السوق الشرق أوسطية

الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى يونية/ ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

السوق الشرق أوسطية

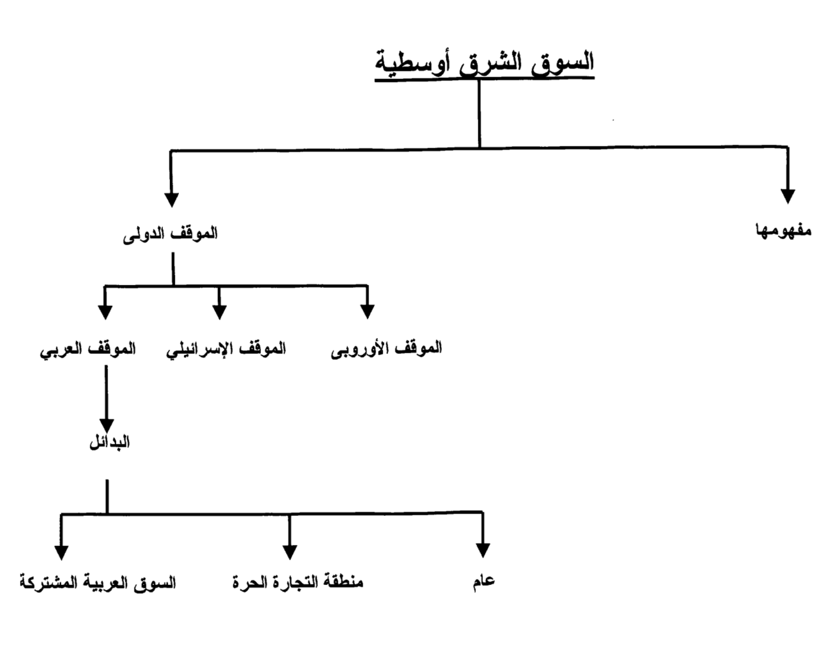
الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى

يونيه /٢٠٠٠

إعـــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


السوق الشرق أوسطية
مفهومها
الموقف الدولى
الموقف الأوروبى
الموقف الإسرائيلي
الموقف العربي
البدائل
عام
منطقة التجارة الحرة
السوق العربية المشتركة

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – العالم اليوم – الحياة – الشرق الاوسط ٢٠٠٠

ثانيا : الكتب

١ –	كتاب	العولمة الاقليمية	اسامة المجدوب		٢٠٠٠
٢ –		التقرير الاستراتيجى	مركز الدراسات	١	٢٠٠٠
٣–		كراسات استراتيجية	محمد السيد سليم	٨٧	٢٠٠٠

رابعا : الانترنت

٢٠٠٠

مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماذا عن السوق الشرق اوسطية	اسامة المجذوب	كتاب العولمة والاقليمية	–	٢٠٠٠	١

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــدد :	–
المصـــدر :	كتاب العولمة والاقليمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

ماذا عن السوق الشرق أوسطية ؟

يعد من الصواب القول أن فكرة الشرق أوسطية قد قامت فى الأساس بفعل انهيارين رئيسين متعاقبين، الأول: انهيار النظام العالمى ثنائى القطبية فى عام ١٩٨٩ متمثلاً فى تفكك الاتحاد السوفيتى وتشتت دوله إلى دويلات وتحلل المعسكر الشيوعى، وبالتالى تربع الولايات المتحدة بمفردها على عرش زعامة عالم نهاية القرن العشرين، وفقدان العديد من الدول العربية لحليفها التقليدى السابق ـ الاتحاد السوفيتى ـ لتجد نفسها فى خضم الصراع العالمى دون حليف، والثانى: انهيار النظام العربى فى عام ١٩٩٠ متمثلاً فى الغزو العراقى للكويت، وما أفرزه من تفاقم الشقاق والفرقة فى الصفوف العربية، وافتضاح أزمة النظام العربى المهترئ عالميًا، وتغيير مفاهيم العدو التقليدى ومصادر تهديد الأمن القومى فى الفكر السياسى العربى المعاصر.

كان ذلك بمثابة أول الغيث، ولقد جاء مؤتمر مدريد للسلام فى أواخر عام ١٩٩١، بكل ما نتج عنه من إيجابيات لا مجال لسردها هنا، ليخلق أرضية مثالية للبناء على ما تمخض عن الانهيارين، والسعى من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للإجهاز على ما تبقى من النظام العربى العليل، وإحلاله بنظام آخر شرق أوسطى تكون فيه لإسرائيل مكانة رئيسية مرموقة، وللولايات المتحدة القول الفصل فى كافة قضاياه الحيوية، وإحكام السيطرة على منابع البترول فيه.

ونظرا لأن مؤتمر مدريد كان قد تمخض عن مسارين لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، أحدهما ثنائى بين كل من الأطراف العربية وإسرائيل، والثانى

متعدد الأطراف يضم كافة الدول العربية ودولاً من خارج المنطقة، أوروبية وأمريكية وآسيوية، ويضم مجموعات عمل للبيئة والتعاون الاقتصادى الإقليمى والحد من التسلح والمياه واللاجئين، أصبح من غير المستغرب الحديث عن عقد قمم اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعزيز التعاون الاقتصادى فى المنطقة، ومساندة جهود التوصل لتسوية سلمية لنزاع النصف قرن.

ولقد ظهرت فكرة الشرق أوسطية بملامحها التفصيلية فى عام ١٩٩٣ عندما أصدر شيمون بيريز كتابه: «الشرق الأوسط الجديد»، حيث التقط بيريز الخيط وشرع فى البناء، سواء على التداعيات الدولية أو تلك التى تشهدها المنطقة العربية، بالتوازى مع تزايد النزعة الإقليمية فى التوجهات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتحول النظام الاقتصادى الدولى إلى التخصص، وتنامى دور القطاع الخاص، واتساع مساحة مشاركته فى صياغة السياسات الاقتصادية ككل.

تضمن كتاب بيريز تصوره لفكرة الشرق أوسطية الجديدة التى تقوم على أساس أن السلام لن يتحقق فى المنطقة دون أن تسبقه تنمية إقليمية ملموسة، وأنه لا ينبغى أن تستمر إسرائيل كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر تولد الشعور بالمرارة الذى يدفع إلى سباق التسلح وتزايد العنف والتطرف، مشيراً إلى ضرورة التعامل مع جذور الصراع التى تتمثل من وجهة نظره فى الفقر والتميز الذى يخلق الإحباط وفقدان الأمل فى المستقبل.

تتبنى أفكار بيريز مجموعة من المفاهيم المباشرة التى تعتبر الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية بالغة للعالم بأسره، ليس فقط لأنها مهد الحضارات، ولكن لحيازتها أكثر من ٦٠٪ من احتياطى البترول العالمى، كما أنها تعد سوقًا ضخمًا متسعًا للدول والشركات العالمية، الأمر الذى يبرز أهمية تمتعها بالاستقرار الذى لا سبيل له سوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستندة إلى الاندماج والتكامل الاقتصادى.

ويستمر بيريز فى عرض رؤيته المستقبلية للمنطقة، مشيرًا إلى أهمية التنمية

السياحية باعتبارها من أهم ثروات المنطقة التى تتمتع بإمكانات سياحية هائلة، والنظر فى إمكانية التوصل لترتيبات تجارية واقتصادية تكاملية بين كافة دولها، يمكن أن تبدأ من خلال نواة تضم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية على غرار البينولوكس الأوروبى الذى يضم هولندا وبلجيكا ولكسمبورج.

وقد أولى بيريز أهمية قصوى لدور القطاع الخاص باعتباره الجسر الذى يمكن من خلال تعاونه العبور بالمنطقة إلى السلام الشامل، وإن كان غرض بيريز فى الواقع مما يرمى إليه عبر فكرة دور القطاع الخاص كجسر إقليمى، هو استخدام هذا الجسر للعبور فوق الحكومات وتجاوز كافة الأبعاد السياسية والإدارية التى ترتبط بالتعاون الحكومى، وبالتالى تجاوز تطورات عملية السلام سلبًا وإيجابًا، وخلق بيئة أعمال بين القطاع الخاص ترتبط من خلالها مصالح الدول العربية بمصلحة إسرائيل، ويصعب معها تغيير الأمر الواقع حتى لو فشلت جهود التسوية السلمية.

من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكى ومنتدى دافوس الاقتصادى السويسرى، تشارك فيها كافة دول المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية، بهدف استطلاع آفاق التنمية والاستثمار فى دولها، وتعزيز أسس التعاون الإقليمى على أساس مفهوم الشرق أوسطية الجديد.

وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات وإن لم تكن على مستوى القمة، الأول فى كازابلانكا بالمغرب فى عام ١٩٩٤، ثم عمان بالأردن فى ١٩٩٥، ثم القاهرة فى عام ١٩٩٦، وأخيرًا الدوحة فى قطر عام ١٩٩٧، تقدمت خلالها الدول الإقليمية المشاركة بتصوراتها للمشروعات الإقليمية اللازمة لعملية التنمية الشاملة من خلال هذا المحفل الدولى الهائل الذى دعى إليه آلاف من رجال الأعمال من شتى بقاع الأرض.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم ٢٩٧,٨ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها القومى الإجمالى حوالى ٥٣٠ بليون دولار، ويعمد التصور الإسرائيلى إلى تقسيم المنطقة إلى أربع مناطق جزئية:

*** منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية:**

وتضم كلاً من: دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن، ويبلغ تعدادها ١٢٢,٤ مليون نسمة بناتج قومى إجمالى يبلغ ٢٨٠,٢ بليون دولار.

*** منطقة شرق البحر المتوسط:**

وتضم كلاً من: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين وإسرائيل، ويبلغ تعدادها ١٨٠ مليون نسمة، وناتج إجمالى ١٣٢ بليون دولار.

*** منطقة شمال إفريقيا:**

وتضم السودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويبلغ تعدادها ٩٥,٣ مليون نسمة، وناتجها ١١٧,٥بليون دولار.

*** الدول العربية:**

ويبلغ تعدادها ٢٣٠ مليون نسمة، وناتجها الإجمالى ٤١٣,٦ بليون دولار.

ولقد انعكس هذا التقسيم بوضوح من خلال المشروعات التى تقدمت بها إسرائيل فى كتابها الذى أعدته لهذا الغرض، والتى تجعل من إسرائيل فى كل من هذه المناطق بمثابة مكون رئيسى وركيزة لمشروعات التعاون الإقليمى، ومستفيد بشكل مباشر من مثل هذه المشروعات.

ودون أن نتطرق للتفاصيل حول ما دار فى هذه المؤتمرات الأربعة، يمكن القول أن مؤتمر كازابلانكا مثل بحق بداية هذا النمط الجديد من أنماط إدارة العلاقات فى منطقة الشرق الأوسط، فمجرد انعقاده بتلك الصورة أعلن على العالم انتهاء المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، واستعداد الدول العربية لقبولها كدولة إقليمية يمكن التعاون معها بشكل أو بآخر.

أما مؤتمر عمان ـ والذى أطلق عليه مؤتمر الهرولة ـ فقد شهد حالة مخزية من التسابق العربى على الدخول فى مشروعات إقليمية مع إسرائيل، أملاً فى الحصول على مزيد من التمويل الدولى وتحقيق المكاسب الوطنية الضيقة، كعادة الدول العربية على مدار نصف قرن من الزمان، وكاد مؤتمر عمان أن يؤكد دون شك الانهيار التام للنظام العربى وانتهاء مفهوم القومية العربية إلى الأبد، وبالتالى نجاح المسعى الإسرائيلى الأمريكى المشترك فى فرض واقع جديد فى المنطقة يقوم على مفاهيم مغايرة.

على أى حال، فقد جاء مؤتمر القاهرة ليعيد الأمور إلى نصابها، حيث كشفت مصر براعتها وحنكتها الدبلوماسية فى هذا المؤتمر لتفوت على إسرائيل فرصة ضرب ما تبقى من آمال التضامن العربى بدافع المصلحة المشتركة، ونجحت فى إرساء مفهوم جديد لاقى قبولاً متسع النطاق، يقوم على أساس أن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط لا يعنى بالضرورة أن تكون إسرائيل طرفًا حتميًا فيه، فأى تعاون يتم بين دولتين أو أكثر من دول المنطقة يعد تعاونًا إقليميًا، وتنطبق عليه الشروط المتفق عليها فى إطار المؤتمرات الاقتصادية هذه.

ولقد جاءت أول ترجمة عملية للمفهوم البارع الذى طرحته مصر، متمثلة فى مشروع الغاز المصرى التركى الذى تقوم مصر بموجبه بتصدير ١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويًا لتركيا اعتبارًا من عام ٢٠٠٠، تبلغ قيمتها ٦ بليون دولار، وقوضت مصر بذلك فرصة احتكار إسرائيل لكافة مشروعات التعاون الإقليمى والترويج لفرضية أن التعاون لا يعد إقليميًا مالم تكن إسرائيل طرفًا فيه، وبالتالى لا يستحق التمويل الذى يتم طرحه من خلال هذا المحفل.

وأخيرًا جاء مؤتمر الدوحة فى قطر ليعلن انتهاء سلسلة المؤتمرات التى قصد بها التحايل على عملية السلام والالتفاف حولها ـ بل وتجاوزها ـ بغرض أن تسبق العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية أية تسوية سياسية مقبولة، حيث أدى تعمد إسرائيل تجميد المسار الفلسطينى وإهدار كافة الالتزامات التى تم الاتفاق

١ ـ أنه لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام قبل انتهاء الأسباب التى دعت إليها فى المقام الأول، باعتبارها أداة دبلوماسية وقانونية تستخدمها الدول بشكل مشروع لصيانة مصالحها واستعادة حقوقها.

٢ ـ أنه لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل، حيث ستتعامل كل دولة عربية معها وفقًا لمعايير المصلحة الوطنية.

٣ ـ إيلاء الأولوية المطلقة لتأييد السلام الشامل والعادل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

٤ ـ الدول العربية دولاً ذات سيادة تختار كل منها حجم وشكل العلاقة التى تربطها بإسرائيل.

٥ ـ أن أى ترتيب شرق أوسطى لن يكون على حساب الدول العربية التى تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسًا قائمة راسخة لتطوير العمل العربى المشترك فى شتى المجالات.

.. على أى حال ـ وبغض النظر عن وجود حالة من تباين الآراء حول مفهوم وأبعاد الشرق أوسطية، والتى تعد ظاهرة صحية فى مثل هذه الظروف ـ لا يجب أن يغيب عن الأذهان أيضًا الإطار المتوسطى الذى يضم غالبية الدول العربية وإسرائيل فى إطار تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبى، رغم أن هذا الإطار يختلف عن تصور الشرق أوسطية فى جوانب عدة، حيث يدعو الإطار المتوسطى إلى نوع من أنواع الدمج بين الدول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبى، بينما يهدف الإطار الشرق أوسطى إلى دمج دول المنطقة بعضها فى بعض.

وأعتقد من صواب القول أنه لا ينبغى أن يكون هناك تعارض بين أى من هذه الأطر الثلاثة، سواء العربى أو الشرق أوسطى أو المتوسطى، فبالنسبة للإطار العربى، ليس ثمة شك أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين مصالح كافة الدول العربية، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية، حتى وإن بدا الأمر خلاف ذلك أحيانًا، أو أدت اختلافات الرؤى بين القيادات الحاكمة إلى الإيحاء

بواقع مغاير، ويستدل على ذلك من تاريخ المنطقة الذى يمثل الدليل الدامغ على صحة هذا التصور بدرجة تصل إلى حد وحدة المصير، وبالتالى يصبح من العبث الحديث عن أى ترتيب يلغى النظام العربى بأى حال.

ومن ناحية أخرى، فبينما تعنى المتوسطية دورًا أوروبيًا أكبر فى المنطقة مع تقليص الأهمية النسبية لإسرائيل واستبعاد الولايات المتحدة، فإن الشرق أوسطية تعنى دورًا أمريكيًا محوريًا وثقلاً نسبيًا لإسرائيل، مع تواجدٍ مؤثرٍ وملموسٍ لدول الخليج البعيدة حتى الآن عن الإطار المتوسطى، فأحدهما إذن لا يغنى عن الآخر، الأمر الذى يستوجب تجاوز الجدل حول هذه الحالة التنافسية التى تعنى فى المقام الأول مصالح أوروبا والولايات المتحدة أكثر مما تعنى مصر والدول العربية كافة.

وقد يصبح من الضرورى فى هذا السياق انتقال المعالجة العربية لهذا الموضوع إلى حالة المبادأة والمبادرة، خاصة فى ظل المبادرات والأفكار الإسرائيلية المتعاقبة، وآخرها الفكرة الداعية إلى إقامة تحالف بين كل من إسرائيل والأردن وتركيا والعراق (بعد اختفاء رئيسها الحالى).

وبغض النظر عن مدى إمكانية تنفيذ مثل هذا الترتيب مستقبلاً من عدمه، فإن مثل هذه الأفكار توضح وجود أجندة إسرائيلية متكاملة الأركان لمستقبل الترتيبات والأوضاع فى المنطقة، تلقى بأوراقها الواحدة تلو الأخرى تحقيقًا لأهدافها الاستراتيجية، وتطرح أمام الدول العربية مزيدًا من القضايا الخلافية التى تستنفد طاقاتها وتحيد بها عن الأهداف الاستراتيجية العليا.

الموقف الدولى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الأوروبى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	بناء التعاون الامنى الاوروبى – المتوسطى	محمد السيد سليم	كراسات استراتيجية	٨٧	٢٠٠٠	٨
٢	اجراءات بناء الثقة فى المشاركة الاوروبية – المتوسطية	محمد السيد سليم	كراسات استراتيجية	٨٧	٢٠٠٠	١٤

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى : الموقف الدولى	رقم العـــــدد : ٨٧
المصـــــــدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠

بناء التعاون الأمنى الأوروبى - المتوسطى

أتى مشروع الميثاق (الخطوط الاسترشادية) على بعض الاستراتيجيات التى يمكن أن تؤدى إلى بناء نموذج للتعاون الأمنى فى العالم الأوروبى - المتوسطى . وقبل أن نناقش تلك الاستراتيجيات فإنه من المهم أن نشير إلى أن تحديد استراتيجيات التعاون الأمنى الإقليمى ينطلق من تصور معين للعوامل التى تؤدى إلى انعدام هذا التعاون . فإذا كان هذا التصور يركز على أن تلك العوامل هى بالأساس نابعة من داخل النظم السياسية (كانعدام الديمقراطية أو الاضطرابات الاجتماعية) ، فإنه من المنطقى أن استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى ستركز على هذا المستوى من التحليل . أما إذا كانت تلك العوامل تدور حول العوامل الخارجية (كانعدام التوازن الاستراتيجى، أو سباق التسلح) ، فإن تقدما معينا فيما يتعلق بتلك العوامل يكون هو نقطة البدء فى صياغة استراتيجيات التعاون الأمنى الإقليمى . ويمكن القول أنه من خلال تحليل نوعية الاستراتيجيات الأمنية المطروحة يمكن استنباط المنظور الأمنى الذى تنطلق منه تلك العوامل .

وفى مجال تحديد استراتيجيات التعاون الأمنى فى البحر المتوسط، يمكن التمييز بين مدرستين. تؤكد المدرسة الأولى أن العوامل الداخلية تشكل العوائق الأساسية لتحقيق التعاون الأمنى . فالعالم المتوسطى ، وبالذات الجزء الجنوبى منه ، هو عالم متخلف تسوده الفوضى السياسية، كما أنه مشحون بالعديد من مظاهر عدم الاستقرار الداخلى، وتحكمه نظم تسلطية فاقدة للشرعية والديمقراطية . وأخيرا فإنه عالم يتسم بقدر كبير من أنماط التشوه الاجتماعى والاقتصادى . من ثم، فإن الدول المتوسطية الجنوبية غير قادرة بمفردها على صياغة استراتيجية حقيقية لتحقيق السلام الإقليمى، والدخول فى التزامات بعيدة المدى لتحقيق التعاون الأمنى الإقليمى . هذه المدرسة تجد أفضل تعبير عنها لدى معظم الدراسين الغربيين لقضية الأمن المتوسطى . وعلى سبيل المثال، فإن «نونمان» أورد فى دراسة له أربعة عشر عاملا تفسر عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط. والعوامل التى ذكرها «نونمان» هى انعدام الشرعية السياسية، والتخلف، والانفجار السكانى، وانعدام المشاركة السياسية، والهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والتفتت والتوتر الأمنى-الدينى، والهيمنة والتدخل الأجنبيين ، والصراع العربى - الإسرائيلى، وسباق التسلح، وعدم وجود أدوات فعالة لتسوية الصراعات، وضعف التكامل الإقليمى .(٦) إن تأمل هذه القائمة من العوامل يوضح أن معظمها يندرج فى إطار التصور الأول (تصور الفوضى الداخلية) فى الدول المتوسطية الجنوبية . كذلك ، فإن «إيان ليسر» أشار إلى الأبعاد الداخلية، والإقليمية،

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــدد :	٨٧
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

والعالمية لعدم التعاون الأمنى بين الدول المتوسطية . ويؤكد ليسر أن الأبعاد الداخلية (انعدام الشرعية السياسية، عدم الاستقرار الداخلى، وتفاقم ظاهرة التمدن، وصعود التطرف السياسى) هى الأهم فى تفسير محدودية التعاون الأمنى فى البحر المتوسط . ويقول ليسر أن الأمن المتوسطى هو قبل كل شىء، "هى مسالة تتعلق بالأمن الداخلى لدول تواجه ضغوط التغيير السياسى، والإقتصادى، والإجتماعى " (٧) . كذلك، ففى المحاضرة التى ألقاها فى الجمعية الملكية للشئون الآسيوية سنة ١٩٩٢، اختار السير «جيمس كريج» خمسة ضغوط تستتر خلف " الفوضى الشرق أوسطية" ، وهى (١) العداء الدفين للغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، (٢) والأصولية الإسلامية،(٣) وعدم الاستقرار المزمن الناشىء عن غيبة الديمقراطية،(٤) وعدم التكافؤ الشديد فى توزيع الثروة بين وداخل الدول الشرق أوسطية،(٥) والصراع العربى - الإسرائيلى (٨) . ولكن السير «جيمس كريج» يضيف أنه كان يود لو حذف الصراع العربى الإسرائيلى من القائمة . ولهذا السبب، لن يتحدث عنه كعامل من عوامل عدم الاستقرار . ويقودنا ذلك إلى استنتاج أن يعتبر العوامل الأربعة الأولى (وهى معظمها عوامل داخلية) هى العوامل الأهم التى تفسر فى رأيه عدم الاستقرار وانعدام التعاون الأمنى فى الشرق الأوسط .

ومن ثم ، فإن أنصار هذه المدرسة يرون أن تحقيق التعاون الأمنى بين دول الشرق الأوسط يتحقق أساسا من خلال تحقيق تغيير جذرى فى النظم السياسية والاقتصادية فى تلك الدول بحيث تصبح مماثلة لنظيراتها الأوروبية . ويشمل ذلك التغيير : التحول الديمقراطى، وبناء نظم الاقتصاد الحر وتحرير التجارة ، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات . وهذه هى الاستراتجيات التى يركز عليها مشروع الميثاق الأوروبى - المتوسطى كما وردت فى " الخطوط الاسترشادية ". فهذه الخطوط تشير إلى استراتيجيات تحقيق السلام والاستقرار مثل بلورة قيم مشتركة ومبادئ متفق عليها ، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتطوير التفاهم والشفافية، والقابلية للتنبؤ، وتدعيم الديمقراطية، والتسامح والتضامن، والفهم الأفضل للثقافات الأخرى، ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات السرية، وتدهور البيئة، والتعصب ضد الأجانب، والهجرة غير الشرعية ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل . وباستثناء الاستراتيجية الأخيرة، فإن الاستراتيجيات السالفة تتعامل أساسا مع الجذور الداخلية لانعدام التعاون الأمنى .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

أما المدرسة الثانية فهي تركز على العوامل البنيوية، والتفاعلية سواء الإقليمية أو العالمية التي تفسر انعدام التعاون الأمني . وتؤكد هذه المدرسة، أن مركزية الصراعات حول القضايا الإقليمية، والإدراكات المتناقضة للتهديدات الأمنية لدى النخبة الحاكمة ، والبنية غير المتكافئة للتوازن الاستراتيجي في جنوبي وشرقي المتوسط، هي العوامل الرئيسة التي تفسر انعدام التعاون الأمني . ومن ثم، فإن بناء هيكل أمني إقليمي يجب أن يتضمن عملا جادا على المستويين التفاعلي والبنيوي يكمله عمل آخر على المستوى الداخلي . ويشيع هذا التحليل بين الدارسين والنخب الحاكمة في الدول المتوسطية الجنوبية، وبالتحديد بين العناصر القومية والإسلامية .

وبصفة عامة، يركز هؤلاء على ثلاثة عوامل جوهرية تستتر خلف انعدام التعاون الأمني في البحر المتوسط، هي :

١ . مركزية الصراعات حول القضايا المتعلقة بالأراضي

يرى كثير من المحللين في جنوب المتوسط أن النزاعات التي تدور حول الأراضي هي العقبة المحورية أمام التعاون الأمني بين دول المتوسط . فيؤكد المحللون العرب أنه طالما أن اسرائيل تحتل الأراضي العربية سنة ١٩٦٧ فإن فرص تحقيق التعاون الأمني بين العرب وإسرائيل تكاد تكون معدومة، كما أنهم يعتبرون بالتالي أن الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأراضي هو شرط جوهري لتحقيق التعاون الأمني والاقتصادي . والواقع أن التحليلات العربية للعلاقة بين التعاون الأمني والتسوية الإقليمية العربية – الاسرائيلية تختلف عن النماذج التاريخية الأخرى مثل النموذجين الياباني والألماني بعد الحرب العالمية الثانية . ففي هذين النموذجين تحقق التعاون الأمني والاقتصادي بين كل اليابان وألمانيا من ناحية، والدول المتحالفة من ناحية أخرى قبل أن تنسحب الأخيرة من الأراضي اليابانية والألمانية . ويرى باحث مصري أن هذين النموذجين لا ينطبقان على الصراع العربي-الإسرائيلي . " فهذا المنهج قد ينجح حينما تكون القضية محل النزاع قضية هامشية بالنسبة للبقاء القومي . ولكنه لا ينطبق في الحالات التي تكون فيها الأمة بأسرها محرومة من حقوق تقرير المصير أو حقوقها السياسية كما هو حال الشعب الفلسطيني. (٩)

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

كذلك يرى باحث آخر أن هناك أولويات معينة ينبغي تحقيقها من أجل بناء نظام أمني في البحر المتوسط . ومن بين أهم تلك الأولويات يشير إلى إنهاء قائمة الأعمال الأمنية الجيوسياسية والتي يقع الصراع العربي-الإسرائيلي في قلبها، كما يرتبط بها الموضوعين الليبي والعراقي . كذلك فقد أشار إلى أن استعادة الجيوسياسية الاقتصادية للدول المتوسطية الجنوبية، وإنشاء مؤسسات متوسطية شاملة، وتطوير التفاهم بين الدول المحورية في المنطقة (وهي في تقديره مصر، وتركيا، والسعودية، وإسرائيل) سيتم بعد الانتهاء من اكتمال الأجندة السابقة. (١٠)

٢. اختلال التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

يتميز الشرق الأوسط بدرجة عالية من عدم التوازن الاستراتيجي بين دولة . فاسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجي بالمقارنة بالدول العربية المجاورة . فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك قنابل نووية وأدوات نقلها إلى أراضي الدول المجاورة . كما أنها تتمتع بتفوق تكنولوجي نوعي تقليدي على تلك الدول . مثل هذا الاختلال لا يعرقل بالضرورة التعاون الأمني بين الدول بدليل وجود تعاون أمني بين الولايات المتحدة وكندا . ولكن إذا كان هذا الخلل مقرونا بوجود صراعات حول الأراضي، فإنه يؤدي إلى تعطيل احتمالات التعاون الأمني . ويرى المحللون العرب، في ظروف الاختلال الاستراتيجي والصراع حول الأراضي فإن التعاون الأمني يصبح أداة لتكريس الاحتلال، خاصة إذا ما أعطى هذا التعاون لإسرائيل الوقت اللازم لاستيعاب الأرض المحتلة دون احتجاج عربي (١١) كذلك يرى الدارسون العرب أن القدرات النووية الإسرائيلية تشكل تهديدا للأمن القومي العربي. وفي ذلك قال أحد المحللين المصريين، "مهما قلت عن القدرات النووية، فإنها تظل تهديدا لأمن الآخرين . خذ أي دولتين في أي مكان في العالم، وفجأة تكتشف إحدى الدولتين أن الأخرى تمتلك قدرات نووية ، من المؤكد تلك الدولة ستبدأ في التفكير في كيفية مواجهة هذا التهديد". (١٢)

٣. الدور الغربي غير المتوازن في الصراعات المتوسطية

هناك اعتقاد واسع لدى النخب المثقفة العربية أن الغرب يتبع سياسات متوسطية وشرق أوسطية تحابي إسرائيل بشكل سافر . وهذا الاعتقاد مبني على أساس الاعلانات الأمريكية المتكررة عن التزام الولايات المتحدة " بالتفوق النوعي الإستراتيجي الإسرائيلي" (والذي كان آخر التعبيرات عنه الإعلان الصادر سنة ١٩٩٩ عن محادثات كلينتون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك) ، والسياسات الأمريكية الداعمة عسكريا واقتصاديا لإسرائيل في ظروف احتلالها لأراضي عربية، والسياسة المزدوجة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في المشاركة الأورووبية المتوسطية حيث يعطي إسرائيل امتيازات لا تعطي للدول العربية . وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين الجزائريين، إن السياسة الأمريكية " مزدوجة المعايير" عند التعامل مع انتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، هي أساس المعضلة الأمنية للشرق الأوسط (١٣) . كذلك، فقد انتقد عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، الاتحاد الأوروبي لأنه منح إسرائيل معاملة تفضيلية في اتفاقية المشاركة معها بينما لم يعط الشركاء العرب الآخرين المزايا ذاتها على أساس أن إسرائيل تمثل حالة خاصة.(١٤) ومن ثم، توصل الدارسون في الدول العربية المتوسطية إلى نتيجة مؤداها أن أوروبا ليست مهتمة في الواقع بالتوصل إلى نظام أمني حقيقي، ولكنها مهتمة فقط ببناء مؤسسات تمكنها من إقرار الأوضاع الراهنة، ومراقبة الدول المتوسطية الجنوبية ، بل أن أوروبا ليست مهتمة أمنياً بالمنطقة بقدر اهتمامها بها اقتصاديا (١٥) . ومما دعم من هذا الإدراكات قيام أوروبا بتكوين قوة التدخل العملياتي السريع الأوروبية European Rapid Operational Force (EUROFOR) والقوة البحرية الأوروبية European Maritime Force (EUROMARFOR) دون تشاور مع الحكومات المتوسطية الجنوبية . وقد ذهب أحد الخبراء العسكريين المصريين إلى القول إلى "أن وجود القوة البحرية الأجنبية في البحر المتوسط يشكل تهديدا للأمن الوطني المصري في ضوء دعم الغرب لإسرائيل" . (١٦)

انطلاقا من تلك الإدراكات يطالب الدارسون من الدول المتوسطية الجنوبية باتباع منهج أكثر

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

شمولا عند صياغة الاستراتيجيات الأمنية فى المتوسط . فهم يرون أن استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى فى البحر المتوسط يجب أن تتعامل مع المتغيرات البنيوية والتفاعلية المشار إليها بالإضافة إلى تعاملها مع المتغيرات الكامنة فى النظم الاجتماعية للدول المتوسطية الجنوبية .

والواقع أن إعلان برشلونة قد تبنى منهجا مشابها . فقد أشار الإعلان إلى استراتيجيات معينة مثل حق تقرير المصير، والتكامل الإقليمى للدول، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك إنشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من تلك الأسلحة ونظم نقلها، والامتناع عن بناء مقدرات عسكرية تتخطى احتياجاتها الدفاعية المشروعة . وقد ذكر إعلان برشلونة تلك الاستراتيجيات بالتوازى مع تلك المتعلقة بالتحول الديمقراطى، واحترام حقوق الانسان، ورغم ذلك، فإن " الخطوط الاسترشادية " ركزت فقط على الاستراتيجيات الأخيرة . وهى بذلك تعكس وجهات النظر التقليدية الغربية فيما يتعلق بمصادر عدم الاستقرار وعدم التعاون الأمنى فى البحر المتوسط .

ومن ثم ، فإن مشروع الميثاق كما جاء فى الخطوط الاسترشادية "مازال بحاجة إلى استراتيجية أكثر شمولا تتعامل مع المصادر البنيوية ، والتفاعلية ، والداخلية لمصادر الصراع فى البحر المتوسط، مما يمكن معه أن يتعامل الميثاق بشكل جدى مع المظالم القومية التى تشعر بها الدول المتوسطية الجنوبية . وأحد الأدوات الضرورية لتحقيق ذلك هى أن يتضمن الميثاق ملاحقا تتعلق بمبادئ ضبط التسلح ونزع السلاح، ومبادئ تسوية الصراعات الراهنة وغيرها، وهى المبادئ التى سيكون على كل الدول الأعضاء فى الميثاق أن تلتزم بها .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي
المصدر : كراسات استراتيجية
اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
رقم العدد : ٨٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

إجراءات بناء الثقة فى المشاركة الأوروبية - المتوسطية

أصبح من المعتاد فى فترة ما بعد الحرب الباردة اقتراح استراتيجية " إجراءات بناء الثقة" Confidence-Building Measures، واستراتيجية إجراءات بناء الثقة والأمن Confidence and Security-Building Measures كاستراتيجيتين محوريتين لحل الصراعات، وبناء السلام ليس فقط فى العالم الأوروبى-المتوسطى، ولكن فى كل الأقاليم . والواقع أن هاتين الاستراتيجيين أصبحتا من الاستراتيجيات المعتادة فى أى حديث أو حوار عن تسوية الصراعات فى أى منطقة . ولا يشذ عن ذلك إعلان برشلونة، والخطوط الاسترشادية، إذ يشير الإعلان والخطوط إلى الاستراتيجيتين السالفتين لبناء السلام فى العالم الأوروبى-المتوسطى، وإن كانت الإشارة فيهما تأتى فى سياقات مختلفة .

ومقولتنا الأساسية هى أن استراتيجية بناء الثقة (واستراتيجية بناء الثقة والأمن والتى سنعتبرها مرادفة للاستراتيجية الأولى) ، قد خدمت قضية الأمن الأوروبى فى فترة الحرب الباردة، ومن ثم فإنه ربما يصبح مفيدا أن نحاول الاستفادة منها فى حل الصراعات فى العالم الأوروبى - المتوسطى بعد الحرب الباردة . كذلك، فإن إجراءات بناء الثقة قد طبقت فى المجال الأوروبى فى ظل ظروف معينة ، وأن التطبيق الناجح لتلك الإجراءات فى العالم الأوروبى - المتوسطى لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت الظروف ذاتها متوفرة . بعبارة أخرى، فإنه لا يمكن تطبيق إجراءات بناء الثقة بشكل فعال بدون النظر إلى السياق الذى نجحت فيه تلك الإجراءات فى أوروبا، كما أن محاولة الفصل بين إجراءات بناء الثقة وتلك الظروف أو السياقات لابد أن يؤدى إلى فشل إجراءات بناء الثقة فى تحقيق أهدافها . من ناحية ثالثة ، فإن إجراءات بناء الثقة، هى مفهوم ينمو إلى إبقاء الوضع الراهن Status-quo-oriented فهى لا تنجح فى تحقيق أهدافها إلا إذا كان هناك اتفاق بين الأطراف حول الأبعاد الأساسية للموقف محل النزاع . بعبارة أخرى، فإن إجراءات بناء الثقة هى جزء من عملية سياسية أوسع لتسوية الصراعات . إذ أن تلك الإجراءات بذاتها لا تستطيع حل الصراعات ما لم تكن مقرونة بإجراءات أخرى . فنجاح إجراءات بناء الثقة فى أوروبا كان معتمدا على التغير الذى طرأ على الرؤية السوفيتية الاستراتيجية العالمية بعد

وصول جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥، والتحولات الأوروبية التى حدث منذ سنة ١٩٨٩، وليس العكس . أى أن هذا التغير فى الرؤية السوفيتية لم يكن ناشئاً من إجراءات بناء الثقة، ولكنه هو الذى مهد لنقل تلك الإجراءات من مستوى (جيل) إلى آخر أكثر تطوراً . وأخيراً، فإننا نعتقد أن صدقية وفعالية إجراءات بناء الثقة يعتمد على تطبيقها بشكل عالمى متسق

بصرف النظر عن الدول والقضايا، وهو ما لا يحدث فى العالم الأوروبى - المتوسطى . ولكن إعلان برشلونة، و" الخطوط الاسترشادية " أشارا إلى استراتيجية إجراءات بناء الثقة دون أن يربطاها بالظروف الواجب توافرها لنجاح تطبيقها، أو الإشارة إلى عمومية تطبيقها كاستراتيجية لبناء السلام . ومن ثم، فإننا نرى أنه مازال الكثير اللازم عمله لتنقيح مفهوم إجراءات بناء الثقة فى مشروع الميثاق . وفى السطور التالية سنحاول أن نبرهن على صحة المقولات التى طرحناها عن إجراءات بناء الثقة، وهو ما يجب أن يأخذه واضعو المشروع فى الاعتبار عند صياغته النهائية .

أ. شروط تطبيق إجراءات بناء الثقة فى المشاركة الأوروبية المتوسطية

توصل باحثو العلوم الاجتماعية إلى أنه عند محاولة التأكد من صحة علاقة مُعينة، (كالعلاقة بين إجراءات بناء الثقة وبناء السلام) فإن على الباحث أن يحدد " السياقات أو الشروط اللازمة توافرها لحدوث العلاقة"(١٧) وتشمل هذه الشروط أو السياقات ثلاثة عناصر هى : مدى الاهتمام، والزمان، والمكان، وخلفيات العلاقة . بعبارة موجزة، فإن دراسة مدى إمكانية نقل خبرة بشرية إلى أخرى يتطلب تحديد السياق الذى تمت فى ظله تلك الخبرة . فإذا كان هذا السياق موجودا، يمكن اذن التقدم لتطبيق تلك الخبرة . فإذا لم يكن السياق متوفراً، تصبح المهمة الجوهرية فى التطبيق الفعال لتلك الخبرة هو خلق هذا السياق، ثم التقدم بعد ذلك لتطبيق الخبرة .

وبالمثل ، فإن إجراءات بناء الثقة لا تعدو كونها خبرة بشرية، تم تطبيقها فى ظل سياق معين . وقد نجحت فى تحقيق أهدافها فى السياق الأوروبى، إبان الحرب الباردة، ويمكن أن تحقق النتيجة ذاتها فى العالم الأوروبى - المتوسطى فى فترة ما بعد الحرب الباردة إذا ما توافر السياق الذى طبقت فى إطاره فى أوروبا . وهو ما يدعونا إلى مناقشة السياقات التى يتم فى ظلها التطبيق الفعال لإجراءات بناء الثقة .

تم تطور وتطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة في أوربا في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي بدأتها ٣٥ دولة أوروبية، والولايات المتحدة، وكندا سنة ١٩٧٣، وتم تحويلها إلى مؤسسة في اتفاقات هلسنكي سنة ١٩٧٥ . وقد بدأت هذه العملية عندما حدث تطوران مهمان في العلاقات العالمية والأوروبية ، الأول هو نشوء التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب في إطار اتفاقات ضبط التسلح في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات، والثاني هو الوصول إلى حالة الانفراج الدولي وما صاحبها من الاتفاق الأوروبي على تثبيت الحدود الإقليمية بين الشرق والغرب في أوربا . ومن المهم أن نشرح هذين التطورين حتى نتفهم السياق الذى طبقت في إطاره إجراءات بناء الثقة في أوربا .

١ . التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب واتفاقات ضبط التسلح

بدأت عملية تطبيق استراتيجية بناء الثقة في أوروبا بعد أن وصل الميزان الاستراتيجي بين الكتلتين الشرقية والغربية حالة التكافؤ التي أطلق عليها مصطلح " توازن الرعب ". وقد نهض هذا التوازن على التفهم المتبادل بأن كل طرف يمتلك من أسلحة الدمار الشامل وأدوات نقلها إلى أرض الخصم، مالا يمكن بناء نظام دفاعي كامل في مواجهته . بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تأكداً متبادلاً بأن الضربة القاضية الأولى التي قد يشنها أى طرف لا يمكنها تدمير القدرة الانتقامية للطرف الأخر، مما عزز من الردع المتبادل الذى أنشأه توازن الرعب . وقد نشأت حالة توازن الرعب عندما طور الاتحاد السوفييتي الصواريخ الباليستية العابرة للقارات سنة ١٩٥٧ . ورغم أن حالة توازن الرعب قد أنتجت بعض المخاطر فيما يتعلق بالأمن العالمي إذ أصبح التدمير المتبادل في حالة نشوب حرب عالمية أمراً مؤكداً، فإنه قد أدى إلى استبعاد احتمال نشوب حرب نووية عالمية . وقد أدت أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى ظهور خطر الصدام العالمي نتيجة لضعف نظام الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى إنشاء خطوط تليفونية "ساخنة" بين البيت الأبيض والكرملين لضمان وضوح وسرعة الاتصال المباشر في حالة نشوب الأزمات.

من ناحية أخرى، فقد بدأت الكتلتان في التوصل إلى نظم لضبط التسلح . ففي سنة ١٩٦٣ توصلت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا إلى اتفاق حول الحظر الجزئي للتجارب النووية في الفضاء الخارجي وتحت الماء . وفي سنة ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) . وقد حظرت هذا الاتفاقية نقل الأسلحة النووية إلى الدول غير النووية، وتعهدت بموجبها الدول النووية بالتخلص من ترسانتها النووية تدريجيا ، ومد الدول غير النووية

بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . وفى سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية قاع البحار والتى حظرت نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى قاع المحيطات خارج نطاق البحر الإقليمى للدولة والذى يبلغ ١٢ ميلا . وأخيراً وقعت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى (SALT1) سنة ١٩٧٢ . وقد حددت تلك الاتفاقات عدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABMs)، وعدد الصواريخ الباليستية ذات الرؤوس النووية لكل من الدولتين . وأخيراً، فقد أنشأت آلية لمراجعة مدى احترام هذه التعهدات وتعزيز التوازن الاستراتيجى الناشئ عنها .

٢. الانفراج الاستراتيجى العالمى وتثبيت الوضع الإقليمى الراهن فى أوروبا

كان السياق الثانى الذى تم من خلاله تطبيق إجراءات بناء الثقة هو مقدم عصر الانفراج Detente بين الشرق والغرب، والتثبيت الرسمى المتبادل للوضع الإقليمى الحدودى فى أوروبا كما نتج عن تسويات الحرب العالمية الثانية . ففى سنة ١٩٧١ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى إلى اتفاق يقضى بتحسين نظم الاتصال المباشر بين الدولتين فى حالة وقوع الأزمات . وفى سنة ١٩٧٢ تم التوصل إلى اتفاقات لمنع احتمالات الصدام فى أعالى البحار، ولتحقيق التعاون فى ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية . وقد مثلت زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للاتحاد السوفييتى سنة ١٩٧٢ بداية عهد جديد من الانفراج فى العلاقات بين العملاقين استمر حتى نهاية التسعينيات .

والأهم من ذلك، أنه فى أوائل السبعينيات بدأت جمهورية ألمانيا الاتحادية بزعامة المستشار «فيلى برانت» فى تحقيق تقدم سريع فى اتجاه تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة فى شرقى أوروبا والاتحاد السوفييتى . ففى سنة ١٩٧٠ تعهدت ألمانيا الاتحادية باحترام الوضع الراهن لحدودها مع بولندا طبقاً لتسويات الحرب العالمية الثانية . وفيما بين عامى ١٩٧١، ١٩٧٢ اعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتم التوصل إلى اتفاقات حول مستقبل برلين والعلاقات بين الجمهوريتين الألمانيتين . وقرب نهاية سنة ١٩٧٣ أنشأت ألمانيا الاتحادية علاقات دبلوماسية مع بلغاريا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا . وكان الاعتراف المتبادل بين ألمانيا الاتحادية وكلا من رومانيا ويوجوسلافيا قد تم سنة ١٩٦٧ . ومن عامى ١٩٧٠، ١٩٧٢ عقد الاتحاد السوفييتى وألمانيا الاتحادية اتفاقات حول التعاون الاقتصادى، الصناعى، والفنى [١٨] . وقد كانت هذه تطورات شديدة الأهمية حيث أنها كانت تعنى أن الكتلتين الشرقية والغربية قد اعترفتا أخيراً بالوضع الإقليمى الراهن فى أوروبا، وأن الغرب قد اعترف بألمانيا الديمقراطية كدولة مستقلة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

بدأت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (التي دشنت استراتيجية إجراءات بناء الثقة) بعد أن تم التوصل إلى اتفاقات ضبط التسلح المشار إليها ، وبعد أن استقرت العلاقات بين الشرق والغرب حول القبول الرسمي للوضع الإقليمي الراهن في أوروبا، أي تسوية قضية الحدود والنزاعات الإقليمية . وأكثر من ذلك فإن التطورات الحاسمة التي أدت إلى ارتقاء مستوى مكونات استراتيجية بناء الثقة من "جيل". إلى " جيل آخر" لم تتم إلا بعد وصول الرئيس السوفييتي جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ . ذلك أن صعود جورباتشوف أدى إلى تغير جذري في الرؤية السوفيتية لعملية الأمن والتعاون في أوروبا، مما أدى إلى تطوير استراتيجية بناء الثقة . ومن ثم، فإن تلك الاستراتيجية لم تتم بذاتها كما يرى بعض الدارسين الأوروبين ، حيث يؤكدون أن إجراءات بناء الثقة أنشأت قوة دفع ذاتية أدت إلى ارتقائها وإلى استقرار العلاقات بين الغرب والشرق . فالعكس هو الصحيح . فبدون التغير الفكري السوفييتي ما كان من الممكن أن تتطور استراتيجية إجراءات بناء الثقة . فكيف تم ذلك ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في السطور التالية .

خلال الحرب الباردة اقترح الاتحاد السوفييتي على الغرب إنشاء نظام أمني أوروبي شامل، ولكن الاقتراح السوفييتي واجهته عقبتان ، الأولى هي أن الغرب أصر على حل المشكلة الألمانية أولاً كشرط لإنشاء هذا النظام، والثانية هي أن الغرب أصر على عقد مؤتمر أوروبي يركز على قضايا حقوق الانسان، وحرية انتقال الأفراد، والتعاون الاقتصادي والفني إلى حد كبير، وعلى القضايا الأمنية بشكل أقل . وقد بدأت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي عندما اتفقت الكتلتان على ازالة العقبتين في إطار عملية الانفراج الدولي، وإقرار الحدود الإقليمية الراهنة . كذلك، فقد وافق الاتحاد السوفييتي على الاصرار الغربي بألا تتركز وظيفة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي حول القضايا الأمنية بما في ذلك إجراءات بناء الثقة . وفي ذلك يقول أحد الباحثين الأتراك، " أنه فقط بعد تسوية تلك القضايا ، انعقدت المرحلة الأولى من المؤتمر في ديبولي، هلسنكي سنة ١٩٧٣" (١٩) . وفيما بين عامي ١٩٧٣، ١٩٧٥ عقدت مفاوضات جادة بين الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، وكندا، و٣٢ دولة أوروبية بهدف التوصل إلى تفاهم حول الإطار المؤسسي لاستقرار الأوضاع الجديدة في أوربا، والتي بدأت كما قدمنا بين عامي ١٩٧٠، ١٩٧٣. ففي أول أغسطس سنة ١٩٧٥ وقعت تلك الدول إعلان هلسنكي الختامي Helsinki Final Act

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

وقد تألف الإعلان من عدة إعلانات مبادئ، وانطوى على تحديد أربعة سلال Baskets للتعاون . السلة الأولى كانت حول " المسائل المتعلقة بالأمن فى أوروبا" . وفى هذه السلة وافقت الدول الموقعة على أنه لا يمكن تغيير الحدود الراهنة فى أوروبا بالقوة ، كما تعهدت بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وفى هذه السلة تم تدشين استراتيجية إجراءات بناء الثقة لأول مرة . أما السلة الثانية فكان عنوانها " التعاون حول مبادئ الاقتصاد والعلم، والتكنولوجيا، والبيئة " ، كما كان عنوان السلة الثالثة " التعاون فى المجالات الإنسانية وغيرها من المجالات".

وكان يقصد بالمجالات الأخرى فى تلك السلة قضايا حقوق الإنسان، وتدفق المعلومات، والتعليم، والثقافة . وأخيراً، فإن السلة الرابعة أتت على عقد مؤتمرات مراجعة دورية تحضرها الدول الموقعة للتأكد من احترام التعهدات الواردة فى تلك الوثائق . وقد كانت تلك الوثائق مرتبطة ببعضها البعض . فقد تم إنشاء رابطة بين الأمن، والتعاون الاقتصادى، وحقوق الإنسان . وهذه النقطة شديدة الأهمية، لأننا نلاحظ أنه فى إعلان برشلونة، وفى مشروع الميثاق الأوروبى- المتوسطى، فإن الاتحاد الأوروبى يرفض إنشاء علاقة بين السلال الثلاث للتعاون، ويؤكد أنه من الممكن تحقيق تقدم فى النواحى الاقتصادية والثقافية دون تحقيق تقدم مماثل فى القضايا السياسية والأمنية، ودون أن يقدم الأوروبيون المبرر المنطقى لقبولهم إقامة رابطة بين السلال فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ورفضهم إنشاء تلك الرابطة فى إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية . وفى تقديرنا ، فإن الدافع وراء السلوك الأوروبى غير المتسق هو أنه فى الحالة الأولى، فإن إنشاء الرابطة بين سلال التعاون كان من شأنه دفع الاتحاد السوفييتى إلى تقديم تنازلات أمنية . فإذا تم تطبيق الرابطة ذاتها من إطار المشاركة الأوربية المتوسطية، والنص عليها فى مشروع الميثاق الأوروبى - المتوسطى، فإن إسرائيل ستصبح هى الطرف المطالب بذلك، وهو أمر لا يجرؤ الأوروبيون على مجرد المطالبة به . أكثر من ذلك فإن القرارات كانت تتخذ فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى بالتوافق . وحتى سنة ١٩٩٠، كانت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى تفتقد أى إطار تنظيمى رسمى دائم . وكانت المؤسسات التنظيمية الوحيدة الموجودة هى "اجتماعات المتابعة" Follow-up Meetingsالتى كانت تنعقد مرة كل سنتين أو ثلاثة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــدد :	٨٧
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

كانت إجراءات بناء الثقة التي دشنت في إعلان هلسنكي الختامي سنة ١٩٧٥ ذات طبيعة غير عسكرية بالأساس . كذلك، فقد انتقد البعض تلك الإجراءات على أساس أنها غير كافية لبناء الثقة، ويمكن أن توظف لبناء ثقة زائفة بين الأطراف تمهد الطريق لبعضهم لشن هجوم مفاجئ . وبالتالي، قرر مؤتمر المتابعة المنعقد في مدريد أن يطور إجراءات بناء الثقة وأن يتم إدخال البعد العسكري في تلك الإجراءات . ومن ثم جاء مفهوم إجراءات بناء الثقة والأمن . وفي سنة ١٩٨٣ قررت الدول المشاركة أن تنشئ "مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح" المعروف باسم CDE . وكانت مهمة هذا المؤتمر هي تطوير مستوى إجراءات بناء الثقة وتحويلها إلى إجراءات بناء الثقة والأمن، والدخول في مفاوضات حول ضبط التسلح ونزع السلاح . وتم اتخاذ قرار بأن تكون إجراءات بناء الثقة والأمن ذات طبيعة عسكرية . وفي هذه الأثناء حدث التغيير في القيادة السوفييتية بوصول جورباتشوف إلى السلطة . فقد قبل جورباتشوف لأول مرة مبدأ التفتيش على المواقع العسكرية . وقد أدى ذلك إلى الإسراع من وتيرة عمل مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح، وهو الأمر الذي أسفر عن وثيقة حول الجيل الثاني من إجراءات بناء الثقة والأمن في ستوكهولم سنة ١٩٨٦. وقد شملت الإجراءات الجديدة للثقة والأمن عدة استراتيجيات مثل التبادل الدوري للمعلومات حول القوات المسلحة، ونظم التسلح والتجهيز، والمراقبة العسكرية، والإخطار المسبق بتواريخ الأنشطة العسكرية (بما في ذلك المناورات)، ومراقبة كل طرف للأنشطة العسكرية للطرف الأخر، ومجموعة من إجراءات التحقق والمتابعة تتخذ شكل التفتيش على المواقع، الزيارات للمطارات العسكرية، والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير المعتادة والكوارث العسكرية (٢٠) . لقد كان الهدف من الدخول في تلك الإجراءات هو تمكين الأطراف من "معرفة ما يفعله الطرف الأخر، ولماذا يفعله . والتعرف على القوة العاملة، والقوة النيرانية، وتكوين القوات ونظم التسلح والتجهيز، وإجراءات التدريب التي يقوم بها الأعداء المحتملون بهدف إنشاء توازن وبناء نظم لضبط التسلح ونزع السلاح" (٢١) . بعبارة أخرى، كان منطق تلك الإجراءات هو " تسهيل بناء علاقات على أساس الثقة "، بافتراض أنه من البديهي أن يؤدي ذلك إلى المساهمة في بناء السلام. (٢٢)

وفي عامي ١٩٩٠-١٩٩٢، تم تطوير "الجيل الثالث" من إجراءات بناء الثقة في إطار وثائق فيينا The Vienna Documents . وكان العامل الأساسي الذي مهد لهذا التطور هو نجاح الجيل الثاني من تلك الإجراءات مما مهد للتوصل إلى " اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا " سنة ١٩٩٠ The Conventional Forces in Europe Treaty (CFE) . وقد كانت تلك الاتفاقية بمثابة " أكثر أشكال نزع السلاح ثورية التي عرفها التاريخ " (٢٣) . فقد وضعت تلك الاتفاقية

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى : الموقف الدولى	رقم العـــــدد : ٨٧
المصـــــــدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

حدا أقصى على نظم التسلح والتجهيز الخمسة الكبرى، كما حددت عدد الدبابات، وعربات القتال المدرعة، وقطع المدفعية، والطائرات الهليوكوبتر المقاتلة . كما قسمت منطقة تطبيق الاتفاقية الممتدة من الأطلنطى إلى الأورال إلى أربع مناطق وضعت فى كل منها حدودا أقصى فرعية بهدف الحد من قدرة كل طرف على تهديد الآخر . كذلك، حددت الاتفاقية مجموعة من إجراءات التفتيش على المواقع، وكذلك التبادل المفصل للمعلومات حول عدد كبير من القضايا . كما قدمت إجراءات جديدة للشفافية مثل الإخطار المسبق عن التدريبات العسكرية، وإخراج المعدات العسكرية من المخازن . أكثر من ذلك، تم توقيع اتفاقية السماوات المفتوحة Treaty of Open Skies سنة ١٩٩٢ تحت إشراف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . طبقا لتلك الاتفاقية، تعهدت كل دولة بفتح فضائها الإقليمى للطيران غير المسلح للدول الأخرى وذلك بموجب إخطار مسبق مدته ٧٢ ساعة قبل الطيران . ومن ثم، تم تسجيل هذا الجيل الثالث من إجراءات بناء الثقة فى وثائق فيينا الصادرة فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩٢ . وقد تألفت وثيقة فيينا الصادرة سنة ١٩٩٠ من عشرة فصول تتضمن كلا منها إجراءات مختلفة قبل التبادل السنوى للمعلومات العسكرية، ومراقبة أنشطة عسكرية معينة، وتطبيق إجراءات معينة للتحقق والاتصال ....الخ . وفيما بعد طورت وثيقة فيينا الصادرة سنة ١٩٩٢ من تلك الإجراءات.

وقد تم إدخال الجيل الرابع من إجراءات بناء الثقة فى إطار "منتدى التعاون الأمنى" Forum on Security Cooperation سنة ١٩٩٣ . وقد جاءت قوة الدفع الأساسية لهذا التطور مع ظهور روسيا الاتحادية بزعامة يلتسين . فقد جاء يلتسين بتصور جديد قوامه المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والغرب على نحو ما جاء فى وثيقة كامب دافيد الصادرة فى فبراير سنة ١٩٩٢ مما مهد الطريق لتبنى الجيل الرابع من إجراءات بناء الثقة . فقد قرر هذا المنتدى إدخال أربعة إجراءات تتعلق بإنشاء قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالتخطيط الدفاعى، والتدريبات العسكرية المشتركة، وعدة مبادئ تحكم نقل الأسلحة التقليدية إلى أطراف أخرى مع تبنى عدة إجراءات للتعامل مع الأزمات . وقد تم تطوير هذه الإجراءات فى وثيقة فيينا الصادر سنة ١٩٩٤، كما تمت الموافقة على " تقنين للأداء فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية والسياسية للأمن Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security، وذلك خلال قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى المنعقدة فى بودابست سنة ١٩٩٤. فى هذه القمة تم تغيير مسمى المؤتمر إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) . وفى قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى سنة ١٩٩٦، وافقت

الدول الأعضاء على" إعلان لشبونة حول الأمن المشترك الشامل لأوروبا فى القرن الحادى والعشرين" Lisbon Deceleration on a Common Comprehensive Security in Europe in the 21st Century . وما تزال عملية تطوير وتوسيع نطاق استراتيجية بناء الثقة مستمرة حيث تنتقل أوربا من مستوى معين من التعاون الأمنى إلى الآخر. (٢٤)

ورغم أن إجراءات بناء الثقة بمفردها لم تحل الصراعات الأساسية بين الدول المشاركة، إلا أنها ساعدت على تثبيت الأوضاع فى أوروبا، ومنع نشوب حرب بطريق الخطأ أو عن طريق سوء التقدير أو الإدراك . كما ساعدت على تهدئة مخاوف الأطراف من احتمال نشوب هجوم مفاجئ ، وحثها على الدخول فى اتفاقيات لضبط التسلح . لكن تبقى القضية الجوهرية وهى أن التغير فى البيئة الأمنية فى أوروبا، والانتقال من جيل معين لإجراءات بناء الثقة إلى آخر لم يكن نتيجة تطبيق الجيل الأول لتلك الإجراءات . وإنما كان التغير فى القيادة السوفييتية سنة ١٩٨٥ وما تبعه من تغير فى الرؤية الاستراتيجية العالمية السوفيتية، هو الذى ساعد على التحول نحو الأجيال الثالثة من إجراءات بناء الثقة . وفى ذلك فقد أكد الباحث الألمانى براوخ أن " إجراءات بناء الثقة كانت غير ذى موضوع بالنسبة للتغير البنيوى العالمى الذى بدأ سنة ١٩٨٩ وأن الأجيال التالية من إجراءات بناء الثقة استفادت من التحول العالمى الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفييتى". (٢٥)

إن استعراض خبرة تطبيق إجراءات بناء الثقة فى الأقاليم الأخرى يثبت صحة ما يقال . ففى جنوب آسيا تم تطبيق العديد من إجراءات بناء الثقة منذ نهاية الحرب الباكستانية-الهندية سنة ١٩٧١. وإذا تأملنا هذه الخبرة عبر العقود الثلاثة الأخيرة لوجدنا أنه بينما نجحت تلك الإجراءات فى الإقلال من احتمال نشوب حرب هندية - باكستانية رابعة إلا أنها فشلت فى حل القضايا الجوهرية المثارة بين الدولتين، ولم تقلل من احتمال نشوب سباق تسلح نووى وصاروخى . ويرجع ذلك إلى أن بعض المتطلبات الأساسية للتطبيق الناجح لإجراءات بناء الثقة مازالت مفتقدة فى جنوب آسيا فهناك صراعات إقليمية بين الهند وباكستان حول كشمير وحول أقاليم أخرى أهمها سياشن-جلاسير . وقد كان من المتصور أن يؤدى التوازن النووى الذى نشأ سنة ١٩٩٨ إلى حث الدولتين على تبنى إجراءات بناء الثقة، ولكن سنة ١٩٩٩ شهدت سباق تسلح صاروخى جديدة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

ب. التطبيق الانتقائى لإجراءات بناء الثقة فى الصراعات الأوروبية - المتوسطية

أشرنا آنفاً إلى أن إجراءات بناء الثقة قد جاءت باعتبارها استراتيجيات لحل الصراعات وبناء السلام فى كل الأقاليم وعبر كل الصراعات . بيد أن خبرة تطبيق إجراءات بناء الثقة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة تظهر أن هناك حدودا لهذا المقولة . فقد طالب الاتحاد الأوروبى بحل الصراع العربى-الإسرائيلى والصراع اليونانى-التركى حول قبرص عن طريق إجراءات بناء الثقة ، ولكنه امتنع عن المطالبة ذاتها فى صراعات أخرى كالصراع مع العراق (منذ سنة ١٩٩٠ وحتى الآن) حول الغزو العراقى للكويت، ومع ليبيا١٩٩٢ (حتى الآن) حول قضية الطائرة الأمريكية، ومع يوجوسلافيا ١٩٩٨ (حتى الآن) حول قضية كوسوفا . ففى حالة العراق لم تقدم أى مشروعات لتطبيق إجراءات بناء الثقة لحل معضلة الاحتلال العراقى للكويت ، واستخدمت القوة العسكرية، وتم تطبيق عدد من العقوبات الاقتصادية الجائرة على العراق ليس فقط بعد انسحاب العراق من الكويت، ولكن أيضا حتى بعد اكتمال هذا الانسحاب . كما استعملت القوة العسكرية ضد العراق لتطبيق قرارات مجلس الأمن بعد الانسحاب. كذلك، فقد تم استبعاد ليبيا فى المشاركة الأوروبية المتوسطية ، وطبقت عليها عقوبات اقتصادية شديدة الوطأة، ولم يقبل الاتحاد الأوروبى أى حلول وسط لحل المشكلة إلا بعد أن أصيب الاقتصاد الليبى بأضرار بليغة بعد حوالى سبع سنوات من العقوبات . وقد استمر هذا التوجه فى حالة الصراع مع يوجوسلافيا منذ سنة ١٩٩٨ . فقد تم تدمير يوجوسلافيا تقريبا لأنها لم تقبل التصور الأطلنطى لحل قضية كوسوفا . فى هذه الحالات الثلاث لم يثر الأوروبيون موضوع إجراءات بناء الثقة ، ولجأت الدول الأوروبية إلى "استراتيجية الاذعان" (أى إذعان الآخرين لمطالب الأوروبيين) . وليس " استراتيجية إجراءات بناء الثقة " .

ولا يعنينا فى هذا المقام أن نحكم على مدى صحة المقولات المتضاربة حول جدوى تطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة أو استراتيجية الإذعان من خلال القوة العسكرية . فالسؤال الأهم، فى تقديرنا هو ما هى المعايير المستخدمة لتصنيف الصراعات إلى تلك التى يمكن حلها من خلال استراتيجية بناء الثقة، وما هى تلك الصراعات التى لا تحل إلا عن طريق استعمال القوة العسكرية . المشكلة أن الاتحاد الأوروبى لم يطلع أحداً على تلك المعايير، وترك أمر تصنيف الصراعات إلى تقدير الاتحاد الأوروبى طبقا لمصالحه .

وقد أتى إعلان برشلونة على استراتيجية إجراءات بناء الثقة في ختام الإشارة إلى قائمة من الإجراءات التي يجب أن تطبق على المستويات الداخلية، والتفاعلية (الثنائية ، والجماعية) ، والبنيوية . ولكن الإعلان لم يربط صراحة بين تطبيق استراتجية بناء الثقة ، وتلك الإجراءات، ورغم أنه قد يستدل ضمنا على وجود رابطة ما . وقد عززت " الخطوط الاسترشادية " من هذا التوجه، وأخذت خطوة إلى الوراء . فقد رأينا أنها قد استثنت عملية حل الصراعات الراهنة من اختصاص الميثاق المطروح ، وبالتالي فقد استبعدت أي تحويل للبنية الاستراتيجية الإقليمية قبل تطبيق إجراءات بناء الثقة ، كما حدث في أوروبا. وأشارت "الخطوط الاسترشادية " إلى استراتيجية إجراءات بناء الثقة في سياق ضبط التسلح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل . ولم تشر الوثيقتان (الإعلان، والخطوط) إلى مدى شمولية استراتيجية بناء الثقة، تاركين بذلك قرار المطالبة بتطبيقها للقوى المهيمنة على المشاركة الأوروبية المتوسطية تحدده بموجب تقديرها .

ومن ثم، فإن مشروع الميثاق مازال في حاجة إلى تحديد أكثر وضوحا لقضية متطلبات التطبيق الناجح لاستراتيجية إجراءات بناء الثقة، وبالذات فيما يتعلق بقضايا حل الصراعات الإقليمية وبناء نظم لضبط التسلح، ويرجع ذلك إلى سبب جوهري هو أنه عند التفكير في تطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة، فإنه يتعين البدء بتطبيق استراتيجيات لخلق السياقات المؤهلة للتطبيق الفعال لتلك الإجراءات ، كما حدث في الحالة الأوروبية في السبعينيات . هذه الاستراتيجيات كانت تتعلق أساسا بإنهاء أجندة المشكلات المتعلقة بالأراضي والحدود والتوصل إلى اتفاقات لضبط التسلح من شأنها أن تنشئ توازنا استراتيجيا . من ناحية ثانية، فإن الميثاق الأوروبي - المتوسطي يجب أن يؤكد على عمومية إجراءات بناء الثقة كاستراتيجية لبناء السلام في العلاقات الأوروبية - المتوسطية، أو على الأقل أن يحدد الظروف التي يمكن أو لا يمكن في ظلها تطبيق تلك الاستراتيجية . إن هذا التحديد ضروري لخلق مناخ من التنبؤية في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وتفادي الاتهام المتوسطي الجنوبي لأوروبا بالانتقائية والتحيز .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي
المصدر : كراسات استراتيجية
اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
رقم العدد : ٨٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

المفاهيم الاجتماعية والثقافية: نحو توافق أوروبي متوسطي

أتت " الخطوط الاسترشادية " على ذكر بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي يتعين على الشركاء الأوروبيين - المتوسطين مراعاتها في ممارساتهم الداخلية . ومن بين تلك المفاهيم الإشارة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والثقافية، والتسامح ، وحكم القانون، والحكومية ، ومحاربة الإرهاب . ولكل ثقافة من الثقافات الأوروبية المتوسطية تعريفها لتلك المفاهيم . فما يدخل في مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، وما يعد عملا إرهابيا بالنسبة لمجتمع يعد عملا من أعمال التحرير الوطني بالنسبة لمجتمع آخر . ففي الثقافات والمواثيق الأنجلوسكسونية المعاصرة تعد المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وحرية تغيير المعتقد الديني، وتحريم عقوبة الإعدام، والحريات الشخصية الكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان . (٣٦)

هذا المفهوم الغربي لحقوق الإنسان وحرياته ليس مقبولا تماما في الثقافات العربية الإسلامية . كذلك، فإن التركيز على هذه المفاهيم قد يؤدي إلى نشوب حروب ثقافية في العالم الأوروبي - المتوسطي بدلا من التعاون الثقافي خاصة إذا ما تذكرنا أن بعضا مما يطالب به الاتحاد الأوروبي (كإلغاء عقوبة الإعدام) يتناقض مع الشريعة الإسلامية، وإذا ما تم توظيف المفاهيم الأوروبية كذريعة لانتهاك سيادة الدول المتوسطية الجنوبية . ومن ثم، فإنه من المهم البدء في حوار أوروبي - متوسطي حقيقي حول تعريف المفاهيم الاجتماعية والثقافية الواردة في " الخطوط الاسترشادية" ، بهدف تحديد نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف . ولعل الشرط الجوهري لهذا الحوار هو أن يكون حواراً حقيقياً وليس مجرد إطار تحاول أوروبا من خلاله أن تقدم قيمها الاجتماعية والثقافية باعتبارها نماذج ينبغي أن تحتذى . كذلك، فمن المهم أن ينص الميثاق المقترح صراحة على اختلاف تعريفات الدول الأوروبية - المتوسطية للمفاهيم الواردة في الميثاق، أو يتضمن ملحقا بالتعاريف المختلفة التي تقدمها الدول الشريكة لها .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العـــــدد :	٨٧
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

وكما هو واضح فى " الخطوط الاسترشادية "، فإن المفاهيم سالفة الذكر تنطبق فقط على النظم الداخلية للدول . ولكن تلك المفاهيم مهمة أيضاً فى العلاقات الدولية . فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى النظام السياسى بدون الحديث عن الديمقراطية فى العلاقات بين الدول . كذلك، فإن الاهتمام بحكم القانون فى الشئون الداخلية للدول لابد أن يقود إلى اهتمام مماثل بحكم القانون الدولى فى العلاقات الدولية . وفى اعتقادنا، فإن مشروع الميثاق فى صورته النهائية ينبغى أن ينص صراحة على انطباق المفاهيم الواردة فيه فى الشئون الداخلية والدولية على حد سواء .

يعد مشروع الميثاق الأوروبى - المتوسطى للسلام والاستقرار خطوة فى الاتجاه الصحيح . فهذا الميثاق لن ينشئ تنظيمات جديدة للأمن فى المشاركة الأوروبية المتوسطية، ولكنه سيرسى أسس منظور أمنى أوروبى - متوسطى شامل تقوم الدول المشاركة فى إطاره بصياغة سياساتها الأمنية، وتقوم المشاركة الأوروبية - المتوسطية من خلال المعايير التى أرستها بمراقبة وتقييم التهديدات والسياسات الأمنية للدول المشاركة .

ولكن لكى يكون الميثاق المقترح أوروبيا متوسطيا بالمعنى الحقيقى، فإنه ينبغى أن يعكس فلسفة إعلان برشلونة، وتصورات الدول المشاركة . وفى تقديرنا، فإن الميثاق المقترح فى حاجة إلى مزيد من التطوير حول خمسة أبعاد أساسية هى:

(١) توسيع نطاق صلاحيات الميثاق ليشمل الاضطلاع بدور فى ميدان تسوية الصراعات الحالية بين الدول الأعضاء.

(٢) تحديد ميدان اختصاص الميثاق بحيث يكون هذا الميدان أوروبيا - متوسطيا بما يعنى رفع مستوى الشركاء المتوسطين الجنوبيين لكى يكون لهم دور فى مناقشة القضايا الأمنية المتوسطية.

(٣) توسيع نطاق استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى بحيث تشمل التأكيد على أهمية حل المشكلات المتعلقة بالأراضى والحدود وإزالة مصادر التهديد الأمنى المتمثلة فى أسلحة الدمار الشامل.

(٤) تحديد متطلبات تطبيق إجراءات بناء الثقة وإجراءات بناء الثقة والأمن فى الصراعات المتوسطية.

(٥) الإشارة إلى الخصوصيات الثقافية للشعوب الأوروبية المتوسطية فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الانسان، والديمقراطية، والحكومية وغيرها.

الموقف الاسرائيلى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رفض عربى وفتور اسرائيلى فى غياب الاساس الاقتصادى والامنى	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	التقرير الاستراتيجي	يناير	٢٠٠٠	٢٨

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية | اسم كاتب المقال : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي | رقم العـــــدد : يناير
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠

مشــروع الشــرق الأوســط الجديـد:

رفضٌ عـربي وفتور إسرائيلي في غيـاب الأســـاس الاقتـصـــادي والأمـــنـــي

أولا : الفتـور الاسرائيلي يضعـف فـرص المشروع الشرق أوسطي:

على الصعيد السياسي، مازالت فكـرة الشـرق اوسطية مجرد طرح محدود النطاق والتـأثير علـى الجانبين العربي والاسرائيلي. ولم يؤد نجاح ايـهود. باراك في انتخابات رئاسة الحكومة في مـايو ١٩٩٩ الى توليد اى قدر من قوة الدفع في اتجـاه تحريـك للمشروع الشرق أوسطي. فعلى الرغم مـن شـيوع اعتقادات واسعة لدى العرب الرافضيــن للمشـروع الشرق اوسطي بان هذا المشروع يسعى الى فـرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأسـرائيلية على الشرق الاوسط باكمله، الا ان حركة التفـاعلات السياسية في اسرائيل تكشف عن حقيقـة ان فكـرة الشرق اوسطية لا تحظى بالشعبية داخـل اسـرائيل ذاتها، ولا حتى داخل حزب العمل نفسه، حيـث ان تيارا محدودا فقط داخل هذا الحزب يتزعمه شـيمون بيريز هو الذى كان يتبنى الفكرة، وذلك فـي اطـار رؤيته لمستقبل اسرائيل من خـلال الاندمـاج فـي المنطقة، في حين ظلت الأغلبية في الساحة السياسية الاسرائيلية عموما، وحتى داخل حزب العمل، تنظـر الى شيمون بيريز بوصفه "حالمـا"، وان تصوراتـه لبناء شرق اوسط جديدا تفتقر الى الواقعيـة. وكـان التركيز الرئيسي في الساحة السياسـية الاسـرائيلية ينصب أساسا على الغاء المقاطعة العربية لاسـرائيل والدخول في مشروعات تعاون على اساس ثـنائي او ثلاثي، بعيدا عن افكار التعاون الاقليمي الشامل.

وبالتالي، فان الفكرة الشرق اوسطية تعتـبر فـي جوهرها مجرد طرح نظري، يفتقر الى التكامل، كما تنقصه التصورات العملية، حتـى علـى الصعيد الاقتصادي. فقد برز المشروع الشرق اوسطي خلال عقد التسعينات، وكان ذلك مرتبطا بانتـهاء الحـرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحـرب الخليـج. وكان هذا المشروع بمثابة المحـدد الرئيسـي وراء صيغة مؤتمر مدريد للسلام منــذ اكتوبـر ١٩٩١، وبالذات فيما يتعلق بفكـرة المسـارين التفـاوضيين (المسار الثنائي والمسار المتعدد الأطراف). وتقـوم الرؤية الامريكية للمشروع الشرق اوسـطي علـى ضرورة تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منظومـة استراتيجية واحدة، وانهاء كافة الصراعات الاقليميـة في المنطقة، وفـي مقدمتـها الصـراع العربـي - الاسرائيلي. فهذا الصراع لا يعتبر - مـن وجهـة النظر الامريكية- الصراع الوحيد في المنطقة، ومـن الممكن "ادارة" جميع او معظم الصراعات الاقليميـة من خلال صيغة تقوم على الربط بين السلام والامـن والتعاون الاقتصادي في بناء واحد، بحيـث تمـتزج هذه المكونات في اى اتفاق لتسوية الصراع العربـي - الاسرائيلي. والمنطق الرئيسي وراء هذه الرؤيـة يقوم على ان من الممكن تسوية هذا الصـراع مـن خلال خلق مصالح جماعية بين العرب واسـرائيل، مما يجعل من تكلفة العودة الى الصراع عالية جدا.

وكان شيمون بيريز اكثر من اهتم في اسـرائيل بصياغة وبلورة هذه الرؤية، وقامت رؤيتـه علـى ضرورة السعي الى خلق مناخ جديد فـي الشـرق الاوسط لتحقيق السلام والأمن والرفاهيـة. وعلـى الصعيد السياسي، تنطوى هذه الرؤية علـى العمـل على ايجاد مناخ موات لاعادة هيكلـة المؤسسـات الاقليمية بصورة جذرية، تنطوى على ادماج اسرائيل في المؤسسات الجديدة، وخلق مستوى أعلـى مـن التعاون الاقليمي، بما يؤدى الى تحقيق السلام والأمن لجميع دول المنطقة من خلال التنميـة الاقتصاديـة والديمقراطية. وكانت هذه الرؤية متأثرة الى حد كبير بتجربة الاتحاد الاوروبي، وبالذات فيما يتعلق باقامـة مؤسسات اقليمية منتخبة بشكل ديمقراطـي. ويـرى بيريز ان بناء الشرق الاوسط الجديد يمكن ان يتم من خلال مراحل متدرجة، ولكن الوصـول الـى هـذا

الهدف، واقامة كيان اقليمي يفرز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الاتحاد الاوروبي، يتطلب توافر عدد من المتطلبات الرئيسية هي: تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مواجهة المشكلات التي تهدد استقرار النظم والحكومات في الشرق الاوسط، وعلى رأسها الاصولية الاسلامية،

وتحسين الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، وضمان أمن جميع الدول، وتحقيق التحول الديمقراطي باعتباره خير ضمان للسلام والتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط.

أما على الصعيد العسكري، فان رؤيه بيريز للشرق اوسطية تنطوي على تنفيذ منظومة متكاملة من اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح، ولكن في ظل مجموعة محددة من الشروط، يتمثل اولها في ضرورة التكامل بين بناء الثقة وضبط التسلح والتسوية الشاملة، بحيث تكون اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح مرتبطة ارتباطا مباشرا مع عملية التسوية السلمية . وفي هذا الاطار، فان اسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية سوى في نهاية عملية التسوية السلمية، وبعد ان تقبل جميع دول المنطقة صراحة بشرعية وجود الدولة اليهودية، وتقبل التوقيع على اتفاقات سلام شامل معها. وفي الوقت نفسه، يشدد بيريز على ضرورة خفض مستوى التهديد، وذلك لأن من الضروري ان تقود اعمال ضبط التسلح الى إحداث تحول هام ومؤثر في مستويات التهديد العسكري التقليدي وغير التقليدي التي تتعرض لها اسرائيل، مع ضرورة توفير عنصر الاستقرار الاقليمي في المنطقة، لاسيما وان عدم الاستقرار سوف يكون عائقا حقيقيا امام عملية ضبط التسلح. وأخيرا، فان من الضرورة - وفق هذه الرؤية - اقامة آليات ومؤسسات متكاملة للتفتيش والتحقق، مع ضرورة ايجاد حلول عملية لمشكلة الانتهاك المفاجيء والأحادي الجانب لاتفاقات ضبط التسلح، لاسيما الانتهاكات التي قد تؤدي الى تمكين

طرف ما من إمتلاك قدرة عسكرية هامة فى غضون مدى زمنى قصير جدا، ويرفض الاسرائيليون فى هذا السياق أية ترتيبات تضع عملية التفتيش والتحقق فى أيدى المنظمات الدولية .

وقد حاول شيمون بيريز بالفعل وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ خلال فترة ما بعد توقيع اتفاق اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وكانت ابرز الخطوات التى اتخذت فى هذا الاطار تتمثل فى سلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية: الدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧). الا ان الطرح الشرق اوسطى جابه تحديات عديدة، ابرزها ان كثيرا من الحكومات والفعاليات السياسية والفكرية فى العالم العربى نظرت بقدر كبير من القلق الى هذا الطرح. وحتى داخل اسرائيل، فان افكار بيريز لم تلق ترحيبا كبيرا فى الأوساط السياسية، بل حتى فى حزب العمل ذاته، ولم يكن التركيز ينصب فى الأغلب على بناء "شرق اوسط جديدا"، بقدر ما كان التركيز يتمحور حول رفع المقاطعة العربية لاسرائيل وتنشيط علاقات التبادل التجارى بين الجانبين.

وخلال فترة ما بعد وصول بنيامين نتانياهو الى الحكم فى اسرائيل، تجمد الطرح الشرق اوسطى تماما، وذلك فى اطار التجميد الكلى لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث كان موقف حكومة نتنياهو يقوم على ضرورة تجاوز عملية التسوية وفق صيغة اوسلو من الاساس، لأن هذه العملية ادت - من وجهة نظره - باسرائيل الى حالة من الشلل الاستراتيجى، مما يدعوها الى العمل على صياغة عملية سلام واستراتيجية جديدة لها ترتكز على مبادىء وأسس فكرية جديدة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

وكان نتنياهو يرى ان السلام الوحيد الممكن تحقيقه بين اسرائيل والعرب ليس هو السلام الانسجامي الذى يسود بين الديمقراطيات، وانما هو سلام مسلح وحذر يوفر لاسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربى عن استئناف الحرب، حيث انه من الممكن ان تتغير نوايا السلام نتيجة للظروف او لاستبدال الحكام. وفى هذا الاطار، كان نتنياهو يرى ان السلام الحقيقى بين الدول العربية واسرائيل يجب ان يقوم على اعتراف وتسليم الدول العربية بوجود اسرائيل بصورة مباشرة، ودون شروط. ولايكفى مجرد انهاء حالة الحرب، وانما ان تتخلى نظم الحكم العربية نهائيا عن السعى للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التغيير مصداقية عن طريق ابرام سلام رسمى معها، بما يشتمل عليه ذلك من الغاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل ووقف البناء العسكرى العربى الموجه ضدها وقبول مبدأ التعايش المتبادل معها.

وكان نتنياهو يرفض الربط بين هذا الاعتراف العربى وبين استجابة اسرائيل للمطالب العربية المتنوعة، وخاصة المطالب الاقليمية، وانما يمكن للعرب الاستفادة من السلام فى هذه الحالة فى تجنيب انفسهم تكاليف الحروب الآخذة فى الازدياد، عسكريا واقتصاديا، كما يمكن لهم الاستفادة اقتصاديا وسياسيا من السلام مع اسرائيل من خلال اقامة جسر الى العالم الغربى الصناعى من اجل جذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية جديدة.

وخلال فترة ما بعد تشكيل حكومة ايهود باراك فى اسرائيل، كان التطور الرئيسى فى اتجاه احياء مشروعات التعاون الاقليمى (فى اطار المشروع الشرق اوسطى) يتمثل فى استحداث وزارة لـ "التطوير الاقليمى" فى حكومة باراك، مع إسناد هذه الحقيبة الوزارية الجديدة الى شيمون بيريز. وقد اختلفت التقويمات بشأن هذه الوزارة الجديدة. فقد اعتبر شيمون بيريز ان هذه الوزارة سوف تتولى مهمة تعزيز السلام فى منطقة الشرق الاوسط عن

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى	رقم العـــدد :	يناير
المصـــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

طريق اقامة المشروعات الاقتصادية ذات البعد الاقليمى التى تزرع الأمل فى نفوس ابناء المنطقة، وكان موقف بيريز يقوم على ان اسرائيل والدول العربية يجب الا تنتظر حتى الانتهاء من انجاز التسويات السياسية، بل يجب تعزيز التعاون بين رجال الاعمال الاسرائيليين والعرب باعتبار ذلك مقدمة ضرورية لزرع الثقة بين شعوب المنطقة. وقد سعى بيريز الى تحقيق نوع من التكامل بين وزارة التطوير الاقليمى وبين مركز بيريز للسلام، الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٨ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمى وتوجيه المشروعات الاستثمارية الدولية والاسرائيلية، خصوصا فى الاراضى الفلسطينية كاقامة مناطق صناعية على الحدود الفاصلة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل، وايضا باعتبار ذلك مقدمة للتطبيع السياسى والاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل.

ولكن رؤية بيريز لم يكن لها ما يعززها فى الواقع، حيث بدا من الواضح ان استحداث وزارة التطوير الاقليمى كان مجرد نوع من التعويض من جانب باراك لشيمون بيريز، بدلا من وزارة الخارجية التى تولاها ديفيد ليفى. وقد أكدت سياسة حكومة باراك بالفعل على عدم ايلاء قدر كبير من الاهتمام بنشاط هذه الوزارة الجديدة، حيث كان موقف باراك منذ البداية قائما على ان الموازنة العامة الاسرائيلية لن تتحمل اى عبء لاقامة المشروعات الاقتصادية الاقليمية التى يتحدث عنها بيريز، رغم الفوائد السياسية والاقتصادية المزعومة من ورائها.

أضف الى ذلك، ان هناك اعتبارات شخصية بالغة الأهمية حكمت موقف باراك من الشرق اوسطية، تتعلق بالفروق الشخصية والفكرية والسياسية بين ايهود باراك وشيمون بيريز. ففكرة الشرق الاوسط الجديد تعتبر فى الأساس فكرة شيمون بيريز وتيار محدود داخل الحياة السياسية الاسرائيلية. اما البرنامج الانتخابى لايهود باراك ركز على التزامه بالاستمرار فى طريق اسحق

رابين نحو السلام باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الحقيقى والازدهار الاقتصادى لاسرائيل، الا انه أكد ايضا على اهتمامه بدفع مسيرة السلام للأمام من خلال الحفاظ على حدود أمنة، كما أكد على ان اسرائيل لن تعود بأى حال من الاحوال الى حدود ١٩٦٧، ولن تساوم على أمنها وأمن مواطنيها، وأن أى تسوية سلمية يتم التوصل اليها سوف تكون مشروطة بالحفاظ على الأمن وبالقدرة على الدفاع عن الدولة ومواطنيها، كما ان معظم المستوطنين سوف يظلون فى تكتلات المستوطنين فى المناطق التى تسيطر عليها اسرائيل. ولذلك، فان باراك لم يكن مهتما بفكرة بناء شرق اوسط جديدا، بقدر ما كان مهتما بالوصول الى تسوية تحقق لاسرائيل كافة مطالبها فى مجال الأمن والسيطرة الاقليمية.

ومن ناحية اخرى، فان المنافسة الشخصية الشديدة بين ايهود باراك وشيمون بيريز لعبت دورا هاما للغاية فى ابتعاد باراك عن الطروحات السياسية والفكرية المرتبطة بشيمون بيريز، وبالذات فكرة الشرق اوسطية. ففى فترة ما بعد فشل بيريز فى انتخابات رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، تنافس ايهود باراك مع شيمون بيريز على رئاسة حزب العمل الاسرائيلى، مما دعا بيريز ومؤيديه، ومن بينهم السكرتير العام للحزب وقتذاك، نسيم زفيلى، الى شن حملة شعواء ضد باراك. ولكن الأخير تمكن رغم ذلك من اقصاء بيريز عن رئاسة الحزب. ورغم ذلك استمرت الحرب الشعواء ضد باراك، الا انه تمكن من السيطرة الكاملة على الحزب واقصاء نسيم زفيلى وتهميش جميع مؤيدى بيريز داخل حزب العمل، واحاط نفسه بمجموعة من المساعدين المخلصين من العسكريين السابقين. واستطاعت المجموعة الجديدة بقيادة باراك بناء اليات جديدة للحركة داخل حزب العمل، كما تمكنت من وضع رؤية سياسية وبرنامج انتخابى جديد للحزب، يختلف الى حد كبير عن طروحات بيريز، وجعلت من حزب العمل قريبا الى فكر الليكود واليمين الاسرائيلى.

الموقف العربى

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ازالة الحواجز الجمركية واطلاق حرية انتقال	عبد الجواد على	الانترنت	٤١٤٢٦	٢٠٠٠/٥/٨	٣٤
٢	المبادىء الغائبة عن الميثاق الاوروبى – المتوسطى	ابراهيم البحراوى	الانترنت	٤١٤٤٢	٢٠٠٠/٥/٢٤	٣٧

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العـــــدد :	٤١٤٢٦
المصـــــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

مجلس الشوري يناقش «السوق» العربية المشتركة:
ازالة الحواجز الجمركية واطلاق حرية انتقال
الأفراد ورؤوس الأموال بين البلاد العربية

تابع المناقشات : عبدالجواد علي

واصل مجلس الشوري ـ في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور مصطفي كمال حلمي ـ مناقشة موضوع «السوق» العربية المشتركة، حيث أكد النواب في مناقشاتهم أن إنشاء هذه «السوق» أصبح ضرورة حياة لمواجهة التكتلات الدولية وتحقيق النهضة الاقتصادية العربية، وان تحقيق هذا الحلم الذي ولد عام 1964 ولم يتقدم خطوة حتي الآن، يحتاج الي تذليل العقبات التي تحول دون تحقيقه علي أرض الواقع، وفي مقدمتها إزالة الحواجز أمام انتقال الأفراد، ورأس المال بين الدول العربية، وان التكتل العربي يمثل سدا في مواجهة طغيان العولمة، واتفاقية الجات وكذلك ضمان استخدام الاستثمارات العربية بالشكل الأمثل لمصلحة الشعوب العربية.

وفي بداية الجلسة قال محمد قرشي: إن «السوق» العربية المشتركة ضرورة حياة وليست ترفا، وهو ما سبق أن أكده الرئيس حسني مبارك، حيث إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم تستأثر علي نحو٨٥% من التجارة العالمية بفضل شركاتها المتعددة الجنسية العملاقة وتشمل مجالات السلع الغذائية والزراعية والتعدين، وفي مقابل هذا نجد انخفاضا حادا في حركة التجارة بين الدول العربية، لأن العرب يعتمدون علي العالم الخارجي في حركة تجارتهم، وعلي الرغم من هذا فإننا نتطلع بصدق الي اقامة سوق عربية مشتركة لزيادة حركة التكامل الاقتصادي العربي، والمهم أن نبدأ البداية الجادة، وهذا يتطلب بناء المشروعات الأساسية وزيادة حجم التجارة البينية العربية، وذلك عن طريق اقامة قاعدة معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة، ولابد أن يسهم النشاط الشعبي من خلال الافراد والجمعيات في دعم إنشاء «السوق» العربية المشتركة، ولابد من إنشاء بنك عربي يعمل لدعم خدمة هذا الهدف القومي لإقامة سوق عربية مشتركة لأن القوة الاقتصادية أساس البنيان السياسي والاجتماعي للدول العربية. ولنتذكر قول الله تعالي: واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا.

وأكد الدكتور محمد نجيب حسني أن مناقشة هذا الموضوع الآن جاء في وقته تماما لأن العالم يموج بتكتلات اقتصادية عملاقة، وليس من مصلحة العرب أن نظل في جزر منعزلة وسط هذه التكتلات، إن التكتل العربي يمثل سدا في مواجهة طغيان اتفاقية الجات، وإن اقامة «السوق» العربية يعطي العرب قدرا أوسع من الحرية في مواجهة هذا الخطر، كما أن التكتل الاقتصادي العربي يمكن أن يواجه القوة الاقتصادية الإسرائيلية.

وقال: إن القوة الاقتصادية تعطي قوة للعمل السياسي، كما أن الوحدة الاقتصادية تدعم التقارب السياسي بين الدول العربية وهو غاية مشروعة. إن مصر مدعوة للقيام بدور

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العـــــدد :	٤١٤٢٦
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

الريادة في دعم ««السوق»» العربية المشتركة خاصة أن القيادة المصرية مقتنعة بالقيام بهذا الدور، وعلي الدول العربية أن تشترك في هذه ««السوق.»» وهذا يحتاج الي تدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية ليقوم بدوره في هذا المجال، وكذلك العمل علي حرية الانتقال للأفراد بين الدول العربية، وحرية انتقال رؤوس الاموال العربية بين الدول العربية، وتشجيع حركة العمالة بين العالم العربي، وتوحيد الانظمة النقدية والمصرفية واقامة العملة العربية المشتركة علي غرار العملة الاوروبية.

خط الامان

وأشار محمد عبدالسميع الي أن الحديث عن ««السوق»» العربية المشتركة يجدد فينا الأمل في الوحدة العربية وهو تكتل عربي لمواجهة التكتلات الدولية

وقال إننا في حاجة الي ثقافة تدعم التكتل الاقتصادي لنحو ٣٠٠ مليون نسمة بالدول العربية، وهذا من شأنه أن ينجو بالعرب الي خط الأمان وندعو العرب الي دعم دور الجامعة العربية في مجال تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

وقال الدكتور كمال سليمان: إن العرب جميعا يواجهون تحديا أمام التكتلات الاقتصادية في العالم، وما يصحبها من ثورة معلومات واتصالات، ««والسوق»» العربية المشتركة هي الحل الوحيد لمواجهة هذا التحدي الدولي.

وقال: إن المقومات الأساسية متوافرة لاقامة ««السوق»» العربية المشتركة لأن العرب تجمعهم عوامل تحقيق هذه الوحدة من حيث البشر والثقافة والموارد وتوافر رؤوس الأموال العربية، وهذا يتطلب دورا أكثر فاعلية للتنظيمات الشعبية، وكل القوي الاجتماعية لدعم التكامل الاقتصادي العربي، وتنمية الوعي الشعبي، ودعم دور الجامعة العربية واجهزة الإعلام والصحافة في اتجاه دعم إنشاء ««السوق»» العربية المشتركة.

وعقب الدكتور محمد السعيد الدقاق بأن الدول العربية تضع تصورا جديدا لدعم دور الجامعة في تحقيق ««السوق»» العربية المشتركة ويجري الآن دراسة تعديل ميثاقها لتحقيق هذا الهدف.

وذكر برسوم سلامة ألبرت أن التقرير جاء جامعا لمصلحة كل الامة العربية. وان التطور العالمي يفرض علينا أن نتطور ونتكامل لأنه لا مكان في هذا العالم للضعفاء، ولكن للأقوياء. إن هناك اتفاقيات موجودة منذ عام١٩٦٤ لإنشاء ««السوق»» العربية المشتركة، واتفاقية الوحدة العربية موجودة من عام١٩٥٦ ومع ذلك فإننا حتي الآن لم نفعل شيئا لتحقيق هذا، والواجب أن نتحد ونتخلص من عقد الماضي ومخاوفه، إذ من الخطر أن تبقي كل دولة منفردة، خاصة ونحن مقبلون علي مرحلة السلام، إن كانت قادمة فعلا، وتساءل: هل نحن جاهزون لما بعد مرحلة السلام، حتي يكون للعرب قوتهم الاقتصادية لمواجهة التحديات؟

وأضاف ألبرت برسوم: أنني أري أننا كعرب نعرف ما نحتاج وما هي العقبات ويجب أن ننطلق لاتخاذ الوسائل التنفيذية لتحقيق هذا الهدف، وهذا يتطلب دورا أكبر للدبلوماسية البرلمانية والشعبية لأن الزمن يتحرك بسرعة وعلينا أن نواكب هذه الحركة ونتجة لإقامة ««السوق»» العربية المشتركة.

وقال فتحي رجب: أبدي اعجابي الشديد بهذا التقرير عن ««السوق»» العربية المشتركة، لكني لا أستطيع أن افهم معني الحديث عن ««السوق»» المشتركة وأنا لا استطيع التنقل بين الدول العربية إلا بتأشيرات. وأمامنا أوروبا التي استطاعت رفع الحواجز بين دولها، ولابد أن تحذو الدول العربية حذوها لسهولة تنقل الأفراد ورؤوس الاموال، وان توحيد التشريعات والثقافة كفيل بتوحيد الفكر العربي لدعم الوحدة الاقتصادية والسياسية العربية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي	رقم العـــــدد :	٤١٤٢٦
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨

نبذ الخلاف

وأوضحت الدكتورة زينب السبكي أن جهود الرئيس مبارك تكشف عن مدي حرصه علي رفعة المواطن العربي في كل مكان، وأحيي جهودالسيدة سوزان مبارك في مجال دعم التنمية الاجتماعية، وأهنئكم جميعا بمناسبة عيد ميلاد الرئيس مبارك وأدعو الله أن يجمعنا دائما علي الخير.

وقال حسين العشي: إن الوحدة الاقتصادية العربية يمكن أن تكون مجالا لدعم والتعبير عن الإرادة العربية الواحدة، إن دعوة ««السوق»» العربية المشتركة لا تعني إعادة توزيع الثروة، وإنما تحقيق النهضة العربية الشاملة، وهذا يحتاج إلي التكامل ونبذ أي خلاف سياسي لمصلحة الأمة العربية جمعاء، وأشار إلي مثال مشاركة إيران في مشروع مصري للغزل والنسيج، وفي ظل الخلاف الطويل مع إيران لم تسحب إيران مساهمتها في المشروع بل دعمت مساهمتها حتي أصبح هذا المشروع الآن من أنجح المشروعات التي تصدر إلي أكثر من٤٥ دولة في العالم بينما نري العرب يسحبون أي مساهمة مالية لهم في أي مشروع بمجرد حدوث أي خلاف سياسي!

وقال: إن العرب يجب أن يعملوا بفكر راق في المجال الاقتصادي لأن هذا من شأنه أن يكون دعما لفكرة ««السوق»» العربية المشتركة وتحقيقها علي أرض الواقع والاستفادة من الثروات الطبيعية المتاحة مثل البترول وإعادة استثمار العائد في دعم مشروعات التنمية العربية لمصلحة الوحدة الاقتصادية العربية.

وقال إبراهيم خليل هندي إن العالم العربي يزخر بالعديد من الموارد والمقومات الاقتصادية، وهذه كفيلة لتحقيق ««السوق»» العربية المشتركة، ولكن هناك أيدي خفية تلعب من وراء ستار لمحاربة التنمية الاقتصادية في العالم العربي وفي مصر بالتحديد. فعلي سبيل المثال نجد إحدى الهيئات الدولية تنشر معلومات غير صحيحة عن الأرز

المصري، لمجرد ان مصر عقدت صفقه تجاريه مع اليابان لتصدير الارز المصري، فتوقف تصدير هذه الصفقة، إن هذه الأيدي الخفية تريد ضرب أي تطور اقتصادي عربي. وتساءل عن دور الجهود الأهلية والجمعيات لدعم دور الرئيس مبارك في تشجيع الصادرات إلي الخارج وتحقيق النهضة الاقتصادية لمصر وللعالم العربي.

الإرادة السياسية

وأشار طلعت ناصر إلي أن هناك عقبات تقف دون تحقيق ««السوق»» العربية المشتركة، والمؤسف أن مصر هي التي تلتزم دائما من جانبها بأي اتفاقيات مع الدول العربية، لابد من تذليل هذه المعوقات حتي يتم تفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ولابد من إرادة سياسية قوية لتحقيق ««السوق»» العربية المشتركة.

وقال عبدالإله عبدالمجيد إن هذا التقرير جاء تعبيرا عن حلم الرئيس مبارك في الوحدة الاقتصادية العربية لمواجهة الهيمنة الدولية الأحادية علي حركة الاقتصاد العالمي بقيادة أمريكا التي تريد أن تضرب كل تنمية في دول العالم الثالث المسمي بالدول النامية الآن، وواجبنا أن نعمل جاهدين كعرب لتحقيق ««السوق»» العربية المشتركة.

وقال بركات الطحاوي إن فكرة إنشاء ««السوق»» العربية المشتركة بدأت منذ عام وكل الامكانات المادية والبشرية متوافرة، ولم ينجز هذا الحلم لأن هناك معوقات1964 تقف ضد اقامة هذه ««السوق»» من حق المواطن العربي أن يعرف هذه المعوقات خاصة أن ««السوق»» العربية لاتضر أحدا، إن ««السوق»» العربية المشتركة كفيلة بحماية الاقتصاد العربي من أخطار التكتلات والعولمة الاقتصادية، وأحيي الرئيس مبارك الذي جعل قضية ««السوق»» العربية من أولويات اهتمامه من أجل دعم الاقتصاد العربي.

وقال زكي السويدي: لابد أن يسعي العرب جاهدين لاقامة قاعدة صناعية قوية لأن هذا يدعم ««السوق»» العربية المشتركة، ولابد أن يكون هذا في إطارمن التكامل وليس التنافس حتي لاتتكرر صناعة واحدة في عدة دول عربية بل لابد أن تكمل الدول العربية بعضها بعضا.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ابراهيم البحراوى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى	رقم العـــــدد :	٤١٤٤٢
المصـــــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٢٤

المباديء الغائبة عن الميثاق الأوروبي ـ المتوسطي

بقلم : د. ابراهيم البحراوي
أستاذ بجامعة عين شمس

أتوجه بهذه الرسالة الي مؤتمر رؤساء البرلمانات الاوروبية المتوسطية المنعقد حاليا بالاسكندرية آملا أن تساعدهم علي اتخاذ موقف عادل ومتوازن عند مناقشة المشروع الذي طرحته المانيا ووافقت عليه المجموعة الأوروبية لصياغة ميثاق اوروبي متوسطي للسلام والأمن في مؤتمر شتوتجارت بالمانيا عام١٩٩٩ والذي مازال يمثل مسودة تحت الاعداد النهائي ان النخبة الثقافية العربية عامة والمصرية خاصة تري في المشروع المطروح تحت عنوان خطوط استرشاديه حول تطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والأمن خللا منهجيا متعمدا من جانب من صاغوه ومن جانب من وافقوا عليه واعتبروه صالحا كمشروع نهائي علي الجانب الأوروبي واذا كان المشروع المذكور يؤكد ان وظيفة الميثاق تركز علي(منع الصراعات) بين دول الشراكة الاوروبية المتوسطية وهي الوظيفة التي تنصرف الي المستقبل وصراعاته المحتملة ويتجاهل وظيفة(تسوية الصراعات) التي تتصل بايجاد حلول عادلة للصراعات الراهنة.. فاننا نضع تحت أنظار الموافقين علي المشروع من الشركاء الاوروبيين مشاهد ملتهبة تجري علي مرمي البصر قريبا من الحدود المصرية «الشرقية» منذ أسابيع تعبر عن الاحساس الفلسطيني العميق بالظلم القومي الذي تنزله به دولة الاحتلال اسرائيل(العضو في الشراكة الاوروبية المتوسطية) سواء باقتطاع مساحات من الارض المحتلة في الضفة الغربية وغزة واستطانها أو سواء برفض تطبيق الاتفاقيات الموقعة والتي تنص علي اطلاق سراح الأسري الفلسطينيين بحجة ان أيديهم ملطخة بالدماء في الوقت الذي يتباهي فيه قادة اسرائيل السياسيون في حملاتهم الانتخابية بأمجادهم السابقة في سفك الدم الفلسطيني واراقة اكبر كمية منه ضاربين المثل الصريح علي جسارة يحسدون عليها في تطبيق المعايير المزدوجة وموجهين ضربة قاتلة للمباديء التي تروج لها وثائق الشراكة الاوروبية المتوسطية حول نشر روح التسامح ودعم اجراءات بناء الثقة بين شعوب الشراكة علي ضفاف البحر المتوسط. نحن اذن نضع تحت أبصار الشركاء الاوربيين تلك المشاهد الملتهبة والتي سقط فيها برصاص الاحتلال الاسرائيلي ما يقارب الألف جريح من الشبان والاطفال الفلسطينيين الذين يخرجون كل يوم للاسبوع الثالث الي الشوارع مطالبين باطلاق سراح أسراهم ويهتفون بحق تقرير المصير(الذي أكدت عليه وثيقة برشلونة للشراكة عام١٩٩٥) فيجاب عليهم من قوات الاحتلال الاسرائيلية برصاص التسامح وطلقات بناء الثقة!!!

الأدهي من ذلك يضرب البرلمان الاسرائيلي الشريك الأثير لدي الاتحاد الأوروبي وبأغلبية ساحقة في يوم الأربعاء الموافق١٧/٥/٢٠٠٠ اي منذ ايام قليلة المثل الأعظم لبرلمانات المنطقة وشعوبها في احترام حقوق الانسان ذلك المبدأ الذي تعتبره اوروبا الموحدة اهم مباديء الشراكة وذلك باقرار مشروع قانون يهدف الي منع اعادة اي لاجيء فلسطيني طردته اسرائيل الي أرضه ما لم يوافق علي عودته اكثر من نصف اعضاء الكنيست الموقرين.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ابراهيم البحراوى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى	رقم العـــــدد :	٤١٤٤٢
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٢٤

واخيرا وليس اخرا في المشاهد الملتهبة للمظالم القومية والشحن العكسي للمنطقة بمباديء احترام الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي تعتبره المجموعة الاوروبية اساسا للشراكة مع دول البحر المتوسط الجنوبية «والشرقية» يضرب البرلمان الاسرائيلي في نفس يوم الأربعاء المذكور مثلا آخر يسدد طعنة نافذة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء علي ارض الغير بالقوة ويفقأ عين ميثاق السلام والأمن للشراكة الاوربية المتوسطية باقرار مشروع قانون آخر في القراءة التمهيدية وبأغلبية ساحقة كذلك يكرس قانون ضم القدس المحتلة بالقوة العسكرية ويمنع احداث اي تغيير في صلاحيات ومنطقة نفوذ البلدية الاسرائيلية في المدينة او امكانية نقل جزء من هذه الصلاحيات الي جهة اخري أي ان غالبية اعضاء الكنيست الموقرين يجيزون مبدأ الاستيلاء علي اراضي الغير بطريق القوة ويقطعون الطريق في المستقبل علي اية تسوية عادلة لأرض القدس المحتلة تعيدها الي اصحابها الشرعيين.

والسؤال المطروح الآن علي اصحاب السعادة من رؤساء البرلمانات الأوروبية المجتمعين في الاسكندرية مع نظرائهم من جنوب وشرق البحر المتوسط.. يقول.. كيف يستقيم يا اصحاب السعادة ان توافقوا علي الخطوط الاسترشاديه لتطوير الميثاق الاوروبي المتوسطي للسلام والأمن والمطروحة في شتوتجارت وهي واقعة في هذا الخلل المنهجي الداعي الي السخرية بتركيزها علي وظيفة(منع الصراعات) وتتجاهل وظيفة(تسوية الصراعات)؟!

تري هل تنظر الوثيقة بوضعها الراهن الي احتجاجات الشبان الفلسطينيين ضد المظالم القومية التي تنزلها بهم اسرائيل علي انها من اشكال الصراع التي يجب منعها وتوجيه قوات دولية لإخمادها أو لمساعدة القوات الاسرائيلية علي ذلك؟ ولم لا يكون الأمر كذلك طالما ان مهمة ميثاق السلام والأمن هي منع الصراعات وليس تسويتها تسوية عادلة ترفع المظالم عن الشعوب المظلومة؟

ومن ناحية أخري اذا ما انصرفت وظيفة الميثاق في منع الصراعات الي المستقبل مع تجاهل وظيفة تسوية الصراعات الراهنة.. ألا يكون الناتج العملي هو تكريس وترسيخ اوضاع الظلم القومي في الحاضر وترك المعتدي القوي يفرض التسوية الظالمة التي يتيحها له سكوتنا فإذا ما احتج الطرف المظلوم والمغلوب علي أمره في المستقبل اصبحت وظيفة الميثاق منع احتجاجه باعتباره منعا للصراعات بغض النظر عن أسبابها العادلة؟! أم ان المقصود بوظيفة منع الصراعات مع تجاهل تسوية الصراعات الراهنة وثيقة شتوتجارت هو محاصرة حالة الصراع الراهنة بين الفلسطيني المظلوم والاسرائيلي الظالم في دائرتها الضيقة ومنع انتشارها خارج هذه الدائرة؟ وأي مثل تضربه الشراكة الاوربية المتوسطية في هذه الحالة.. هل هو مثل محاصرة الضحية حتي لا تفلت من الوحش الذي يصارعها كما كان الحال في حلبات المصارعة الرومانية القديمة أم هو مثل نضربه لشعوب أخري بأن تنصاع الي الظلم القومي ولا تثور عليه حتي لا تلقي مصير الضحية المحاصرة؟

ان الخلل المنهجي يا اصحاب السعادة رؤساء البرلمانات الأوروبية في وثيقة شتوتجارت لا يخفي عن اعينكم ونتائجه الوخيمة علي السلام والأمن لا يمكن ان يغفلها عاقل.. فصراعات اليوم حتي وان اخمدت بالقوة والحصار ـ في حالة تجاهل تسويتها تسوية عادلة بجهد اقليمي اوربي متوسطي فاعل ـ ستبقي جذوتها متقدة وسرعان ما تشعل الاقليم باللهب فور هبوب الرياح المنشطة وبالتالي فإذا شئنا ان نضع ميثاقا كفيلا بمنع الصراعات في المستقبل فلابد ان نؤكد فيه أن اساس المنع هو تسوية الصراعات الراهنة تسوية عادلة تستند الي مباديء اعلان برشلونة١٩٩٥ والذي نص علي حق تقرير المصير للشعوب وعلي مبدأ عدم جواز الاستيلاء الارض بطريق القوة وعلي قرارات الأمم المتحدة٢٤٢ و٣٣٨ فهذا هو الطريق لاقرار الأمن والسلام في المستقبل وليس الخلل المنهجي الواضح في وثيقة شتوتجارت وبتصحيح هذا التناقض بين وثيقة شتوتجارت ووثيقة برشلونه يصبح الطريق معبدا لسيادة مباديء التسامح والاحترام المتبادل بين الشعوب.

البدائل - عام

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربى

البدائل : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	جهود الاطار الامنى الاستراتيجى لمشروع الشرق الاوسط	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	التقرير الاستراتيجى	يناير	٢٠٠٠	٣٩

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : عام	رقم العـــدد :	يناير
المصـــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

جمود الاطار الأمني - الاستراتيجي لمشروع الشرق الأوسط :

على الرغم من الأسبقية الواضحة للاعتبارات الاقتصادية فى المشروع الشرق اوسطى، الا ان الجوانب الاستراتيجية لهذا المشروع تظل ركيزة جوهرية، بل ربما كانت هى الفكرة الاساسية وراء طرح هذا المشروع فى عقد التسعينات، مثلما كان الحال منذ البدايات الأولى لطرح هذا المشروع.

فقد كانت الطروحات الأولية لهذا المشروع مدفوعة منذ البداية بالاعتبارات الاستراتيجية البحتة. فقد دخلت فكرة الشرق أوسطية الى الفكر الاستراتيجي الغربى منذ الحرب العالمية الاولى، حينما اتجهت قوات الحلفاء فى تلك الفترة نحو تنسيق انشطتها العسكرية فى الشرق الاوسط، ثم اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بانشاء قيادة الشرق الاوسط بواسطة كل من بريطانيا والولايات المتحدة من اجل تنسيق عملياتهما العسكرية فى المنطقة. وفى اوائل الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا ادماج منطقة الشرق الاوسط فى خططهما الاستراتيجية الرامية الى تعزيز موقفها الاستراتيجى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الاشتراكية. وقد تبلورت هذه المحاولة فى سياق عدد من الأطر المؤسسية والتنظيمية، مثل خطة جونسون عام ١٩٥٣، التى كانت تهدف الى تنمية حوض نهر الاردن، وحلف بغداد الذى كان يضم العراق وتركيا وايران وباكستان، الا ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل : عام	رقم العـــدد :	يناير
المصـــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

وقد تلقت هذه الرؤية قدرا عاليا من قوة الدفع منذ اوائل التسعينات، كما سبق ان ذكرنا. ولكنها صارت ترتبط بمرتكزات جديدة مثل التحالف الاستراتيجى التقليدى بين اسرائيل والولايات المتحدة، والسعى الى ادخال مصر ودول الخليج العربية الى النظام المقترح، ثم ادخال دول عربية رئيسية اخرى - وبالذات سوريا ولبنان - بعد استكمال عملية التسوية بينها وبين اسرائيل. وتهدف هذه الرؤية الى تقوية عملية التسوية العربية - الاسرائيلية وتأمين تدفق النفط الى الاسواق العالمية واحتواء العراق وايران، ومحاربة التطرف باعتباره عدوا جديدا للسلام والاستقرار فى المنطقة.

وتعتبر عملية ضبط التسلح بمثابة الحلقة المحورية فى الشروع الشرق اوسطى، كما تعتبر ركيزة جوهرية فى اى اتفاقات للتسوية الشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى. الا ان هذه العملية بدورها شهدت جمودا منذ فترة ليست بالقصيرة. ولم يكن هذا الجمود مرتبطا بوصول حكومة بنيامين نتانياهو الليكودية الى السلطة، وانما كان سابقا على ذلك، حيث وصلت مباحثات لجنة الامن الاقليمى وضبط التسلح (التى تجرى فى اطار المفاوضات المتعددة الاطراف) الى مرحلة الجمود خلال فترة حكومة رابين - بيريز (١٩٩٢ - ١٩٩٦) بسبب تباعد الرؤى والمواقف بين الجانبين العربى والاسرائيلى تجاه قضايا ضبط التسلح.

فالموقف الاسرائيلى يقوم على التعامل مع قضية ضبط التسلح فى الشرق الاوسط بدرجة كبيرة من التشاؤم وعدم الحماس. ومن حيث المبدأ، هناك تناقض أصيل بين المفهوم الأمنى الاسرائيلى وبين مفهوم ضبط التسلح . فقد تشكل المفهوم الامنى الاسرائيلى فى ضوء الافتراض بان وجود كيان دولة اسرائيل ذاته كان محل تهديد من جانب الدول

العربية، وانها تحتاج بالتالى الى الحفاظ على امنها وبقائها من خلال الأدوات العسكرية، وبالاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية. وبالتالى، فان هذا المفهوم الامنى يتعارض فى الكثير من مكوناته مع مقتضيات ضبط التسلح، حيث ان مفهوم ضبط التسلح يستلزم بالضرورة اجراء تخفيضات حقيقية فى الاسلحة والمعدات والقوات الخاصة بكل طرف من الاطراف المعنية، كما يتطلب تنازلات اقليمية من جانب تلك الأطراف ... وما الى ذلك من المستلزمات التى قد لاتتفق كثيرا مع مضامين المفهوم الأمنى الاسرائيلى.

وفى نفس الوقت، تتغذى المخاوف الاسرائيلية من عملية ضبط التسلح على الميراث العدائى الطويل بين العرب واسرائيل، والتأثر ايضا بالاختلال القائم بين الجانبين فى مقومات القوة الشاملة. ويذهب الاسرائيليون فى هذا الاطار الى ان اتفاقات ضبط التسلح، مهما كانت متوازنة او متكافئة، لن تترك تأثيرات متساوية بين العرب واسرائيل، حيث ان الالتزامات التى سوف تفرض عليها بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون ذات اثار ضاغطة على الامن الاسرائيلى، علاوة على الاعتقاد بان العرب لن يلزموا انفسهم تماما بمثل هذه الاتفاقات، حيث تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا الصدد على ان الطابع اللاديمقراطى للنظم العربية يمكن ان يؤدى الى تقويض اتفاقات ضبط التسلح الاقليمى حال حدوث تغيير سياسى فى الدول العربية المعنية. اضف الى ذلك، ان اسرائيل لن تستطيع معاقبة اى دولة عربية تنتهك اتفاقات ضبط التسلح، فضلا عن ان الاسرائيليين يذهبون فى اطار تحسبهم للمستقبل الى ان الالتزامات المفروضة على

اسرائيل بموجب اتفاقات ضبط التسلح قد تشكل قيدا على اية احتياجات أمنية قد تحتاجها اسرائيل مستقبلا، حتى وان لم تكن هذه الاحتياجات منظورة فى الوقت الراهن .

وعلى هذا الأساس، يتلخص جوهر المفهوم الاسرائيلى لضبط التسلح فى ان الالتزامات التى يمكن ان تتعهد بها اسرائيل فى هذه العملية يمكن ان تؤدى الى التأثير سلبا على الردع الاستراتيجى الاسرائيلى، الأمر الذى لن يكون مقبولا مالم تكن اعمال ضبط التسلح مندرجة فى اطار اتفاقات تسوية سلمية، بل وفى اطار تغيرات كبرى فى هياكل القوات المسلحة العربية، وبما لايتضمن فقط سوريا والاردن، ولكن يشمل الدول العربية الرئيسية الواقعة خارج نطاق خطوط المواجهة.

وفى المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن ان يقبل الاسرائيليون مناقشة عملية فرض قيود على القدرة النووية الاسرائيلية، وتتمسك اسرائيل بالاحتفاظ بخيارها النووى حتى نهاية عملية التسوية، انطلاقا من انه اذا تخلت اسرائيل عن الرادع النووى، فان الدول العربية قد تعود مجددا الى الحرب. ولكن يعتبر الحد من القوات التقليدية العربية شرطا مسبقا حيويا لقبول فرض قيود على الأسلحة النووية والأسلحة الصاروخية بعيدة المدى المملوكة لاسرائيل . ومن دون قبول الدول العربية لاجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية، تصبح المطالبة بازالة القدرات النووية الاسرائيلية بمثابة "محاولة من الدول العربية لامتلاك القدرة على شن حروب ضد اسرائيل، دون ان يكون هناك ماتقلق بشأنه"، حسب بعض المصادر الاسرائيلية .

وتطبيقا للمنظور السابق، يدعو شيمون بيريز الى ضرورة بناء نظام اقليمى للمراقبة والتفتيش، انطلاقا من ان الاطار الاقليمى للأمن سوف يشكل رادعا للعدوان، كما انه سوف يساعد على تنفيذ واستقرار اتفاقات ضبط التسلح التى يمكن ان تتفق عليها الاطراف المعنية، لاسيما من خلال إسناد وظائف معينة لهذا النظام الأمنى الاقليمى، وبالذات فى المجالات التالية:

١- تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة ودفع أعمال ضبط التسلح، وذلك من خلال تنفيذ برنامج اقليمى لجمع البيانات والمعلومات عن الانشطة العسكرية، وكتابة التقارير عنها الى جميع الاطراف المعنية، وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما فى ذلك الاقمار الصناعية فى ظل مشاركة القوى الكبرى .

٢- التصدى للمشكلات الأمنية الاقليمية التى قد تطرأ فى الشرق الاوسط عقب استكمال عملية التسوية السلمية، حيث تذهب بعض التصورات الاسرائيلية الى ان المشكلات الامنية الرئيسية فى المنطقة سوف تتمثل فى : عدم الاستقرار داخل النظام الاقليمى، الأعمال الانتقامية، امكانية النكوص عن حالة السلم والارتداد الى دوامة لاتنتهى من الصراعات الدينية والعرقية والاقتصادية. وفى هذا الاطار، سوف يستهدف نظام الامن الاقليمى ابقاء مصادر الصراع كامنة، بما يساعد على منع اى صراعات مسلحة قد تنشب بسبب القصور فى دائرة الاتصالات بين الأطراف المعنية .

٣- استئصال احتمالات حدوث اية مفاجآت تكتيكية من خلال اقامة اجهزة مستقلة تتولى الاشراف على أعمال الامن وضبط التسلح، مع اعطاء هذه الاجهزة السلطات والقدرة على العمل وقت الضرورة، جنبا الى جنب مع تنفيذ الاعمال الرقابية الروتينية الرامية الى اعداد تقارير دورية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

تقدم الى القوى الكبرى الضامنة. وفى حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الازمات، فان الطروحات الاسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوات يمكنها التعامل بصورة فورية مع حالات العدوان الفعلى.

وفى المقابل، فان الاطراف العربية - وبالذات مصر وسوريا - تتبنى موقفا مختلفا، حيث تحتل عملية ضبط التسلح مكانة محورية فى المفهوم المصرى لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وبناء نظام اقليمى جديدا فى الشرق الاوسط. وترتكز أهمية هذه العملية من وجهة النظر المصرية على ان التوصل الى اتفاقات متوازنة ومستقرة لضبط التسلح بين الدول المعنية فى الشرق الاوسط سوف يمثل

الضمانة الحقيقية لاستمرار العملية السلمية وبناء قاعدة للثقة المتبادلة فيما بين تلك الاطراف، علاوة على ان ضبط التسلح سوف يساعد بصورة اكثر فاعلية على تحقيق التوازن الاستراتيجي وضبط العلاقات الصراعية وتوجيه حصة اكبر من الموازين الدفاعية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية فى تلك الدول. ولذلك، فان الموقف المصرى يقوم على ثلاث ركائز رئيسية من هذه القضية، تتمثل أولاها فى التأكيد على الأهمية المحورية لمبادىء التساوى والشمول فيما بين جميع الدول، وتؤكد ثانيتها على كفالة التوازن الامنى لجميع دول المنطقة كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، بدون استثناء، بينما تشدد ثالثتها على ضرورة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، والربط بين مختلف نوعيات الاسلحة.

وفى هذا الاطار، تؤكد السياسة المصرية على ان قضية الامن وضبط التسلح ينبغى ان تعالج وفق صيغة جديدة ترتكز على المساواة بين كافة الدول واحترام الالتزامات المتبادلة والتسوية العادلة والشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى. وتقوم هذه الصيغة المصرية المقترحة على ان المنطقة مقبلة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل : عام	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

على علاقات سلام تتطلب تضافر كافة الجهود الاقليمية والدولية للتعامل مع قضية ضبط التسلح بكل التوازن والأمانة، مما يقتضى ان تعالج اعمال ضبط التسلح من منطلق تحقيق التوازن الامنى لدول المنطقة، كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، من دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها. وفى هذا الاطار، تؤكد مصر على ان قضية الامن الاقليمى وضبط التسلح يجب ان تعالج على أساس اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الاسلحة النووية، بما فى ذلك المخزون منها، وان يكون كل شىء رهنا بتطبيق اللوائح الدولية التى تخضع بموجبها هذه الانشطة للاشراف الدولى، مما يقتضى انضمام كافة الدول فى المنطقة الى معاهدة منع الانتشار النووى، بحيث يكون ذلك خطوة اولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل والاعلان عن المخزون من تلك الأسلحة فى اطار من الشفافية (Transparency) المطلوبة من دول تستعد لحالة سلام شامل والاتفاق على برامج تدميرها . وفى غيبة ذلك، لايمكن التقدم نحو حركة ايجابية فعالة لضبط التسلح فى مختلف فروعه الكيميائية والبيولوجية والتقليدية، بالاضافة الى ضبط حالة التسلح الصاروخى، والتى يجب ألا يسمح فيها بميزة لطرف دون اخر، تحت أى مسمى من المسميات.

وقد عبرت مصر عن موقفها من قضية ضبط التسلح فى العديد من المناسبات. ففى اجتماعات لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمى فى المباحثات متعددة الاطراف، أكدت مصر مرارا وتكرارا على أهمية مبدأ التساوى فى ضبط التسلح بين جميع دول المنطقة، مع رفض توسيع فجوة التسلح بين العرب واسرائيل، علاوة على الدعوة الى تقييد انتقال التكنولوجيا الحديثة التى تعد عنصرا جديدا من عناصر سباق التسلح، خصوصا من حيث استخداماتها العسكرية فى الفضاء الخارجى. وقد اكدت مصر ايضا على ان الامن الاقليمى يتحقق فقط

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل : عام	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

من خلال التوازن، وليس من خلال التفوق العسكرى لأى دولة، الامر الذى يقتضى من جميع الاطراف الالتزام باثبات النوايا الحسنة والالتزام بجدية بما يتم التوصل اليه من اتفاقيات فى المراحل القادمة، بحيث يؤدى ذلك الى التوصل الى وضع ترتيبات اقليمية للأمن عبر الاتفاقات التى يمكن التوصل اليها، على ان تتضمن هذه الاتفاقيات قضية خفض التسلح، مع توضيح الترتيبات الثنائية والمتعددة للأمن.

وبالمثل، أكدت السياسة المصرية على ضرورة الالتزام بمبدأ شمولية موضوع ضبط التسلح، مما يقتضى تنفيذ أعمال ضبط التسلح هذه وفق مبدأ "الربط" (Linkage)، بين جميع انواع اسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) ووسائل ايصالها . ومن ثم، فانه عندما انتهى مؤتمر نزع السلاح من رفع اتفاقية نزع الاسلحة الكيميائية الى الجمعية العامة للامم المتحدة، أعربت مصر عن تأييدها الكامل - من حيث المبدأ - لمسيرة نزع الاسلحة الكيميائية ووصولها الى صورة اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح، بل واكدت مصر موافقتها المبدئية الكاملة على اطار ومضمون الاتفاقية كما رفعت من مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة، إلا أنها رأت ضرورة عدم التعامل مع هذه الاتفاقية بوصفها جزءا معزولا عن الجهود الاخرى المتعلقة بباقى اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها اتفاقية منع الانتشار النووى ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها، وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها، مما يقتضى من وجهة النظر المصرية الربط بين جملة هذه الجهود. وعلى هذا الأساس، يبدو واضحا ان السياسة المصرية تركز على ان اجواء السلام تقتضى خلق توازن اقليمى اكثر استقرارا وامنا

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية | اسم كاتب المقال : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : عام | رقم العدد : يناير
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

يرتكز على معدلات ادنى من التسلح التقليدى، مع ازالة اسلحة الدمار الشامل نهائيا، على ان يقوم هذا التوازن على اساس التساوى والشمولية، بحيث يمكن ان يؤدى فى النهاية الى استقرار الأزمات والتوازن الاستراتيجى وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض لخدمة جهود التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة، وهو ما يتعارض حتى الآن مع التصور السائد فى اسرائيل.

ويضيف هذا التعارض عقبة جوهرية اخرى امام مشروع الشرق اوسطية تبدو بمثابة مجرد تصور نظرى محض لدى تيارات هامشية للغاية على الجانبين العربى والاسرائيلى، ولا تعود هامشية هذا التيار الى جمود عملية التسوية فقط، ولكنها ترتبط ايضا بالعديد من الاشكاليات النظرية والعملية المرتبطة بهذه الفكرة ذاتها، مثل التباعد الشديد فى المواقف والرؤى حيال مجالات التعاون الاقليمى المقترحة، ولاسيما حول اولويات كل طرف من الطرفين العربى والاسرائيلى، بالاضافة الى صعوبة التحديد الدقيق للدول التى يفترض ان تدخل فى اطار هذا التعاون بحكم انعدام التحديد الجغرافى الدقيق لاقليم الشرق الاوسط ذاته، علاوة على ان الشرق اوسطية تظل طرحا مرتكزا على الميزان العسكرى القائم بين الدول العربية واسرائيل، رغم ان الاسرائيليين يحاولون الايحاء بان التعاون الاقليمى الشرق اوسطى سوف يكون لصالح جميع دول المنطقة. وأخيرا، فان الاتجاه السائد لدى الجانبين العربى والاسرائيلى ينحو الى عدم الترحيب بالشرق اوسطية .

منطقة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربى

منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة الحرة العربية	الجريدة	العالم اليوم	٢٧٢٦	٢٠٠٠/١/١٢	٤٨
٢	أزدواجية وتعدد فى المشروعات	مركز الدراسات السياسية	التقرير الاستراتيجى العربى	يناير	٢٠٠٠	٥٠
٣	تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية	رغيد الصلح	الحياة	١٣٥٩٧	٢٠٠٠/٦/٣	٦١

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العـــــدد : ٢٧٢٦
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١/١٢

منطقة التجارة الحرة العربية

تدخل عامها الثالث.. ومهددة بالمعاش المبكر

من المفترض ان تصل نسبة التخفيض في الرسوم الجمائل والرسوم على السلع ذات المنشا العربي إلى 30٪ وذلك حسبما ورد في اتبرى التي تم اطلاقها في فبراير عام 1997 ويدخل برنامجها التنفيذي عامه الثالث في فبراير القادم ويستمر حتى عام 2007 وصولا للسوق العربية المشتركة التي يحلم بها اكثر من 275 مليون نسمة في انحاء الوطن العربي وبقدر التفاؤل الذي قوبلت به هذه الاتفاقية بعد 50 عاما من التعثر في إقامة كيان اقتصادي عربي إلا ان الاحباط بدأ يتسلل والشكوك ازدادت حيال امكانية الاستمرار وبات متوقعا ان يحال هذا المشروع إلى المعاش المبكر ليلحق بكل المشروعات والاتفاقيات العربية الأخرى التي لقيت نفس المصير. فبعد عامين كاملين وبالرغم من تعدد اللجان المكلفة بمتابعة تنفيذ المنطقة الحرة العربية إلا ان المشكلات التي ظهرت منذ ولادة هذا المشروع مازالت بدون حل حقيقي وتهدد بإفراغ الاتفاقية من مضمونها وهدفها المنشود في تحرير التجارة البينية العربية وتيسير التبادل السلعي والراسمالي وتدشين كيان اقتصادي عربي متكامل وقوى قادر على مواجهة التحديات والحفاظ على القدرات الاقتصادية العربية.

تشير بيانات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية إلى ان الدول العربية الـ 14 التي بدأت تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة تمثل تجارتها اكثر من 93٪ من اجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي.. وما يقارب ذات النسبة من التجارة البينية العربية اذ تؤكد الاحصاءات ان قيمة التبادل التجاري العربي البيني قد زادت من 27,8 مليار دولار عام 1997 إلى حوالي 29,1 مليار دولار العام الماضي بزيادة 1,3 مليار دولار.. كما زادت الاستثمارات العربية البينية من 1,59 مليار دولار عام 1997 إلى 2,25 مليار دولار عام 1998. وبالرغم من هذه النسبة غير الضئيلة من التبادل التجاري العربي البيني الا ان بعض الدول مازالت تفرض العديد من القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل على السلع العربية الامر الذي يعوق تدفق التجارة البينية العربية ويضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية امام مجموعة من التحديات الصعبة على رأسها الاستثناءات.

الاستثناءات السلعية

تعتبر الاستثناءات هي المشكلة الاهم في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تعكف لجنتا «المفاوضات التجارية» و«التنفيذ والمتابعة» وهما اللجنتان المكلفتان بدراسة ومتابعة تطبيق البرنامج على دراسة الاستثناءات التي تتقدم بها الدول الاعضاء في المنطقة الحرة.. وفي هذا الاطار لم تفلح اللجنة في تقليص السلع الواردة في طلبات الاستثناءات التي تقدمت بها الدول الاعضاء تحت دعاوى مختلفة لدرجة ان القوائم الخاصة التي اعدتها اللجنة وتخص السلع المستثناة من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية تجاوزت 2300 سلعة منها 1815 سلعة تمت الموافقة على استثنائها تخص كلا من سوريا ولبنان والأردن والمغرب ومصر والاردن بواقع 969 سلعة للمغرب و679 سلعة لمصر و147 لكل من لبنان وتونس و249 سلعة لسوريا.

وقد شملت القوائم المستثناة سلعا متعددة ومتنوعة منها السجاد والملابس وحديد التسليح والمنتجات النسيجية وسيارات الركوب والنقل والاثاث المنزلى والمقاعد واسلاك النحاس والجبس والاسمنت والبلاط والخزف والمصنوعات الجلدية والاطارات المطاطية والاحذية والمواد البلاستيكية والثلاجات والغزول القطنية والرخام والسيراميك باعتبار ان هذه السلع ناشئة فى الاقطار العربية وتحتاج للحماية بعض الوقت.. ولما كانت هذه السلع هى اهم المنتجات محل التجارة فإن النتيجة الحتمية هى تفريغ منطقة التجارة من مضمونها وتحويلها، إلى اتفاقية غير ذات قيمة.

وفى مواجهة الهرولة العربية حيال طلبات الاستثناء اشترطت لجنة التنفيذ والمتابعة فى توصياتها التى رفعتها لوزراء الاقتصاد والمالية العرب انه عند انتهاء فترة الاستثناء للسلع التى تم تطبيق وقف التخفيض التدريجى عليها ان يتم تطبيق كامل النسب التى تم الغاؤها بحيث تكون نسبة التخفيض المطبقة مماثلة لنسب التخفيض بباقى السلع وعند نفس المستوى الذى وصلت اليه التزامات باقى الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة.. كما شددت اللجنة على ضرورة التوصل فى اسرع وقت ممكن لقواعد منشأ عربية تفصيلية ومعالجة الثغرات التى ظهرت فى شهادة المنشأ التى بدأ التعامل بها مؤخرا.. موضحة ان التوصل لهذه القواعد سيقلل من طلبات الاستثناء التى تتقدم بها الدول العربية.

القيود غير الجمركية

وطالبت اللجنة الدول الاعضاء بالاسراع بالغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للرسوم الجمركية حتى يمكن ازالة العقبات امام تعزيز وتحرير التبادل التجارى بين الدول العربية.. ونوهت إلى اهمية الغاء رخص الاستيراد والتصدير وما فى حكمها على السلع العربية المستوردة او المصدرة إلى الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. وكذا الغاء الرزنامات الزراعية التى لا تتماشى واحكام البرنامج التنفيذى سواء تم اعتمادها من جانب واحد او بموجب اتفاقية ثنائية على ان يحل محلها الرزنامة العربية الحالية من اية قيود نقدية تخضع لها عمليات الاستيراد.. والاعلان بشكل واضح بأن ما جاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من امتيازات يشكل الحد الادنى للتعامل ما بين الدول العربية الاعضاء فى المنطقة.. وبالتالى لا يجوز ان تتضمن الاتفاقات الثنائية استثناءات او قيوداً او قوائم سلبية تحد من الامتيازات التى توفرها منطقة التجارة الحرة العربية.

وبالرغم من تحذيرات اللجان المكلفة بالمتابعة والتنفيذ الا ان اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى لم تضع النقاط فوق الحروف بشكل حاسم.. واخفقت فى التوصل إلى سياسات كفيلة بمعالجة اخطر المشاكل التى تعوق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية لاسيما مشكلة الاستثناءات.. فبدلا من ان تضع الاحكام التى تقلصها وتحدد مبررات طالبيها وكيفية ادارتها وافقت على استثناء عدد كبير من السلع المقدمة بشرط ان يكون هذا الاستثناء لمدة 3 سنوات.. على ان تبدأ الدول صاحبة السلع المستثناة فى تكييف هذه السلع خلال ثلاثة اشهر على الاقل لايجاد توازن بين الاحتياجات الحقيقية لهذه الدول وعدم التأثير على الصناعات العربية الوطنية وبين ان تكون هذه الاستثناءات فى اضيق الحدود لضمان توافر الشفافية وانسياب التجارة العربية البينية. وتحتل الضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل مرتبة متقدمة فى قائمة المعوقات التى تقف فى سبيل انعاش المبادلات التجارية العربية وتفعيل منطقة التجارة الحربية بالمستوى التى وضعت من اجل تحقيقه وفى هذا الصدد اعد صندوق النقد العربى دراسة فى هذا الشأن ركزت على عناصر رئيسية اهمها الافصاح عن الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل من الدول العربية لاسيما تلك التى تستوفى على المنتجات على اساس نوعى والتعريف باجراءات واسس احتسابها.. وكذا التزام الدول الاطراف بتقديم جداول تعريفة جمركية مبين فيها الرسوم والضرائب المطبقة فيها بالفعل والعمل على ربط خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية ووقف العمل بالرسوم التصاعدية بالاضافة لالغاء الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ العائدة للبضائع العربية المستوردة من الدول الاعضاء والتى تعتبرها بعض الدول العربية اتاوة تتعرض لها بشكل دورى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

أولا: ازدواجية وتعدد فى المشروعات :

تصاعدت من جديد خلال عام ١٩٩٩ التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية فى تطبيـــق برنـــامج تحرير التجارة. كما ساهمت هذه العقبات فى تصاعد الحديث ذى الطابع الانشائى عن أهميـــة وضــرورة العمل على التوصل الى السوق العربيـــة المشـــتركة كمحاولة للقفز فوق معوقات تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة، بما يتضمنه ذلك من إحــداث حزمة من التحولات الهيكلية الحقيقية، ســواء علــى مستوى الاقتصـــادات العربيـــة أو آليــات العمــل الاقتصادى العربى المشترك، وضرورة إعادة بنـــاء وتنمية الهياكل الاقتصادية العربيـــة علـــى أســاس تكاملى، وإعادة توزيع النشاط الاقتصادى العربـــى، وإنشاء آلية لتعويض الدول العربية المتضررة أو تلك التى لم تنتفع من توزيع الأنشطة الاقتصادية، وإزالــة معوقات حركة انتقال البضـــائع والأفــراد ورؤوس الأموال، وتنسيق السياسات الاقتصاديـــة والنقديـــة، وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة ...الــخ. فضلا عن ضرورة تفعيل أو خلــق آليــات جديــدة لتطوير ودفع العمل الاقتصادى العربى. وفـــى هـــذا السياق عبر الدكتور أسامة الباز عن اعتقاده بإمكانيــة تحقيق السوق العربية المشـــتركة خـــلال "ســنوات معدودة"، دون أن يوضح ما هى الاجــراءات التـــى يمكن من خلالها الوصول الى هذا الحلم.

وقد ارتبط بظاهرة تصاعد الحديث عن ضـــرورة قيام السوق العربية المشـــتركة تعـــدد المشـــروعات المقترحة لإنجاز هـــذا الـــهدف. وكـــان مـــن بيـــن المبادرات الداعية الى تفعيل السوق العربية المشتركة تلك التى أعلنت عنها "الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة"، فى أول اجتماع لها منذ تأسيســـها فـــى يونيو ١٩٩٨ كجهاز برلمانى شعبى دائـــم ومســتقل لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة فى اطـــار الاتحاد البرلمانى العربى. وقد دعت هذه المبادرة الى ضرورة اختصار المدة الزمنية للبرنـــامج التنفيـــذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية من خلال رفـــع شريحة الخفض الجمركى الى ١٥% بدلا مـــن ١٠% سنويا.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	يناير
المصــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

كما استمرت الدول العربية في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية التي تعرقل التحرير الفعلي للتجارة وتضر بشفافية الحواجز التجارية.

وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية .

وظل غياب قواعد منشأ تفصيلية في الدول العربية يعرقل تحديد السلع التي تدخل في نطاق برنامج تحرير التجارة التدريجي .

وفضلا عن كل ذلك فإن هناك سببا موضوعيا لضعف مردود برنامج تحرير التجارة العربية وهو ما يتعلق بالافتقاد لأساس مادي لقيام تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية نتيجة التشابه في هياكل الإنتاج العربية بما يطرح ضرورة التنسيق بين الدول العربية في تخطيط الاستثمارات الجديدة من خلال التخطيط التأشيري، حتى تكون هذه الاستثمارات متكاملة على أسس عادلة بما يخلق أساسا قويا لتطور تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية.

ولذلك يتأكد مجددا أهمية ما دعا اليه التقرير الاستراتيجى العربى للعام ١٩٩٨ من ان مواجهة العراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية تقتضى اعتماد مؤسسة عربية هي القمة الاقتصادية السنوية التي يجتمع فيها قادة الدول العربية من رؤساء وملوك وأمراء والذين يملكون كل السلطات في بلادهم ، من أجل تذليل العقبات التي تواجه تحرير التجارة العربية والانطلاق منها لمستوى أعلى من التكامل الاقتصادي.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربي ١٩٩٩	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

إلا أن أهم تلك المبادرات هى تلك التـــى أعلــن عنها مجلس الوحدة الاقتصادية، على نحو عبر بشكل ما عن درجة من التنافس والازدواجية فـــى عمــل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك بصفــة عامة، وبين مجلس الوحدة الاقتصاديـــة، والمجلــس الاقتصادى والاجتماعى، بصفة خاصة.

فقد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أثنــاء دورته الثامنة والستين التى عقدت فى الاسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٨ عن بــدء "البرنـــامج التنفيـذى" لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة فـــى جانبها التجارى، ومدته ثـــلاث ســنوات. ويــهدف البرنامج، والذى يضم الدول السبع الأعضـــاء فـــى اتفاقية السوق العربية المشتركة (مصـــر، العـــراق، الاردن، سوريا، موريتانيـــا، اليمـــن، ليبيـــا)، الـــى التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الأعضــاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غــير الجمركيــة والوصول الى منطقة التجارة الحرة خـــلال ثـــلاث سنوات فقط (٢٠٠٠-٢٠٠٢). ويقوم هذا البرنـــامج على البدء بإلغاء ٤٠% من الرسوم الجمركية علـــى السلع فى يناير ٢٠٠٠، و٣٠% أخرى فـــي ينـــاير ٢٠٠١، ثم ٣٠% فى يناير ٢٠٠٢. مـــع الإلغـــاء الكامل لجميع القيود الادارية والرسوم غير الجمركية على التجارة فى يناير ٢٠٠٠. وقد أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربيـــة فـــى اغســطس ١٩٩٩ أن هناك ست دول أخرى تـــدرس إمكانيـــة تطبيقها للبرنامج التنفيذى (هى: الجزائر، المغـــرب، تونس، لبنان، السودان، فلسطين).

ويثير البرنامج التنفيذى فى اطار مجلس الوحـــدة الاقتصادية تســاؤلات ، أولـــها اســتمرار قضيـــة الازدواجية بين مؤسسات وآليات العمل الاقتصـــادى العربى المشترك. والواقع أن قضية الازدواجيـــة لا تقتصر فقط على الازدواجية بين اختصاصات كـــل من المجلسين فقط وانما تمتـــد الـــى الكثـــير مـــن المؤسسات الاقتصادية العربية الأخرى. والتســاؤل الثانى، أى من البرنـــامجين التنفيذيـــن سيســتطيع التوصل الى منطقة التجارة الحرة بالفعل؟ وهل تتوفر للبرنامج التنفيذى فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية

المقومات التى تكفل له تحقيق الهدف النهائى؟ وهـل يستطيع هذا البرنامج التغلب على كافـة المشـكلات والعقبات التى تواجه البرنامج التنفيذى فـى اطـار المجلس الاقتصادى والاجتماعى، خاصة أنه قد حـدد ثلاث سنوات فقط للبرنامج تنتهى فـى عـام ٢٠٠٧ مقارنة بعشر سنوات للبرنامج التنفيذى فـى اطـار المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وأخيرا فى ضـوء تعدد البرامج التنفيذية لإقامة مناطق التجارة الحـرة، فإن التساؤل يدور حول طبيعة العلاقـة بيـن هـذه المناطق بافتراض تحققها فعلا. خاصـة فـى ظـل احتمالات عدم التطابق بين المنطقتين سـواء فيما يتعلق بالعضوية، أو الاختلاف بين المنطقتين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية ؟

ثانيا : التوسع والمبالغة فى الاستثناءات :

تنطوى قضية الاستثناءات هنـا علـى بعديـن ، الأول هو استمرار تقديم الدول العربية المشاركة فـى منطقة التجارة الحرة العربية لطلبات استثناء بعـض السلع من التخفيض التدريجى للجمـارك، والرسـوم ذات الأثر المماثل. والبعد الثانى هو التأخر من قبـل المجلس الاقتصادى والاجتماعى -باعتبـاره الجهـة المخولة- فى اقرار أو البت فى قضية الاسـتثناءات، مما انعكس فى النهاية على فاعلية تطبيق البرنـامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية. وعلى الرغـم من ان المجلس لم يقر هذه الاستثناءات حتى سـبتمبر ١٩٩٩ فقد طبقـت جميـع الـدول العربيـة هـذه الاستثناءات بالفعل إما من جـانب واحـد بموجـب قرارات داخلية أو فى إطار اتفاقات عربية ثنائية.

والملاحظ ان النسبة الغالبة من طلبات الاسـتثناء التى تقدمت بها الدول العربية قد اسـتندت معظمـها الى مبررات غير اقتصادية بمعنى أنها لم تستند الـى مبررات أو أسباب تتعلق بعوامل الانتـاج والتكلفـة الاقتصادية بقدر ما تعلقـت بالرغبـة فـى حمايـة الصناعات المحلية خوفا من الآثار السلبية للانفتـاح، أو لأسباب اجتماعية. وقد تركزت هـذه المـبررات حول: وجود احتكار محلى بموجب اتفاقات أو عقـود امتياز ، الاعتبارات الاجتماعية لكون السلعة تسـاهم

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

فى تشغيل الأيدى العاملة، صغر حجـم الصناعـة، حماية الموارد الماليـة للخزانـة، حمايـة مـيزان المدفوعات، عدم وجود قواعد منشـأ تفصيليـة، أن الصناعة تمر بإعادة هيكلة، وجود فائض فى الانتاج، وجود تعهد حكومـى مسبق باستمرار الحمايـة الجمركية. بينما تركزت المبررات الاقتصادية، وهى محدودة جدا، فى ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب الاعتماد على استيراد مدخلات الانتاج، أو لضعـف القـدرة التنافسية للسلعة.

وقد شملت المجموعات السلعية المقدمة السـجاد، الغزل والملابـس الجـاهزة، الحديـد، السـيراميك والبلاط، ملح الطعام، سـيارات الركـوب والنقـل، المقاعد والأثاث، الأسلاك والموصلات الكهربائيـة،

الأسمنت، الرخام، الأجهزة الكهربائيـة، الأدويـة، البلاستيك، المصنوعات الجلدية، الاطارات.

وفى حقيقة الأمر فإن مشكلة قضية الاسـتثناءات لم تنبع فقط من اتساع حجم طلبات الاستثناء المقدمـة من الدول العربية، أو استنادها الى مـبررات غـير اقتصادية، ولكنها نبعت ايضا من التأخر من جـانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى فـى إقـرار هـذة الاستثناءات والبت فيها وذلك بسـبب عـدم وجـود قواعد أو معايير واضحة للنظر في هذة الاسـتثناءات وعلى الرغم من أن لجنتى المفاوضـات التجاريـة ولجنة التنفيذ والمتابعة قد وافقتا على تجاوز بعـض القواعد والضوابط الشكلية فى اقرار الاسـتثناءات أو البت فيها مقابل التركيز على الضوابـط والمعـايير الموضوعية، ولكن تظل هناك حاجة الى ضـرورة توافر البيانات الوافية عن صادرات وواردات السـلع موضوع الاستثناء، والإحصاءات الخاصة بالانتـاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	يناير
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

وقد تمثلت أهم أشكال أو أنواع الاستثناءات المطلوبة في وقف التخفيض المتدرج أو منع الاستيراد. فمن بين حوالي (٤٠) مجموعة سلعية تقدمت بها ست دول عربية (هي: الأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا، والمغرب) خلال الدورة الرابعة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي عقدت خلال الفترة ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩، بلغ عدد المجموعات التي استندت طلبات استثنائها من قواعد التخفيض التدريجي الى مبررات اقتصادية حوالي (١١) فقط مقابل (٢٩) مجموعة سلعية أخرى استندت الى مبررات غير اقتصادية.

والواقع أن استناد معظم طلبات الاستثناء الى مبررات غير اقتصادية انما يرجع الى الخوف من الآثار السلبية لعملية الانفتاح وانخفاض القدرة التنافسية لمعظم السلع والصادرات العربية، خاصة أن النسبة الغالبة من هذه السلع قد نشأت في اطار الحماية المحلية، ولازال الاعتماد على الرسوم والقيود الجمركية، والأشكال المختلفة من الدعم، وغيرها من أساليب الحماية، تمثل الآلية الرئيسية في حماية الصناعات المحلية الناشئة في الكثير من البلدان العربية نظرا لانخفاض قدراتها التنافسية.

وهكذا فإن اتساع قضية الاستثناءات من جانب، وعدم البت فيها من جانب آخر، واستنادها في الغالب الى مبررات غير اقتصادية انما يكشف عن وجود صعوبات حقيقية تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة بشكل جاد وحقيقي. وترتب على ذلك أنه بعد عامين من بدء تطبيق البرنامج التنفيذي الذي أعلنت عن تطبيقه ١٤ دولة عربية لم تتجاوز السلع التي خضعت للتبادل الحر وفقا للبرنامج عددا محدودا من السلع شكلت السلع الهامشية (مثل المنظفات والصابون والشامبوهات)، بينما ظلت السلع الغذائية والهندسية ومواد البناء والنسيج والملابس الجاهزة ... الخ خارج نطاق التبادل الحر.

والسؤال هل تستطيع الدول العربية التحرير الكامل والفوري، أو على الأقل اختصار فترة التحرير الكامل، بالنسبة للسلع المستثناة مع انتهاء فترة العشر سنوات ؟ وهو ما خلق الكثير من التساؤلات حول جدية عملية التحرير، وقدرة الدول العربية على الوصول الى الهدف النهائي مع نهاية عام ٢٠٠٧ ؟

ثالثا : مشاكل كبيرة بلا حل :

ظلت قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والتي تفرضها الدول العربية على الواردات، إحدى العقبات التي لم يتم تحقيق تقدم ملحوظ بشأنها خلال عام ١٩٩٩. فقد كشفت بلاغات التنفيذ المقدمة من الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية، عن أن بعض الدول العربية تقوم بفرض بعض الرسوم والضرائب عند الاستيراد من الخارج تزيد بعضها عن العشرة أنواع في بعض الدول العربية. ومكمن خطورة مثل هذه الرسوم أو الضرائب أنها لا تشكل جزءا من الهياكل الجمركية للدول العربية في الوقت الذي تحدث فيه نفس الآثار التي تترتب على الحواجز والقيود الجمركية. وإزاء هذا الموقف فقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والستين بمطالبة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بتقديم جداول التعريفة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الجمركية مبينا فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والمطبقة لديها منذ تاريخ بدء تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والعمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية، بالاضافة الى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على كل الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة.

وتظل المشكلة التى تفرضها قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل انها تتسم بعدم الوضوح والشفافية من جانب الدول العربية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة وفقا للبرنامج التنفيذى، بالانتهاء من ازالة هذه الرسوم بنهاية عام ٢٠٠٧، بما يعنى البدء بنسبة تخفيض تقابل مجموع نسب السنوات المنقضية ثم بنسبة ١٠% سنويا على باقى السنوات، وهو ما يخلق عبئا قد لا تستطيع بعض الدول العربية تحمله، خاصة ان عملية حصر هياكل هذه الرسوم أو الضرائب قد تأخذ وقتا طويلا للانتهاء منها وتعميمها على الدول العربية.

كما تواصل الخلاف على منتجات المناطق الحرة الموجودة فى داخل البلاد العربية. فقد طالبت النسبة الغالبة من الدول الأعضاء باستبعاد منتجات المناطق الحرة من تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستندت فى ذلك الى عدد من المبررات، أهمها الاختلاف بين هذه المناطق فيما يتعلق بقواعد شهادات المنشأ. فبينما يعتمد البعض على نسبة المكون المحلى والأجنبى يعتمد البعض الآخر على نسبة المساهمة فى رأس المال. ومن ناحية أخرى تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية خارج المناطق الحرة نظرا للامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات ومن ثم فانها تعد منتجات منافسة للمنتجات العربية، وذلك فى الوقت الذى يهدف فيه البرنامج التنفيذى الى إعطاء أفضليات للمنتجات العربية فقط دون غيرها. وفى المقابل فقد أيدت بعض الدول الأعضاء اعفاء السلع والمنتجات التى تستخدم مكونات محلية بنسبة ٤٠% فأكثر من الرسوم الجمركية فى حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة فى صنعها، وخاصة المنتجات التى تتضمن نقل التكنولوجيا الهامة، وفى جميع الحالات لابد من تحديد نوعية السلع التى يمكن منحها المعاملة التفضيلية. كما اختلفت الدول العربية بشأن الامتيازات الممنوحة للاستثمار فى المناطق الحرة، فبينما أيدت عدد من الدول تلك الامتيازات فقد رأت دول أخرى أن هذه الامتيازات قد تؤدى الى الاضرار بالسلع العربية من خلال زيادة القدرات التنافسية لهذه السلع.

وفى النهاية فقد ظلت هذه القضية بدون حسم ومازالت قيد الدراسة للتوصل الى معاملة موحدة لمنتجات هذه المناطق.

كما ظل التبادل التجارى بين الدول العربية الأعضاء فى اطار منطقة التجارة الحرة يفتقد الى وجود قواعد منشأ تفصيلية يتم على أساسها تحديد السلع والمنتجات التى تتمتع بالاعفاءات والامتيازات المقررة فى البرنامج التنفيذى. والواقع أن الافتقاد الى هذه القواعد، بالاضافة الى افتقاد معظم الدول العربية الى وجود قواعد منشأ وطنية، قد فتح الباب أمام المبالغة فى الاستثناءات، وتوسيع قائمة الخلافات بشأن العديد من السلع فيما يتعلق باعتبارها سلعا وطنية أم أجنبية تبعا لاختلاف نسبة المكون المحلى بها.

وقد كلف المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلا من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية كل حسب اختصاصه. غير ان أياً من المنظمتين لم تتوصل الى وضع تصور نهائى لقواعد المنشأ. وقد أقرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من المبادئ التى تحكم قواعد المنشأ، أهمها استناد تلك القواعد الى أسس تفضيلية بما يخدم عملية التبادل التجارى، وأن تكون تلك القواعد أساسا أيضا لاتفاقات تحرير التجارة العربية الثنائية جنبا الى جنب مع منطقة التجارة الحرة الكبرى، والأخذ بفكرة قواعد المنشأ التراكمية، بما يسمح بتوفير أكبر فرص ممكنة من التكامل العربى، والأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نموا ومنحها معاملة استثنائية، الاستفادة من قواعد المنشأ السائدة فى التجمعات

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــدد :	يناير
المصـــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

والتكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق مع هذه القواعد لرفع القدرات التنافسية للسلع العربية. كما أقرت المنظمة البدء بالصناعات التى يمكن ان تحقق أكبر قدر ممكن من التكامل الصناعى، خاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الكيماوية والبتروكميائية، والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية. غير أنه باستثناء الاتفاق على هذه القواعد العامة لازالت القضية قيد التشاور والدراسة فى اطار المنظمة.

وازاء هذه العقبات التى ما زالت تعترض تطبيق البرنامج التنفيذى، فقد أثيرت التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية فى تطبيق البرنامج، ومدى قدرتها على تخطى تلك العقبات؟ ولكن التساؤل الهام الذى أثير هو هل يكفل هذا البرنامج -حتى بافترض النجاح فى تطبيقه- قيام تجارة عربية حرة حقيقية ؟ وفى هذا الاطار فقد تصاعدت التساؤلات حول مدى امتلاك الدول العربية لقواعد انتاجية تسمح بوجود تجارة عربية حقيقية.

رابعا: تشابه الهياكل والافتقاد الي أساس مادى للتجارة :

تمثل قضية التشابه فى الهياكل الانتاجية للاقتصادات العربية أولى العقبات الحقيقية التى تحتاج الى مواجهة فعلية من جانب الدول العربية حتى يمكن خلق قاعدة انتاجية حقيقية تسمح بتوافر أساس مادى للتبادل التجارى.

وتأخذ قضية التشابه فى الهياكل الانتاجية للدول العربية هنا مستويين: المستوى الأول، هو محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية، بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسى الذى يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة عربية بينية. إذ تتميز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى للاقتصادات العربية بالتواضع النسبى مقارنة بباقى القطاعات خاصة الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــدد : يناير
المصـــدر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة سنة ١٩٩٧ حوالى ١١,٢% فقط مقارنة بـ ١١,١% سنة ١٩٩١، و ١٠,٥% سنة ١٩٩٠، وهو ما يكشف أيضا عن تواضع معدل التغير داخل هذا القطاع. وفى المقابل وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلا أنها لازالت نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهماتها سنة ١٩٩٧ حوالى ٢١,٣% مقارنة بـ ٢٤% فى ١٩٩٠. وأخيرا تحتل قطاعات الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلى الاجمالى إذ بلغت حوالى ٤٧,٢% سنة ١٩٩٧ مقارنة بـ ٤٤,٦% سنة ١٩٩٠. غير أنه تجدر الاشارة أيضا الى أن بعض الدول العربية قد نجحت فى رفع نسبة الصناعة التحويلية وصلت الى حوالى ١٨,٦% فى تونس سنة ١٩٩٧ و١٧,٧% فى المغرب، و ١٧% فى مصر فى نفس العام، الا أن النسبة الغالبة من الدول العربية استقرت فيها هذه النسبة بين ٦,٧% - ١١,٥% سنة ١٩٩٧. ولعل ما يكشف عنه تواضع نسبة قطاع الصناعات التحويلية هو تأكيد استمرار حاجة الدول العربية الى الاعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجاتها لمواجهة الطلب المحلى وارتباطها بالأسواق الخارجية.

والمستوى الثانى هو التشابه فى هياكل الصادرات والواردات العربية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلا اننا نلاحظ أن هياكل الصادرات العربية تعتمد على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك درجة كبيرة من التشابة بين هذه الهياكل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث المستويات الفنية والتكنولوجية لهذه السلع، ومن ثم عدم وجود مبررات لتبادلها. وما يصدق على هياكل الصادرات يصدق أيضا على هياكل الواردات.

ونتيجة لهاتين السمتين الرئيسيتين للهياكل الانتاجية العربية افتقدت الدول العربية وجود قاعدة انتاجية قوية متنوعة تسمح بوجود تجارة حقيقية بين الدول العربية. ومما يضاعف من هذه الظاهرة هو التقارب فى مستويات التنمية بين الدول العربية وتقارب المراحل التنموية التى تمر بها.

فمن ناحية يعانى الهيكل السلعى للصادرات العربية من سيطرة قطاع الوقود المعدنى مقابل تواضع الصادرات العربية من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات. وعلى الرغم من تحسن هذا الهيكل خلال العامين الأخيرين في اتجاه تراجع نسبة الوقود المعدنى من ٧٥,٤% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ الى ٦٧,٧%، وتصاعد نسبة الصادرات من الآلات ومعدات النقل من ٢,٥% الى ٣,٤%، والمصنوعات من ٩,٢% الى ١٥,٨% خلال نفس السنوات، الا أنه يظل تغير محدود.

وفى اطار سيطرة هذة الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية والتركيب السلعى للتجارة العربية الخارجية يتسم الهيكل السلعى للتجارة العربية البينية بسيطرت المنتجات الزراعية والوقود والمنتجات المعدنية حيث تشكل المنتجات الزراعية حوالى ٢٢,٣% انخفضت الى ٢١,٤% سنة ١٩٩٧، كما بلغت نسبة النقود والمنتجات المعدنية حوالى ٣٨,٨% سنة ١٩٩٦ (شكل النفط ومشتقاتة ٣٠,٥%) ارتفع الى ٤٠,٥% سنة ١٩٩٧ (شكل نفط ٣٢%) مقابل ٣٨,٩% للمصنوعات سنة ١٩٩٦ انخفضت الى ٣٨,١% سنة ١٩٩٧.

وفى ضوء هذه السمات الهيكلية للاقتصادات العربية فقد ظلت قيمة التجارة العربية البينية تمثل نسبة متواضعة خلال العقود السابقة. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية من ١١ مليار دولار سنة ١٩٩٤ الى ١٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦ ثم ١٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧ الا انها ظلت لا تتعدى حوالى ٨,٥% فقط من اجمالى التجارة العربية سنة ١٩٩٧ مقارنة بحوالى ٨,٤% خلال السنوات الثلاث السابقة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذى شهدته حركة الواردات العربية البينية وتصدق نفس الملاحظة على حركة الواردات العربية البينية.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية

اسم كاتب المقال : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة

رقم العـــــدد : يناير

المصـــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩

تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

جدول رقم (١)
قيمة ونمو التجارة العربية البينية والاجمالية

البيـــــان	القيمة (بالمليار دولار)				معدل التغير السنوى (%)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٤-١٩٩٧
الصادرات العربية البينية (فوب)	١١	١٢,٤	١٤.٣	١٥	١٢,٧	١٥,٣	٤,٩	١٠,٩
الصـادرات الاجماليـــة (فوب)	١٣١,٦	١٤٧	١٧١	١٧٧	١١,٧	١٦,٣	٣,٥	١٠.٤
نسبة الصادرات العربيـة البينيـــة الـــى اجمـــالى الصادرات العربية	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٥				
الواردات العربية البينيـة (سيف)	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٨.٨	٩,٨	٤.٤	٧.٧
الـــواردات الاجماليـــــة (سيف)	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٩.٩	٤,٦	٤,٢	٦,٢
نسبة الواردات العربيـــة البينيـــة الـــى اجمـــالى الواردات العربية	%٩,٢	% ٩,١٤	%٩,٦	%٩,٦				

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٣.

* أرقام تقديرية.

جدول رقم (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

البيان	القيمة (مليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)		
	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٥-٩٧
الصادرات البينية	١٤٢٩١	١٤٩٩٠	١٠٠	١٠٠	١٤,٩	٤,٩	٩,٨
المنتجات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤	١٢,٤	٠,٦	٦,٣
الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١	٣٨,٨	٤٠,٥	١٩,٧	٩,٤	١٤,٤
النفط ومشتقاته	٤٣٥٨,٧	٤٧٩٦,٨	٣٠,٥	٣٢	١٤,٥	١٠,١	١٢,١
المصنوعات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١	١٥,٤	٢,٨	٨,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

* أرقام تقديرية.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد : يناير
المصـــــدر : التقرير الاستراتيجى العربي ١٩٩٩	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

جدول رقم (٣)
تطور هيكل الواردات العربية البينية

البيان	القيمة (مليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)		
	١٩٩٦	*١٩٩٧	١٩٩٦	*١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٥-٩٧٠
الواردات البينية	١٣٥٠٨	١٤١٠٧	١٠٠	١٠٠	٩,٥	٤.٤	٧
المنتجـــــات الزراعية	٣٨٤٩,٨	٤٠٣٤,٢	٢٨,٥	٢٨,٥	٩	٤,٨	٦,٩
الوقود والمنتجات المعدنية	٤٩١٦,٩	٥١٧٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٧	١٦,٤	٥,٢	١٠,٧
النفط ومشتقاته	٣٨٠٩,٣	٤٠٨٨,٥	٢٨,٢	٢٩	٨.٨	٧,٣	٨
المصنوعات	٤٧٤١,٣	٤٨٩٧,٩	٣٥,١	٣٤,٧	٨,٦	٣.٣	٥,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٥.

* أرقام تقديرية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	رغيد الصلح
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٣٥٩٧
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/٣

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... لضمان نجاحها؟

رغيد الصلح *

■ ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (أفتا) امام مؤتمر رجال الاعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب المعنيين بمستقبل المنطقة العربية عموماً. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي انعقد في الاسبوع الاول من شهر ايار (مايو) الحالي انه يستبعد قيام المنطقة في المستقبل القريب او عام ٢٠٠٨ كما هو مقرر في برنامجها التنفيذي. واوضح ان السبب الرئيسي لتعثر المشروع هو الطلبات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لاعفائها من تنفيذ القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الاخرى. ولم يغلق موسى الباب امام تنفيذ المشروع، لكنه قال ان مصر ستسلك طريقاً جديداً لتنفيذه عبر التركيز علي خمس دول عربية تتفق في ما بينها على الاهداف وعلى الوسائل. كان لمصر دور محوري في التبني العربي لمشروع المنطقة وفي متابعته والعمل على تنفيذه. فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط المقترب الجماعي او الشمولي الذي يتوخى اشراك الدول العربية دفعة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي؟ هل يعني استبدال هذا المقترب بمقترب آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في التوسع مع بروز مزايا التعاون الاقليمي في ما بينها؟ اذا كانت الخارجية المصرية ترى ان هذه المقترب الاخير هو الطريق الافضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهل هناك مؤشرات تدل الى ان فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي افضل من فرص دخولها عبر غيره؟

ان تعثر المقترب الجماعي لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون امراً طبيعياً في نظر المعنيين بقضايا التكتل الاقليمي او بمشروع «أفتا» بصورة خاصة. فتجارب التكتلات الاقليمية الناجحة تدلّ الى انه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكون من الافضل الانطلاق بمجموعة قليلة مثل الدول التي تتفق على الاهداف والوسائل، كما وصفها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجحة، مثل «الاتحاد الاوروبي»، «أسيان»، «ميركوسور» بدأت كلها بعدد محدود من البلدان ثم ضمت المزيد منها بعد ان تعمق الاندماج في ما بينها «عمودياً». منطقة شمال اميركا الحرة (نافتا) قد تكون استثناء اذ انها بدأت بدول المنطقة دفعة واحدة. لكن ان هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقول بان الافضل ان تبدأ هذه المناطق بعدد محدود من الاعضاء لان عدد دول «نافتا» هو ثلاث فحسب. من هنا فقد لا يكون غريباً ان تفكر بعض القيادات في الاقليم العربي باعتماد هذا النهج، فمما لا ريب فيه انه من الصعب انطلاق المنطقة باثنتين وعشرين دولة كما هو الامر مع الدول العربية.

فضلاً عن ذلك فان ما قاله عمرو موسى عن تعثر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتتبعون هذا المشروع عن كثب. فمنذ فترة بدأت ترشح معلومات واخبار عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع. من هذه المعلومات ما نشرته «شؤون عربية» الدورية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في آخر اعدادها للعام المنصرم. فقد اشار تقرير نشر في المجلة الى الصعوبات في تطبيق البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	رغيد الصلح
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٣٥٩٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٦/٣

وبين ان نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وهي نسبة ضعيفة كما وصفها التقرير

لعل هذه الصعوبات هي التي جعلت بعض القيادات العربية ومنها القيادة المصرية تقتنع بان المقترب الثاني، اي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية هو الطريق الافضل للوصول إلى المنطقة. في هذا السياق نشطت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول، وفي تنشيط اللجان العليا الثنائية بين مصر وهذه الدول بغرض تطوير العلاقات معها ومن اجل اقامة مناطق تجارة حرة مشتركة. والفكرة هنا هي، كما يتردد، ان تنفتح هذه المناطق الثنائية المشتركة تدريجاً على بعضها بعضاً فتتحول إلى نواة لمشروع المنطقة الذي يجمع الدول العربية كافة من دون استثناء. اذا كانت هذه هي فعلاً الفكرة وراء التحول تجاه مشروع المنطقة، فانها قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الاصح تبنيها بقوة. على رغم ذلك فان هذا التحول يستثير بعض الملاحظات والاسئلة. ان تعثر تطبيق مشروع المنطقة يقدم دليلاً جديداً ومؤسفاً على الخلل في آليات العمل العربي المشترك. فالقرار بقيام المنطقة صدر عن اعلى المستويات، اي عن القمة العربية، ومتابعة تنفيذه تمت من خلال مسؤولين عرب كبار اي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية ثم انبثقت عن المجلس لجنة سباعية تشرف على تنفيذ المشروع. ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من اجل دراسته دراسة وافية حتى يأتي ملبياً لحاجات الدول العربية بعيداً عن الاضرار بمصالحها الجوهرية. واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعددا من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية متعددة. فاذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صادفت التكتلات الاقليمية الاخرى التي لم تتمكن من الاقلاع بسبب كثرة عدد اعضائها أم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، افلم يكن من الافضل في هذه الحال ان تتولى الهيئات العربية المعنية التدقيق في مواضع الخلل وابداء رأيها الاخير في هذه المسالة؟ اليس من الضروري ان يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي للمشروع على ان يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تطبيقه) موقف من مسألة مستقبل المنطقة؟

اعتمد البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة فكرة اشراك القطاع الخاص في انشاء المنطقة وتطويرها. في هذا الأطار طلب إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي لم ينفك عن المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية يظهر فيها تقييم القطاع الخاص لمدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الاعضاء الاخذ بمقتضياته. وبصرف النظر عن التطبيق الحرفي لهذا القرار، فانه يمكن القول ان اشراك القطاع الخاص عموماً واتحاد الغرف خصوصاً في مراقبة تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية اضفاء طابع الشفافية على سير العمل فيه. بتعبير آخر، ان اسناد مثل هذا الدور إلى اتحاد الغرف يمكنه من الاضطلاع بتنوير الرأي العام العربي وتعريفه بميزات المشروع، وكذلك بالعقبات والصعوبات التي تعترض طريقه، كي يحتضن المواطنون المعنيون بمستقبل العلاقات العربية البينية المشروع ويحضوا الحكومات على تطبيقه او على تصحيح مواضع الخلل فيه. لكنه ترك الرأي العام والمواطنين العاديين يعتقدون بان كل شيء على ما يرام بينما كانت الامور، وفقاً لتصريح الوزير، تسير في طريق اخر.

هناك هيئات اخرى متعددة، إلى جانب اتحاد الغرف، دعت إلى تحقيق مشروع المنطقة وتحمست له. تعبيراً عن هذا الاهتمام المتزايد، تشكلت في البرلمانات العربية شعب خاصة لمتابعة تطور «المنطقة» ولحث الحكومات على تنفيذها. على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الاجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البينية العربية على اهمية تنفيذ هذا المشروع. مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب وملتقى رجال الاعمال العرب وغيره من الهيئات المشابهة اعتبرت السعي إلى تحقيق المشروع هدفاً رئيسياً لهم، الا ان هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من احاطة المشروع بالاجواء العامة المناسبة، فكان هذا من اسباب التعثر.

قد يقال انه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فاعل لاحاطة المشروع باسباب النجاح، فان قانون العدد يبقى الاقوى، اي انه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة دفعة واحدة، ومن الافضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعدد قليل من الدول حتى اذا ترسخت العلاقات بينها وبانت فوائد تعاونها عجل الآخرون بالانضمام اليها. لكن هذا النهج ايضاً ليس مضمون النتائج. ففي الستينات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد عن عدد الدول التي وقعت اتفاقية روما لتأسيس السوق الاوروبية المشتركة. لكن هذا المقترب لم يسجل في الاقليم العربي النجاح المرتجى. فهل من ضمان لعدم تكرار التجربة مرة اخرى؟

* كاتب وباحث لبناني.

السوق العربية المشتركة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

البدائل : السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة	اسامة المجدوب	كتاب العولمة والاقليمية	–	٢٠٠٠	٦٣
٢	السوق العربية المشتركة هل تتحقق	حسن شبكشي	الشرق الاوسط	٧٨١١	٢٠٠٠/٤/١٧	٦٩
٣	السوق العربية المشتركة هل تتحقق الكترونيا	حسن شبكشي	الشرق الاوسط	٧٨٢١	٢٠٠٠/٤/٢٧	٧٢
٤	دراسة اقتصادية تحدد المطالب الاساسية للسوق العربية المشتركة	مصطفى خلاف	العالم اليوم	٢٨٢١	٢٠٠٠/٥/٧	٧٦
٥	السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة	احمد يوسف القرعى	الاهرام	٤١٤٢٩	٢٠٠٠/٥/١١	٧٨
٦	الاردن والجزائر يسعيان	الشرق الاوسط	الانترنت	–	٢٠٠٠/٦/٢٠	٧٩
٧	دراسة مصرفية : الدعوة لاستخدام الصيرفة الخاصة	الشرق الاوسط	الانترنت	–	٢٠٠٠/٦/٢٠	٨٠

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	–
المصـــــــدر :	كتاب العولمة والاقليمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة

الآن.. وبعد أن تحدثنا عن محاولات التكامل العربية والعوامل التى أعاقت هذا التكامل، واستعرضنا أبعاد المفهوم الجديد للشرق أوسطية كبديل للهوية العربية، يصبح من الضرورى أن نلقى الضوء على انطلاق فكرة السوق العربية مجدداً، وما تحقق حتى الآن على صعيد ترجمتها إلى واقع.

أشرنا فى عرضنا للتفاعلات التى شهدتها المنطقة العربية مؤخراً إلى التحديات الجديدة التى طرحتها هذه المتغيرات، والتى أسفرت عن تزايد الحاجة إلى مزيد من التكتل والتكامل العربى بصورة لم تحدث من قبل، خاصة السعى جدياً لإنشاء السوق العربية المشتركة.

من هذا المنطلق الواعى تبنى الرئيس حسنى مبارك فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة من خلال دعوته المتكررة للدول العربية فى مختلف المناسبات والمحافل، للشروع جدياً فى دراسة كيفية ومتطلبات إنشاء هذه السوق، ولم تأت هذه الدعوة من فراغ، إنما عكست إدراك مصر للأهمية البالغة والحتمية للتوصل لترتيب تكاملى عربى، يحقق للدول العربية ثقلاً دولياً مناسباً ويعزز من موقفها التفاوضى، سواء فى المحافل الدولية أو فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة التى خرجت إلى حيز الواقع الواحد تلو الآخر، لتستوعب الشق الأكبر من أهم الدول المؤثرة فى التجارة الدولية، ناهيك عن مجابهة الدعاوى المنادية بإنشاء السوق الشرق أوسطية، وما تواتر حوله من مخاوف تهدد التكامل، بل والكيان العربى ككل.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	-
المصــــدر :	كتاب العولمة والاقليمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

جاء التصور المصرى لإنشاء السوق العربية المشتركة على أساس البدء بإنشاء مناطق للتجارة الحرة العربية فى أطر ثنائية وشبه إقليمية، تتيح تدريجيًا لبقية الدول الراغبة أن تنضم إليها لاحقًا وتنشئ فيما بينها ترتيبات تفضيلية بحيث تصل فى نهاية الأمر إلى خلق سوق عربية مشتركة تضم كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية.

يتم تنفيذ هذا التصور من خلال عدة مسارات، أولها: تنفيذ الاتفاقيات المبرمة لتحرير التجارة العربية بين مجموعات الدول العربية المختلفة والتى لم يتم تنفيذها، ثم تحرير التجارة الإقليمية وفقًا لما أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية، على أن يتم التحرير بصورة تدريجية فى غضون عشر سنوات، تراعى خلالها متطلبات ومستويات التنمية المتفاوتة فيما بين الدول المشاركة، بحيث يتطور الترتيب التجارى العربى من منطقة تجارة حرة ـ تطبق فيها الدول تعريفات جمركية مختلفة ـ إلى اتحاد جمركى ـ تطبق من خلاله تعريفة خارجية موحدة وسياسات تجارية منسقة ـ وصولاً إلى السوق المشتركة التى تلغى كافة الحواجز على انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال.

واستكمالاً لأركان التصور المصرى للوصول إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، دعت مصر إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق، كنواة لمنطقة تجارة حرة عربية تنضم إليها الدول الأخرى تباعًا، كل وفقًا لظروفه ومقتضيات أوضاعه الاقتصادية والتجارية.

ويعد هذا المدخل أكثر التصورات قابلية للتنفيذ، نظرًا لما حققته دول مجلس التعاون الخليجى بالفعل من خطوات باتجاه إنشاء سوق مشتركة فيما بينها، فضلاً عن الأهمية النسبية لدول إعلان دمشق من منظور الناتج المحلى، حيث تمثل ٥٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى العربى والتجارة، حيث يسيطر على ٧١,٩٨٪ من إجمالى الصادرات العربية، وحوالى ٧٥,٥٦٪ من الصادرات البينية العربية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	–
المصـــــدر :	كتاب العولمة والاقليمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

فى هذا الإطار تم فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ توقيع اتفاق لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثنتى عشرة أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول يناير ١٩٩٨ للبدء فى تنفيذ الاتفاق، الذى تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجى للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة ١٠٪ سنويًا على السلع المصنعة محليًا حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المهلة المحددة.

وخوفًا من أن تلقى هذه الاتفاقية نفس المصير الذى لقيته الاتفاقية المعطلة لعام ١٩٨١ للتجارة الحرة، تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، وبدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل فى أول يناير ١٩٩٨ وفقًا للسلع والمنتجات التى تقدمت بها كل دولة لخفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪، على أن يبدأ بعد ذلك التفاوض على تخفيض القوائم الزراعية وقواعد المنشأ.

وقد صدقت ١٨ دولة (بعد انضمام كل من مصر وسلطنة عمان) على اتفاقية التيسير (خارجها موريتانيا وجيبوتى والجزائر وجزر القمر)، كما توجد ست دول عربية وافقت على الدخول فى البرنامج التنفيذى من أول يناير ١٩٩٨.

يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة مجموعة من القواعد والأسس تنظم إقامتها، منها أن تكون الدولة عضوًا فى اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١، وأن يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقًا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات، تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٧، ويمكن للدول أن تتفق أثناء التنفيذ على إخضاع أى سلعة للتحرير الفورى، كما تشجع منطقة التجارة الحرة العربية إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن قد انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى لعام ١٩٨١ لظروف المقاطعة العربية وقتئذ.. ونظرًا لكون الانضمام لهذه الاتفاقية يعد ضمن الشروط الرئيسية للتمتع بعضوية منطقة التجارة

العربية، فقد انضمت مصر فى عام ١٩٩٧ إلى الاتفاقية، وكذلك برنامجها التنفيذى الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية فى دورته الثامنة والخمسين فى ١٩ فبراير ١٩٩٧.

وبالنسبة للسلع المنتجة فى المناطق الصناعية الحرة، ونظرًا لاختلاف النظم التى تطبقها الدول العربية المختلفة فى هذا الإطار، تم تكليف سكرتارية المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بإعداد دراسة تفصيلية عن هذه المنتجات، تعرض على المجلس قبل نهاية ١٩٩٨.

تم أيضًا الاتفاق على وضع ضوابط تسوية المنازعات ويشرف المجلس على التنفيذ، بينما تتولى إدارة الشئون الاقتصادية بالجامعة العربية مهام السكرتارية الفنية. كما تم الاتفاق أيضًا على قيام لجنة السبعة ـ التى انضمت إليها تونس مؤخرًا ـ باستئناف عملها لتسهيل المصاعب التى تواجه تنفيذ البرنامج وتقدم تقارير نصف سنوية.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أنه بالرغم من فشل كافة المحاولات العربية السابقة فى تحقيق تكتل اقتصادى وتجارى عربى موحد، وضرورة استطلاع أوجه القصور وأسباب الفشل التى منيت به كافة هذه المحاولات، إلا أن ذلك لا يعنى، ولا يجب أن يعنى، الحكم مسبقًا بالفشل على الجهود الجديدة التى تبذل لتحقيق هذا الهدف، فلقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه، ليس فقط فى الخمسينيات والستينيات، بل أيضًا فى عقد الثمانينيات، فلقد شهد العقد الحالى تغيرًا جوهريًا فى أسس نظريات التجارة الدولية وأساليب تطبيق هذه النظريات، وطرح هذا التغير تحديات جديدة غير مسبوقة للعالم أجمع، وللعالم العربى على وجه الخصوص.

تزامن ذلك أيضًا مع حدوث تغيرات جوهرية وجذرية على الصعيد العربى، تتمثل فى تعديل أنماط إدارة الاقتصاديات الوطنية من خلال برامج الإصلاح الهيكلى والتحول لاقتصاديات السوق، مع وجود تناقص نسبى فى اعتماد العديد

من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسى من الموارد السيادية للدولة، وانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وما يحمله ذلك من التزامات بتحرير التجارة فى الإطار متعدد الأطراف.

من ناحية أخرى، فإن التطورات التى شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية ـ بدءًا بالعولمة وانتهاء بتشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمجالات الاقتصادية الكبرى التى تتعدى نطاق حدود الإقليم الضيق لتضم دولاً تفصلها محيطات شاسعة ـ أوجدت مجموعة من التهديدات التى لا تؤثر فى بلد عربى دون الآخر، بل تهدد مصالح الكتلة العربية ككل ودون استثناء، لما تحمله هذه التكتلات من نذر عودة الحمائية وإنشاء قلاع تجارية مغلقة فى وجه الدول العربية، وبغض النظر عن مدى التفاوت فى مستويات التنمية والنمو الاقتصادى الذى حققته مختلف الدول العربية أو النظم السياسية والاقتصادية التى تطبقها.

كل هذه العناصر مجتمعة قد أدت ـ على ما يبدو ـ إلى خلق وعى جديد لدى صانعى القرار فى الدول العربية، قوامه أن العزلة والانكفاء لن يجلبا إلا التخلف والتأخر عن مسيرة النمو والتقدم العالمى، وأن التشبث بالهياكل الأيديولوجية الواهية لم يعد يسمن ولا يغنى من جوع، وبالتالى أصبح لزامًا على القيادات العربية اعتناق فكر جديد مستنير، يضع فى اعتباره المصلحة الوطنية دون شك، ولكن فى إطارين: أحدهما إقليمى، والآخر عالمى، مع إدراك أهمية النظر إلى الحاجات والمصالح الخاصة بالدول الإقليمية الأخرى، والعمل على تطويع السياسات والممارسات الوطنية بصورة تخدم المصلحة الذاتية دون أن تضر بمصلحة المجموع.

ويبقى تساؤل ملح: هل تقوم منطقة للتجارة الحرة العربية أم سوق عربية مشتركة؟

وسوف نسعى للإجابة على هذا التساؤل فى خاتمة الكتاب، ولكن على أى حال ـ وأيًا كانت الإجابة التى ستتوصل إليها ـ فمن المحقق أن الأعوام القليلة القادمة سوف تشهد الاختبار العملى لمدى استيعاب الدول العربية للفكر الجديد الذى فرضته المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية، قياسًا على حجم التقدم الذى تحققه وفقًا للأطر القانونية القائمة، والتصورات الجديدة المطروحة على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادى والتجارى العربى الذى لم يعد يمثل حاجة ملحة للتنمية، بل أصبح بمثابة ضرورة بقاء.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٧٨١١
المصـــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٧

السوق العربية المشتركة..
هل تتحقق إلكترونيا بعد فشلها سياسيا؟

70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل 64 تكتلا اقتصاديا ودوليا وإقليميا

حسن شبكشي*

تشير بعض الدراسات الاقتصادية المهمة الى وجود 64 تكتلا اقتصاديا دوليا واقليميا في العالم وان الاحصاءات تؤكد ان 70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل هذه التكتلات وان هناك مشروعات للتكتلات الاقتصادية الاقليمية مطروحة على الدول العربية ذاتها، واذا دخلتها الدول العربية منفردة ستكون خاسرة بعكس دخولها من خلال تكتل عربي واحد. مرت عقود من الزمن والعرب لا يزالون يتجادلون ويتمنون قيام سوق عربية مشتركة ولكن بلا جدوى. وبالرغم من تبني جامعة الدول العربية هذا الهدف منذ سنين قيامها الاولى الا ان التوجه «السياسي» لهذا الهدف حال دون قيامها نظرا لتضارب الايدولوجيات السياسية المختلفة للدول الاعضاء. وبعد ذلك قامت بعض التكتلات الاقتصادية الاقليمية العربية المختلفة باءت كلها بالفشل والجمود على المستوى الاقتصادي والباقي الوحيد منها على الساحة للآن وهو دول مجلس التعاون الخليجي اقر مؤخرا فقط توحيد التعرفة الجمركية ولا تزال هناك العديد من الطموحات المرجوة لابناء الخليج يتمنون على المجلس تحقيقها.

تسييس القرار الاقتصادي

وبينما تتوسع التكتلات الاقتصادية العالمية الاخرى وتزيد من رقعتها الجغرافية بزيادة اعضائها لا تزال المنطقة العربية تتارجح في تياراتها السياسية معطلة بالتالي من امكانية انطلاق قوتها الاقتصادية المجتمعة. ولكن الآن وبوجود وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات الهائلة وحماس القطاع الخاص بات من الممكن نقل الحلم الى واقع ملموس. الفرصة متاحة بالنظر الى الارقام المخفضة لحجم التجارة البينية بين الدول العربية لا تزيد عن 10 في المائة عن مثيلها بين الدول العربية والاوروبية؟

(1) اهم الاسباب هو تسييس القرار الاقتصادي وتهميش «العوامل الاقتصادية» (2) ضغوط النفوذ الاجنبي على صناعة القرار الرسمي (3) عدم الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية (4) عدم انشاء آلية لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة بمؤسسة خاصة لها صلاحيات تتخطى حدود السلطة والسيادة الوطنية (5) تفضيل السلع الوطنية «القطرية» الشعوبية بدون وجود معايير لهذه المفاضلة (6) عدم وجود معايير ومقاييس بينية معترف بها (7) تطبيق اجراءات جمركية من جانب واحد (8) ربط العقوبات السياسية بوضع قيود على تفعيل الاعمال العربية البينية (9) رغبة غالبية الدول العربية في التعامل مع الخارج للحصول على العملات الصعبة (10) انعدام فكر التكامل واستمرار تكرار نفس المنتجات في معظم الدول (11) انخفاض مستوى التطور التقني في الدول العربية (12) الامية العالية المتفشية لدى شعوب المنطقة والوعي المتدني. كانت النواة توضع بشكل او بآخر منذ أمد بعيد ففي عام 1953 وقعت في اطار الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت ثم تم انشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ثم توقيع اتفاقية انشاء الوحدة الاقتصادية 1957 في نفس الوقت تقريبا لتوقيع اتفاقية روما للسوق الاوروبية المشتركة. وتعددت الاتفاقيات العربية في صدد ضمان الاستثمار العربي وانتقالات رؤوس الاموال العربية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٧٨١١
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/١٧

وفي بداية السبعينات جاءت ثروة النفط وتوافرت الاموال مما اعطى دفعة قوية لانشاء عدد من المؤسسات المالية التمويلية وتحريك الاستثمارات العربية. فأنشئ الصندوق العربي للانماء من عدد من شركات الاستثمار العربية والصناديق الوطنية للانماء. وساعد توافر الاموال وغلبت روح التفاؤل على المنطقة العربية في السبعينات مما ادى الى انتقالات مهمة للعمالة ورؤوس الاموال. فتدفق الموارد المالية على دول الخليج وحاجتها الى ارساء البنية الاساسية وتوفير الخدمات الاساسية دعاها الى استقطاب العمالة من مختلف البلدان المجاورة ـ العربية والآسيوية. وبالمقابل فقد قامت الصناديق العربية وحكومات دول الخليج بتمويل حجم معقول من الاستثمارات في الدول العربية الاخرى. وهكذا عرفت السبعينات حركات مهمة لعوامل الانتاج ـ عمالة ورؤوس اموال ـ في حين ظلت التجارة العربية البينية محدودة لم تجاوز 6 ـ 8 في المائة من مجموع التجارة العامة للدول العربية.

نهاية مرحلة التعاون العربي

وعلى عكس السبعينات فقد كان عقد الثمانينات هو عقد تراجع الامكانات العربية. فعرفت اسعار النفط الهبوط لاول مرة في منتصف الثمانينات بعد عقد من الارتفاع المستمر في هذه الاسعار. واستنفدت حرب الخليج الاولى ـ بين العراق وايران ـ الكثير من موارد العراق فضلا عما حصلت عليه من مساعدات من دول الخليج الاخرى لهذا الغرض. وفي نفس الوقت بدأت العمالة الآسيوية في ازاحة بعض انواع العمالة العربية في دول الخليج وفي نفس الوقت تقريبا استمرت الازمة في لبنان مما ادى الى تدمير واعطاب العديد من جوانب بنيته التحتية سواء المادية او المؤسسية. وهكذا غاب لبنان عن الحضور في هذه المرحلة المهمة بما سبق ان توافر له من مقومات كمركز مالي واقليمي. ولم تستطع الدول العربية الاخرى ـ البحرين مثلا ـ ان تملأ هذا الفراغ وجاءت حرب الخليج الثانية ـ غزو العراق للكويت ـ فاجهضت الكثير مما بقي من عناصر التعاون العربي. فمن ناحية ادى هذا الغزو الى اقصاء العراق تقريبا من سوق النفط فضلا عما ناله من اهدار لموارده نتيجة للحرب او للحصار الاقتصادي. وفي نفس الوقت تحملت الكويت ودول الخليج الاخرى اعباء مالية باهظة لازالة الاحتلال وتمويل العمليات العسكرية. وانتهى الامر بأن تحولت معظم دول الخليج من «دول فائض» الى «دول عجز» مع استمرار تدهور اسعار النفط العالمية. وهكذا بدأ عقد التسعينات وقد تراجعت القدرات العربية وتدهور مستوى التعاون الاقتصادي العربي الى ادنى مستوياته. واذا كانت بداية التسعينات مثل نهاية مرحلة للتعاون العربي فان العالم من حولنا يدخل في مرحلة جديدة عسى ان نتنبه اليها حتى يمكن ان ننتقل الى مرحلة جديدة للتعاون العربي مستفيدين من تجارب الماضي من ناحية ومع مراعاة الظروف والاوضاع العالمية الجديدة من ناحية اخرى وفي خلال هذه المسيرة من محاولات التعاون العربي فقد يكون من المفيد الاشارة الى عدد من الاتجاهات التي فرضت نفسها على أشكال هذا التعاون خلال نصف القرن المنصرم. ولعل الامر الاول الذي تجدر الاشارة اليه هو التردد بين اساليب التعاون الاقتصادي، ففي اسلوب اول اخذ التعاون شكل الغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية وتوفير المزايا الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي، اما الاسلوب الآخر فهو القيام بمشروعات عربية مشتركة. وفي حين غلب الاسلوب الاول على مسيرة التعاون الاقتصادي منذ بدايته في الخمسينات، كما يتضح من الاتفاقات حول ازالة او تخفيض الحواجز الجمركية والمزايا التفضيلية في اتفاقية تسهيل التجارة وتعديلاتها المتعددة، فقد بدأت، خاصة منذ منتصف الستينات، الدعوة للاخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والصناعات الدوائية والصناعات الحربية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٧٨١١
المصــــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/١٧

نقلة جوهرية

ومع ذلك فانه لا يمكن القول بان حظ الاسلوب الثاني من النجاح كان أفضل من حظ الاسلوب الاول. فبعد نصف قرن لم تزل العلاقات العربية ـ العربية محدودة في النشاط الاقتصادي ربما باستثناء انتقالات العمالة والتي بدأت هي الاخرى في التقهقر. ويتعلق الاتجاه الثاني بمدى شمول محاولات التعاون الاقتصادي لمجموع الدول العربية او حصرها في مجموعة اقليمية داخل الوطن العربي ترتبط بروابط اوثق جغرافيا او ثقافيا، فبدأت محاولات التعاون العربي على المستوى العربي الشامل وخاصة من خلال الجامعة العربية واجهزتها. ومنذ الثمانينات بدأ اتجاه جديد نحو تكوين ترتيبات اقليمية عربية محدودة وظهر ذلك بوجه خاص في الترتيبات الخاصة بدول الخليج ودول المغرب. فانشات دول الخليج مجلس التعاون الخليجي. ثم دول المغرب اتحاد التعاون المغاربي كما ظهر لفترة قصيرة مجلس التعاون العربي. وغلب على هذه التجمعات ـ خاصة مجلس التعاون الخليجي الاهتمام بالمسائل الامنية. وتظهر هنا اهمية الاحداث الحيوية المهمة في نهاية القرن الثاني والتي باتت ارضيا خصبة لنقلة جوهرية في المجال الاقتصادي لهذه البقعة من العالم. والاحداث الاربعة المهمة هي:

اولا: تحول المجتمعات المرتكزة على الاقتصاد الصناعي الى اقتصادات قائمة على انتاج المعلومات وتوزيعها، وبرز دور محوري للخدمات.

ثانيا: بروز المعلومات وكمورد ورأسمال استراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية مكمل للموارد البشرية. وقد باتت التكنولوجيا، وليس راس المال ولا الطاقة العاملة، العنصر الاساسي للنمو الاقتصادي.

ثالثا: نهاية عهد الاقتصاد الوطني المنعزل المستقل وتحول اقتصاد الدول الى جزء من اقتصاد عالمي متكامل متشابك يغلب عليه طابع الكتل الاقتصادية الكبرى.

رابعا: ان ثورة المعلومات هذه تشكل وعدا ووعيدا للعالم النامي الذي يجد نفسه امام دوامة مخيفة. فهو كلما حاول اللحاق بالعالم الصناعي وجد ان الهوة تزداد اتساعا بينهما، حتى بدت التنمية الحقيقية سرابا يصعب لمسه باليد. لقد اثبتت تجربة العقود الاخيرة من القرن العشرين ان الازدهار والتوسع الاقتصادي لا يحدثان بمعزل عن حرية المبادرة الفردية التي ترتبط بدورها بوجود نظام اقتصادي وسياسي حر ضمن اطر اصبح متعارف عليها. ولقد وعت الحكومات العربية اهمية بشكل متزايد في الاعوام الاخيرة بعد ان اضاعت عقودا من التجارب في شتى انواع الانظمة السياسية والاقتصادية. لكن الخطوات التي اتخذت في هذا المجال لم تزل خجولة في افضل الحالات. ويقول احد التحليلات الاقتصادية الغربية ان الحكومات العربية تواجه معضلة حقيقية في كيفية تجهيز اقتصاداتها للاندماج في الاقتصاد العالمي مع ابقاء قبضتها المحكمة على النظام السياسي. للموضوع صلة.

---

* كاتب سعودي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٧٨٢١
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

الإنترنت ستنجز ما عجز عنه الساسة

السوق العربية المشتركة .. هل تتحقق «إلكترونيا» بعد فشلها «سياسيا»

حسن شبكشي❖

استعرضنا في حلقة سابقة الى بعض الدراسات الاقتصادية المهمة التي تشير الى وجود 64 تكتلا اقتصاديا دوليا واقليميا في العالم وان الاحصاءات تؤكد ان 70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل هذه التكتلات وان هناك مشروعات للتكتلات الاقتصادية الاقليمية مطروحة على الدول العربية ذاتها، واذا دخلتها الدول العربية منفردة ستكون خاسرة بعكس دخولها من خلال تكتل عربي واحد. وفي ما يلي بقية الموضوع.

تبقى الاقتصادات العربية صغيرة جدا مقارنة بالدول الصناعية، كما مع الدول الحديثة التصنيع. ويصبح هذا الواقع جليا لو علمنا مثلا ان مجموع القيمة السوقية لاكبر شركتين اميركيتين «مايكروسوفت» و«جنرال الكتريك» الذي وصل الى نحو الألف مليار دولار، يفوق مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة باضعاف عدة أو أن الموجودات المجمعة لجميع المصارف العربية، لا تتعدى 65 في المائة من موجودات بنك اوروبي واحد هو دويتش بنك و73 في المائة من موجودات بنك اميركي واحد هو مجموعة سيتي غروب. وهذا الأمر، بالاضافة الى ان اكثرية الدول العربية لا تتمتع بمزايا تفاضلية اساسية، يعني ان انضمامها الى قطاع العولمة سيكون من موقع ضعف قد يعكس تاقلما صعبا مع متطلبات التجارة الحرة والتنافس المفتوح. وستواجه الدول العربية في المرحلة المقبلة، تحديا اساسيا في كيفية احتواء الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لهذا التاقلم.

الحريات الاقتصادية الأربع

المطلوب هو ان التصحيح الهيكلي في اكثرية الدول العربية لتقوية دور القطاع الخاص وتنويع الحركة الاقتصادية ورفع الانتاجية ومعالجة المشاكل في المالية العامة والدين العام او ميزان المدفوعات لم تزل غير مكتملة، بل هي في مراحلها الاولى في بعض الحالات. وهنا ايضا تبدو الخطوات التي اتخذتها الدول العربية بطيئة ومترددة وهو ما يسهم بشكل اساسي ايضا في ضعف موقعها بالنسبة للاقتصاد العالمي. ولا يمكن للاقتصادات العربية ان تامل في تحسين شروط مشاركتها في مسيرة العولمة قبل ان تنتهي من ترتيب بنيتها، علما ان الاهتمام الملفت الذي ابدته بعض دول الخليج بتحقيق شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، يمثل خطوة وان صغيرة في هذا المجال. ولعله آن الاوان لايقاف الاعتماد والتامل من الحكومات العربية ان تفعل فكرة السوق

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٧٨٢١
المصـــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

العربية المشتركة لان ثورة التكنولوجيا والانترنت بدأت في خلق هذا الكيان. وبالرغم من ايدولوجيات سياسية اضاعت الفرص الاقتصادية عبر السنين. وان كان هناك بعض العقبات التقنية والتعليمية، لم تزل الدول العربية متأخرة جدا في تطبيق تكنولوجيا ثورة المعلوماتية والاتصالات وتطويعها لخدمة اهداف رفع الانتاجية والتنمية الاقتصادية. فنسبة السكان الذين يستخدمون هذه التكنولوجيات الجديدة، لا تزال ضئيلة جدا واستغلالها في عملية الانتاج الاقتصادي بشكل عام لا يزال محدودا ايضا وبدائيا في بعض الحالات. وهناك عدد ضئيل جدا من المؤسسات العربية التي تعمل على تطبيق اساليب الادارة الحديثة التي تستغل تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الجديدة وهي بالكاد قادرة على اللحاق بالتطورات المتسارعة في هذا المجال. اما الانفاق على البحث والتطوير الذي يشكل الدعامة الاساسية للاقتصاد الحديث، فيبقى شبه معدوم. وباختصار اذاً، فان الطريق امام العالم العربي في جميع المجالات اعلاه ما زالت طويلة جدا وملأى بالمصاعب، الا انه لا بد من السير فيها بجدية مع بداية هذا القرن. ويقدر حجم التجارة الالكترونية اليوم بين 65 و100 بليون دولار، اكثر من نصفها من نصيب الولايات المتحدة. ومن المقدر ان يرتفع حجمها الى 1,5 تريليون دولار عام 2003. وتشير التوقعات الى أن 58 مليون اميركي من مستخدمي الانترنت سيمارسون التجارة الالكترونية عام 2003. كما سيرتفع نصيب اوروبا آنذاك عشرة اضعاف من 300 مليون دولار عام 1999 الى 3,25 بليون دولار. مقابل ذلك لا يتعدى حجم التجارة الالكترونية في العالم العربي 95 مليون دولار، غالبيتها من نصيب المملكة العربية السعودية (34 في المائة) فمصر (18 في المائة) والامارات (12 في المائة) لكن ما يلفت النظر هو ان 50 في المائة من التجارة الالكترونية العربية منصبة على الاجهزة الكومبيوترية وليست موزعة في باقي القطاعات التجارية. ان غياب البنية التحتية الملائمة للتجارة الالكترونية في العالم العربي هو من المعوقات التي ينبغي مواجهتها فخلال التاريخ لم تترك الشعوب وسيلة لم تبتكرها لتخترق المسافات بحثا عن الاسواق التجارية. فقد لجأت الى القوافل وسكك الحديد لاجتياز البراري، والقوارب والسفن للابحار والطائرات للطيران.

التواصل الإلكتروني

وها هو الانسان يبتكر اليوم نوعا جديدا من التواصل التجاري مادته التواصل الالكتروني فاصبحت الانترنت اداة تواصل من جديد مكملة ومطورة لكل ما سبقها من وسائل التواصل. وما لم يستدرك العالم العربي نفسه ويواكب التطور فانه سيدفع غاليا، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، ثمن وقوفه على هامش التجارة العالمية. فاذا اخذنا انتشار الانترنت كمؤشر فاننا نلاحظ ان هناك حاليا

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشبكشى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٧٨٢١
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

221 مليون مستخدم على صعيد عالمي، 70,5 مليون منهم في الولايات المتحدة و12 مليونا في المانيا و7,5 ملايين في بريطانيا و3 ملايين في فرنسا. مقابل ذلك فان عدد المستخدمين العرب للانترنت لا يتجاوزون في افضل التقديرات 950 الفا والحقيقة انه خلال الفترة القصيرة التي يستغرقها المرء لقراءة سطر واحد من هذا المقال يكون عدد مستخدمي الانترنت، على صعيد عالمي، قد ازداد بمقدار 35 مستخدما جديدا كمتوسط، ومن المقدر ان يصل مستخدموها عالميا الى بليون شخص بحلول عام 2005، اوروبا تنبهت الى تخلفها، وستؤدي برامجها على هذا الصعيد الى نمو في عدد المنازل التي ستعتمد الانترنت بمقدار 47 مليون عام 2003. ويقدر عدد المواقع عالميا بحوالي 60 مليونا، وان ما يتراوح بين 7000 و9000 من المواقع عربية. ورغم ان 78 في المائة من المواقع عالميا تعتمد اللغة الانجليزية فان الشبكة تتعامل حاليا مع 26 لغة وبالتالي فانه لا يوجد ما يمنع تطوير المواقع العربية خاصة على صعيد المحتوى الثقافي. حاليا فان 80 في المائة من المواقع العربية تتعامل باللغة الانجليزية. ولعل التبسيط الحاصل الآن وبقوة في مجال طرق وانظمة تشغيل الحاسوب وشبكة الانترنت تجعل من توحيدها مع التليفون والتلفزيون في جهاز وبالتالي تتمكن من مضاعفة اعداد مستخدميها ان ثورة المعلومات الحاصلة الآن سوف تعطي العرب والقطاع الخاص به تحديدا فرصة تاريخية لتفعيل دورهم ككتلة اقتصادية واحدة. وبالرغم من التجاوب الحاصل الآن «للعرب» لضمهم لكتل اقتصادية مختلفة، شرق اوسطية، افريقية، بحر متوسطية، يبقى بتكاملهم دورهم اقوى واوقع. وليتحقق ذلك ينبغي عدم تسييس القرار الاقتصادي حيث ان الاسباب التقليدية الثلاثة المعيقة وهي غياب الارادة السياسية وتفاوت مستويات النمو وضعف التبادل التجاري كانت دائما تهيمن عليها القرارات السياسية وعليه يجب ان تتحقق الحريات الاقتصادية الاربع حرية انتقال السلع، حرية انتقال الخدمات، حرية انتقال رؤوس الاموال، وحرية انتقال العمالة ويجب ان يضغط رجال الاعمال لتحقيق الآتي:

- الغاء الرسوم الجمركية والضرائب التي تجبى على البضائع العربية في حدود البلدان العربية المختلفة تدريجيا.
- تنسيق التشريعات والضرائب والرسوم الجمركية، والسياسات النقدية والمالية تمهيدا للوحدة النقدية، وتنسيق سياسات الاعفاء الاقتصادي. وتحرير التبادل التجاري وعناصر الانتاج بين الدول العربية دون قيود.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام في اقامة المشروعات المشتركة.

- عدم اصدار الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة لاية تشريعات او لوائح او قرارات تتعارض احكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- فرض تعريفة عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي.
- انشاء اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء وتوحيد التعريفة واللوائح الجمركية وتوحيد سياسات التصدير والاستيراد المتعلقة بها.
- تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية.
- التنسيق في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي بين الدول الاعضاء ومواجهة ازمة البطالة في الاسواق والاقتصادات العربية.
- قيام اتحاد ونظم ومدفوعات عربية وصندوق نقد عربي للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل.
- التركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة النسبية بدلا من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة الصادرات.
- اتباع الاسلوب التدريجي في الاندماج ومراعاة ظروف كل دولة.
- يحظر على اية دولة من الدول منح دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف الاخرى عندما يكون هناك انتاج مماثل في البلاد المستوردة.

الإنترنت والسياسة

- لا يجوز تعديل الامتيازات والاحتكارات النافذة في الدول الاعضاء بحيث تحول دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.
- لكل دولة من الدول الحق في ان تطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها من الرسوم الجمركية، مع الامل في تفعيل لكل يصل الى طموح رقمي معين يتم وضعه نصب الاعين كهدف ورفع مستوى التبادل التجاري البيني من 10 في المائة الى 35 في المائة وهو حجم التبادل التجاري البيني بين دول كتلة اسيان التجارية. وثم نتمنى ان تصل الى 75 في المائة وهو حجم التبادل التجاري البيني بين دول الاتحاد الاوروبي. مع العلم ان المناخ الآن مؤهل لبحل ذلك وسط تحديات العولمة التي تجبر الكل الدخول ولكن الدخول فيها ككتلة سيكون اسهل واقوى وذا عائد اعلى. ولعل الانترنت تستطيع ان تنجز ما عجزت عنه السياسة ويجب التركيز ان يكون الدافع اقتصادياً بحتاً حيث ان الشعوب سئمت السياسة وتوجهاتها وباتت بشوق للعيش الكريم والعمل الشريف وهذا لا تضمنه السياسة ولكن يؤمنه الاقتصاد الحر.

---

* كاتب سعودي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العــــدد :	٢٨٢١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٧

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدى .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

كتب - مصطفى خلاف:

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب اساسية لايجاد سوق عربية مشتركة في مقدمتها السعى لاقامة اتحاد نقدى على غرار الاتحاد الاوروبى وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع فى المشروعات الانتاجية البينية بالاضافة الى اقامة اتحاد عربى اقتصادى.

واكدت الدراسة التى اعدها جورجى توفيق حنين مدير ادارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى ضرورة ان يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث نبدأ بالتعاون العربى العربى فى المرحلة الاولى ثم التعاون العربى الاوروبى فى مرحلة تالية مشيرة الى اهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد للاستثمار العربى يتضمن اعداد وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة النسبية بدلا من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة صادراتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية وصندوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل.

اتحادجمركى

كما اوصت الدراسة بعدم اصدار الدول الاعضاء فى السوق العربية المشتركة لاية تشريعات او لوائح او قرارات تتعارض احكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على اهمية السعى لانشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية وتوحيد التعريفة واللوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وايضا تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية واقترحت الدراسة التى جاءت تحت عنوان «تقييم التعاون التجارى الحالى بين الدول العربية» الغاء الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدريجيا وكذلك فرض تعريفة عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجى وقالت ان لكل دولة الحق فى ان تطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها من الرسوم والضرائب.

وركزت على ان وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدى الى الاستغلال الامثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح باعادة توزيعها على الاراضى العربية وايجاد فرص عمل جديدة كما ان وجود هذه السوق سوف يترتب عليه تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية فى تصريف الموارد المعدنية وفتح مجال امام رجال الاعمال والقطاع الخاص فى تصدير هذه الموارد لتحقيق تنمية حقيقية والانتقال من مرحلة الاستخراج الى مرحلة الانتاج.

واكدت الدراسة المهمة على ان وجود السوق العربية المشتركة هو

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٢٨٢١
المصــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٧

الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاحتياطي العربي من البترول وتطوير وسائل انتاج البترول الخام بما يؤدي الى الاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها العمليات الانتاجية والتي توفر امكانية لبناء المئات من المنشآت الصناعية وتوسيع الطاقة الاستثمارية.

واضاف توفيق حنين انه لابد من انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد لاقامة مراكز للتدريب والتأهيل لمواجهة متطلبات مختلف المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بهدف منع تسرب الاموال العربية الى المصارف الاجنبية.

معوقات داخلية

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه السوق العربية المشتركة اوضحت الدراسة انها تنقسم الى معوقات داخلية واخرى خارجية وتتمثل الاولى في غياب التخطيط طويل الاجل وعدم الاستقرار في تنفيذ خطط التنمية وتباين نظم الانتاج والتسويق والاسعار

وضعف شبكات النقل والمواصلات البينية العربية بالاضافة الى عوامل ادارية والثانية وهي المتعلقة بالمعوقات الخارجية وتتمثل في ضعف التنسيق بين الدول العربية من ناحية والتكتلات الاقتصادية من ناحية اخرى والسياسات المنفردة لبعض الدول العربية في صورة اتفاقيات ثنائية على حساب التعاون العربي الجماعي.

وانتهت الدراسة الى اكثر من سبب وراء ضعف التجارة البينية العربية في مقدمتها ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصاديات الصناعية ويتضح ذلك في تبعية هياكل الانتاج للمواد الاولية مثل البترول باسواق الدول الصناعية كما ترتب على اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية ان اصبح

بعضها ينتج سلعا متنافسة لاتجد سوقا اقليميا متجه نحو السوق العالمي مثل القطن في مصر والسودان والبترول في عدة دول عربية في الخليج او شمال افريقيا.

اكد توفيق حنين في دراسته ان الدول العربية التي دخلت عملية الاصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها مصر حققت اعلى معدلات في نمو

وارداتها ومن المتوقع ان تحقق معدلات مرتفعة في نمو الصادرات وفيما يتصل باتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية ذكرت الدراسة ان الدول الصناعية تشكل الاسواق الرئيسية للتجارة العربية حيث تستوعب اسواق هذه الدول حوالي ثلثي الصادرات العربية كما انها تمثل في نفس الوقت المصدر الاساسي لواردات الدول العربية كما تعتبر السوق الاوروبية المشتركة اكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات حيث تستوعب السوق الاوروبية نحو 30٪ من الصادرات العربية الاجمالية وتأتي اليابان في مقدمة الدول بالنسبة للصادرات العربية حيث تستوعب 17٪ من هذه الصادرات تليها الولايات المتحدة 11٪ ثم ايطاليا 8٪ وفرنسا حوالي 6٪ وكوريا الجنوبية بنسبة 5٪ والمانيا 3٪ وتتركز الواردات العربية في حوالي ست دول صناعية تستحوذ على اكثر من 30٪ من مصادر التوريد للدول العربية حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة 12٪ وفرنسا بنسبة 9٪، المانيا بنسبة 8٪، ايطاليا 8٪، وبريطانيا 7٪.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٤١٤٢٩
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/١١

السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة

أحمد يوسف القرعى

كان قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى نقطة انطلاق جديدة لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة. فقد حظى المشروع فى السنوات الأخيرة باهتمامات الفكر السياسى والاقتصادي وأدبيات الاعلام العربى من ناحية، وموافقات حكومات اكثرية الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت فى إنشاء اليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة وتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لاخراج مشروع السوق الى حيز الوجود.

وفى هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة فى مجلس الشعب المصرى وأصدرت تقريراً متكاملاً فى مايو ١٩٩٩ [راجع مقالنا المنشور بمجلة السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٩٩] كما أعد مجلس الشورى اخيرا تقريراً اخر طرح هذا الأسبوع للمناقشة داخل المجلس

ويهدف التقرير - كما جاء فى مقدمته - إلى بحث القضايا والمشكلات المتصلة بالسوق العربية المشتركة كقاعدة رئيسية للتعاون العربى فى المرحلة الحالية ومستقبلاً وذلك فى إطار محددين رئيسيين: أولهما الوضوح الشديد فى طرح المشكلات وثانيهما الواقعية فى تناول القضايا.

ويبرر التقرير اختيار هذين المحددين بقوله [إن أكثر ما يحتاج اليه الوطن العربى حاليا هو التوصل بوضوح وواقعية إلى صيغة للعمل المشترك تستند إلى مصالح حقيقية لأطرافه، مع المتابعة المنتظمة لما يستجد من مشكلات، والتوصل إلى حلول مقبولة لها تضمن استمرارية هذا التعاون بما يمكن الدول العربية من تأمين مكانة مناسبة لها فى عالم القرن الحادى والعشرين.]

فى هذا الاطار يتناول التقرير مسألة السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى فى ستة فصول وخاتمة هى: ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد - مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى المنطقة العربية - اتجاهات التعاون الاقتصادى العربى - العربى - مشروع السوق العربية المشتركة - معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك - نحو تفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية..

■■■

ولعل الفصل الأخير هو أحق فصول التقرير فى مزيد من المناقشة. ولاعجب أن يبدأ هذا بطرح تساؤل هام يفرض نفسه الآن فى ضوء التطورات الاقليمية والدولية التى أشارت اليها الفصول السابقة والتساؤل يقول كيف يمكن تفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة؟

وفى اجابة التقرير على هذا التساؤل يرصد عدداً من التوجهات أو السياسات التى يمكن من خلال تعميقها أو صياغتها تفعيل التعاون الاقتصادى العربى - العربى وهى توجهات وسياسات لا تتطلب قرارات تفوق طاقة أطرافها وانما هى توجهات وسياسات عملية تتطلب فقط حداً معيناً من الارادة السياسية وذلك دون ترتيب كما يلى:

(١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى التكامل الاقتصادى ويتحقق هذا بإقامة نظم سياسية ديمقراطية تضمن توفير البيئة السياسية اللازمة لفاعلية مؤسسات القطاع المدنى. وبالاضافة إلى هذا المدخل يشير التقرير إلى عدد من المداخل الأخرى منها الدور المهم للبرلمانات العربية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص فى عملية التعامل الاقتصادى العربى وعلى لعب دور أكبر فى ضمان دفع عمليات الاصلاح الاقتصادى فى العالم العربى وتنشيط دور المرأة العربية

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادى والمالى العربى ويبدأ هذا بالعمل على مواجهة المشكلات التى مازالت تواجه عملها وأهمها عدم وفاء بعض البلدان المتلقية للمساعدات الانمائية بالتزاماتها المالية تجاه الصناديق الانمائية، هذا فضلاً عن مشكلة نقص الموارد والخبرات البشرية ونقص المعلومات الكافية

(٣) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويتطلب هذا توفير عدد من المقومات أهمها تنمية التجارة العربية وتوسيع القاعدة الانتاجية والقاعدة التصديرية العربية حتى يمكن تطوير وتنويع التجارة العربية والتغلب على المشكلات الخاصة بالتماثل والتشابه بين الهياكل الانتاجية فى العالم العربى.

(٤) احتواء أسباب الخلافات العربية - العربية وهى أحد الشروط الضرورية لتنمية وتفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية باعتبارها مدخلا لخلق الاطار السياسى الملائم لعمل هذه الأطر.

(٥) التوصل الى إطار لسياسة صناعية اقليمية ويطرح التقرير سبل تحقيق تلك الخطوة ومنها إيجاد صيغ لتوزيع وتوجيه صناعات عربية مشتركة متعددة الأفكار عن طريق عقد اتفاقيات عربية مفتوحة أمام الدول الأخرى غير الأطراف فيها للانضمام اليها أو المشاركة فيها.

(٦) تقييم واقعى لخبرة التعاون الاقتصادى العربى - العربى وضرورة أن يتناول التقييم دراسة التجارب والأطر الأخرى لعمليات التكامل أو التعاون الاقتصادى غير العربية بهدف الوصول الى عدد من الدروس المستفادة التى يمكن أن تقدمها مثل هذه التجارب خاصة التجارب الأسيوية.

(٧) إقامة نظام عمل لتوزيع عوائد التكامل الاقتصادى العربى وذلك بوضع عدد من الضوابط والآليات التى يمكن ان تسهم فى ضمان توزيع عادل بين الدول العربية للعوائد وتكاليف عملية التكامل.

(٨) التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية على أن يشمل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والتنسيق فى مجال الاستثمار وتوزيعه الاقليمى والجغرافى، ولا شك أن هذا التنسيق يقضى على ظاهرة الازدواجية والتضارب فى السياسات الاقتصادية العربية.

■■■

وأخيرا يرى التقرير فى الخاتمة ان انشاء السوق العربية المشتركة هو الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربى حاليا سواء فى علاقاته بالعالم او بالاقليم أو حتى حل بعض مشكلاته، فقيامها يجعل الدول العربية اكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الحديثة فى العالم واكثر قدرة ايضا على التعامل مع المشروعات الاقليمية فى إطار الشروط المناسبة.

ولا شك ان مناقشات اعضاء مجلس الشورى للتقرير سوف يحقق له إضافة جديدة لصياغة تقرير متكامل يشكل مع تقرير مجلس الشعب وثيقتين مهمتين، ياحبذا لو تم الجمع بينهما فى وثيقة واحدة تعبر عن البرلمان المصرى بمجلسيه الشعب والشورى على أن تطرح الوثيقة للمناقشة أيضا فى مختلف المحافل والمنتديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لتكتسب زخما جديدا

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	الشرق الاوسط
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العـــــدد :	–
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٦/٢٠

الأردن والجزائر يسعيان لرفع حجم التبادل التجاري بينهما ١٨ مليون دولار حجم المبادلات التجارية

عمان: «الشرق الأوسط»

أكد الاردن والجزائر أن العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما ستشهد دفعة قوية خلال الفترة القادمة تنعكس على حجم التبادل التجاري الذي لا يتجاوز حاليا ١٣ مليون دينار أردني ما يعادل ١٨ مليون دولار.

وقال وزير الصناعة والتجارة الاردني واصف عازر ونظيره الجزائري مراد مدلسي في تصريحات صحافية عقب لقائهما امس الاحد في وزارة الصناعة والتجارة الاردنية «اننا نسعى في الاردن والجزائر لان تكون مصالحنا المشتركة هي المعيار الذي يحدد خطواتنا في المستقبل».

وبين عازر أن الاردن يسعى لتوسيع علاقته مع الجزائر على صعيد التبادل التجاري والاستثمار المشترك وفي كل ما من شأنه ان يساعد البلدين على تخطي الصعوبات في مجال التجارة الدولية.

وأوضح انه بحث مع نظيره الجزائري الاتفاقيات الموقعة بين الاردن والجزائر وكيفية تنشيطها وتفعيلها، مؤكداً أن التجارة البينية بين الدول العربية مهمة للاردن، مشيراً الى أن السوق الجزائري من الاسواق الواعدة بالنسبة لنا.

كما بحثا استفادة الجزائر من الخبرة الاردنية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سيما ان الجزائر تسعى للانضمام لها.

واعلن أن الاردن سينظم معرضاً شاملاً للصناعات الاردنية في شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل في الجزائر، وسيكون فرصة للقاء رجال الاعمال في البلدين للتباحث والتشاور وكسب الخبرات في ما بينهم بما ينعكس ايجابياً على التبادل التجاري بين الجانبين.

من جانبه أكد مدلسي أن الجزائر والاردن وصلا الى نقطة لا رجعة عنها في مجال التعاون التجاري، ذلك ان الميدان التجاري سيدفع مجالات التعاون الاخرى بين البلدين.

وقال إن هناك مجالات واعدة للتعاون بين الاردن والجزائر على صعيد الزراعة والسياحة والقطاعات الاخرى.

ووصف اقامة معرض تجاري جزائري في عمان لأول مرة بأنه احد المؤشرات الايجابية في السعي لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ويجري الوزير الجزائري الذي وصل الى عمان يوم السبت الماضي مباحثات مع كبار المسؤولين الاردنيين على هامش افتتاح المعرض الجزائري الذي جرى يوم الاحد المقام في معرض عمان الدولي.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	الشرق الاوسط
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٦/٢٠

دراسة مصرفية: الدعوة لاستخدام الصيرفة الخاصة لجذب الثروات العربية المهاجرة ضرورة اقتصادية

القاهرة: «الشرق الاوسط»

اكدت دراسة مصرفية حديثة ضرورة استخدام البنوك العربية لنظام الصيرفة الخاصة لجذب الاموال العربية المهاجرة خاصة تلك المتعلقة بالاثرياء العرب في عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية التي قدرت الدراسة انها تضم نحو ١٨٥ الف شخص من اصحاب الثروات الخاصة وتتجاوز ثرواتهم مليارات الدولارات. واشارت الدراسة التي اعدتها ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك الاهلي اخيرا ان الجزء الاكبر من هذه الثروات توظف في الخارج كايداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارية مالية وعينية، واكدت ان اجتذاب جزء من هذه الثروات للاستثمار في المنطقة العربية ستكون له نتائج هامة ايجابية ماليا واستثماريا واقتصاديا.
وذكرت الدراسة انه مما يزيد من اهمية الصيرفه الخاصة انها اكثر الخدمات المصرفية نموا في الفترة الاخيرة باعتبار ان الارباح المحققة منها تقدر بما لا يقل عن عشرة اضعاف الارباح المحققة من عميل التجزئة العادية اضافة الى التعدد في فرص الاستثمار المتاحة ورغبات المستثمرين. وقد تزايدت حركة الصيرفة الخاصة في تقديم الاستثمارات حول الفرص الاستثمارية المناسبة أو في ادارة المحافظ الخاصة.
وذكرت الدراسة ان خدمات الصيرفة الخاصة تمثل خدمة متكاملة من الشركات المصرفية التقليدية الى جانب ادوات مالية اكثر تطورا أو احترافا لتلبية الحاجات والمتطلبات المالية لتلك الشريحة من العملاء، واشارت الى ان هناك اكثر من ٢٠ مثالا من الخدمات المصرفية الخاصة منها الودائع والحسابات الجارية في مختلف العملات وخدمات الائتمان وخدمات الحفظ وادارة الامانة وتنفيذ الوصية والتداول بيعا وشراء للاسهم والسندات والمشتقات من خيارات وعقود آجلة وعمليات تحويل العملات والتداول للمعادن النفيسة وادارة المحافظ المالية والحسابات الجارية وكامل الخدمات والتحويل اليومي للاموال الزائدة عن رصيد مستهدف الى بديل استثماري يختاره العميل اضافة الى الخدمات الشخصية مثل ترتيبات السفر والحجز والانتقالات وادارة الممتلكات العقارية وانشاء الشركات القابضة. واكدت الدراسة ان نجاح العمليات المصرفية الخاصة يتمثل في تحديات السمات الشخصية لشرائح المستثمرين والتعامل معهم من خلالها سواء كان بالاتصال الشخصي المباشر أو الترويج غير المباشر وتقديم الخدمات المتخصصة.
واشارت الدراسة الى انه في ظل الاتجاه العام لانخفاض معدلات التضخم الى جانب تواضع اسعار الفائدة فان العوائد المحصلة من الودائع تكون محدودة الجاذبية مما يدعو المستثمرين الى البحث عن عوائد اعلى من خلال المنتجات الاكثر تطورا.

